سلسلة أوراق بحثية

التجربة الديمقراطية

للحركة الفلسطينية الأسيرة

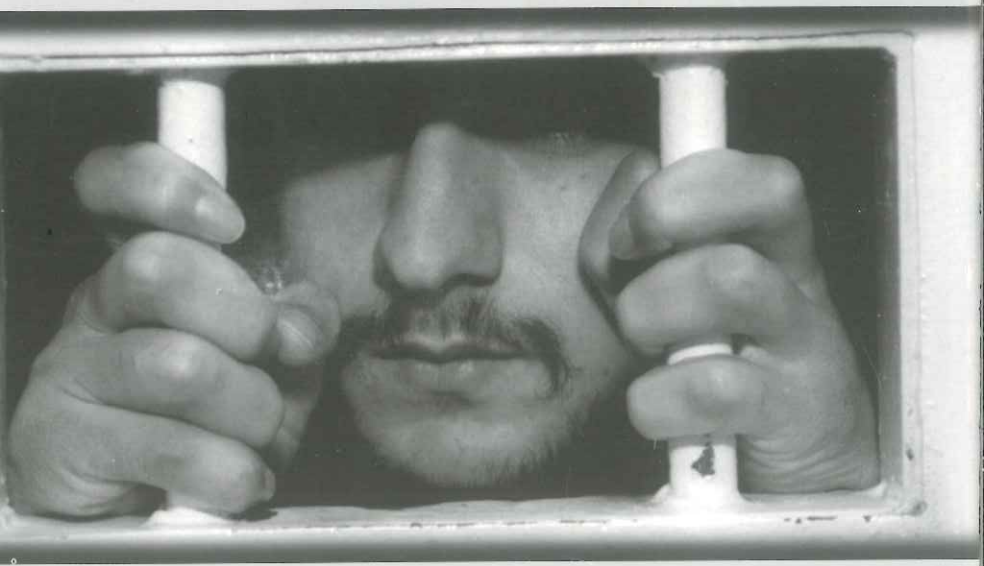

خالد الهندي

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

التجربة الديمقراطية

للحركة الفلسطينية الاسيرة

خالد الهندي

The Democratic Practice of
the Palestinian Prisoners Movement

Khalid al-Hindi

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute For the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2000

This book is published as part of an agreement of co-operation with the
Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة
مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى – ٢٠٠٠

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مركز أبحاث كرس مكلسن – النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادية للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

المحتويات

تمهيد	٥
مقدمة	٧
الفصل الأول – نشأة وتطور الحركة الفلسطينية الأسيرة	١٩
الفصل الثاني – ديمقراطية الفصائل	٧١
الفصل الثالث – ديمقراطية الجسم الاعتقالي	١٣٧
الفصل الرابع – الاستنتاجات والتوصيات	١٨١
الهوامش	١٩٣
قائمة المراجع	٢١٩

تمهيد

يمكن اعتبار هذا الكتاب أول دراسة من نوعها تصدر في فلسطين، وفي الوطن العربي، عن جوانب متعددة من الحياة اليومية للأسرى في السجون الإسرائيلية. وتغطي هذه الدراسة نواحي مختلفة من حياة الأسرى وتنظيمهم لأنفسهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض كأفراد، أو كأطر تنظيمية.

ويسعى الكاتب لإبراز جوانب الحياة المتنوعة لهذه التجربة في الديمقراطية، وتقديم إطلالة فريدة للقارئ على حياة الأسرى، وتوثيقها بشكل دقيق.

وكان السيد خالد الهندي قد اتصل **بمواطن** بعد صدور إعلان في الصحف المحلية عن برنامج منح الأبحاث التي تقدمها **مواطن** لموضوعات تتعلق ببرنامجها للأبحاث والنشر. وقد اهتمت لجنة التحكيم، التي نظرت في مقترحات المشاريع التي وصلتها، بهذا الموضوع بشكل خاص نظراً لعدم وجود دراسات حوله، بالرغم من وجود عدد يسير من الشهادات الشخصية عن تجربة الأسر الفلسطينية، إلا أنها ليست دراسات توثيقية واسعة نسبياً في تناولها للموضوع. وقد واجه الكاتب صعوبات مختلفة أثناء إعداد الدراسة، من ضمنها جمع المواد الأولية الضرورية للإحاطة بالموضوع ضمن النطاق الذي حدده الباحث وبشكل يفي بالغرض.

ومع صدور الكتاب يكون مشروع الكاتب، والذي يهنأ عليه، قد تكلل بالنجاح. وتأمل **مواطن** أن يغطي هذا العمل ثغرة في المكتبة الفلسطينية والعربية، وأن يسعف في تعريف الجيل الناشئ على تجربة الأسر تحت الاحتلال، وأن يكون محفزاً لباحثين آخرين على تغطية جوانب أخرى من هذه التجربة.

د. جورج جقمان
رام الله، ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، زجت سلطات الاحتلال بآلاف المعتقلين السياسيين في سجونها. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية طال الاعتقال عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، الذين وجدت سلطات الاحتلال نفسها عاجزة عن استيعابهم في سجونها المنتشرة في المدن والقرى الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وداخل الخط الأخضر. لذلك لجأت هذه السلطات لافتتاح معسكرات الاعتقال، التي أخضعتها للإشراف المباشر من الجيش الإسرائيلي، بدلاً من الشرطة الإسرائيلية، كما هو الحال في السجون المركزية.

لقد عاش الشعب الفلسطيني، بمجموعه، معاناة الأسرى والمعتقلين، إذ عرفت كل عائلة، وكل بيت، إجراءات الاعتقال، وظروف المعتقلين، وأنماط معيشتهم، عن قرب، حيث طالت إجراءات الاعتقال كل شارع وكل عائلة. وقد أشار السيد فهد أبو الحاج (أحد معتقلي حركة «فتح» ما بين العامين ١٩٧٨-١٩٨٥) إلى أن نسبة عدد الأسرى إلى عدد السكان تصل إلى حوالي ٢٥ ٪، وذكر أن هذا يعني أنه يوجد سجين لكل بيت فلسطيني تقريبا.[١]

ورغم أنه يصعب حصر حالات الاعتقال في أوساط الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، إذ إن المؤسسات الفلسطينية لم تجر توثيقاً دقيقاً لحالات الاعتقال، كما أن إسرائيل لم تنشر عن هذه الحالات إلا القليل، لكن دراسة نشرت في كانون الأول ١٩٩٣ في مجلة «١٧ نيسان»، وهي مجلة تعنى بشئون

المعتقلين تصدر عن مركز المعلومات البديلة، إلى أن عدد حالات الاعتقال ما بين العامين ٦٧- ٨٧ قد بلغ (٥٣٥,٠٠٠)، أي بمعدل (٢٧,٠٠٠) حالة اعتقال سنوياً. وقد حُكم الكثير من هؤلاء بالسجن الفعلي، ووصلت أحكام بعضهم إلى أكثر من ٢٠ مؤبداً، ومن بين هؤلاء (٦٩) معتقلة من النساء.[٢]

وقد أصدرت وزارة الشرطة الإسرائيلية تقريراً تضمن أن عدد المعتقلين منذ بداية الانتفاضة قد بلغ (١٠٥,٧٢٥)، وقد اعتقل أكثر من (٨٠,٠٠٠) منهم في معسكرات تابعة للجيش الإسرائيلي، ومن بين هؤلاء (٢٠,٠٠٠) اعتقلوا أكثر من مرة. وقد بلغ معدل حالات الاعتقال الشهرية عام ١٩٩٠ حوالي (٩,٩٩٠) حالة اعتقال، وبلغ حوالي (٩,٥٠٠) حالة اعتقال سنة ١٩٩١، وحوالي (٧,٣٥٠) حالة اعتقال سنة ١٩٩٢، وحوالي (٦,٥٠٠) حالة اعتقال سنة ١٩٩٣، وبلغت نسبة المحكومين بين المعتقلين حوالي ٦٢ ٪ من عدد المعتقلين العام.[٣]

وحسب معطيات تقرير منظمة العفو الدولية للعام ١٩٩٣، وهو العام الذي وُقّعت فيه اتفاقية إعلان المبادئ بين م. ت. ف. وإسرائيل، فإن عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية قد بلغ (٨١٣,٠٠٠) فلسطيني.[٤]

مصطلحات البحث

الحركة الفلسطينية الأسيرة

من مجموع الأسرى السياسيين، الذين اصطلحت إسرائيل على تسميتهم بـ«الأمنيين»، والذين زجت بهم في سجونها ومعتقلاتها بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، نشأ المجتمع الاعتقالي الكبير، وتبلورت الحركة الفلسطينية الأسيرة.

ومع مرور الزمن، نظم المعتقلون أنفسهم، وعاشوا حياة جماعية خاضعة لضوابط ولوائح وقوانين وضعوها لأنفسهم، وطوروها مع التجربة.

لقد ضمت الحركة الفلسطينية الأسيرة معتقلين تابعين لمختلف الفصائل الفلسطينية، ومعتقلين لم يكن لهم انتماء سابق خارج السجن، وضمت معتقلين

من مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن مستويات تعليمية وثقافية مختلفة، كما ضمت معتقلين يحملون أفكاراً شتى. ومن مجموع هؤلاء تشكلت الحركة الفلسطينية الأسيرة التي شقت مسيرتها، وخاضت نضالاً مريراً لتحسين ظروفها الاعتقالية على الصعيدين الحياتي والسياسي، فكانت لها نجاحات وإخفاقات.

ديمقراطية الحركة الأسيرة

هناك من يحصر تعريف الديمقراطية بمجموعة الإجراءات والأعراف والقوانين التي تُمكّن المواطنين من اختيار حكامهم، والتداول الدوري للسلطة عبر الانتخابات العامة الحرة والنزيهة، وفصل واستقلالية السلطات في إطار قانوني مؤسساتي (برلمان، وأحزاب، ومنظمات طوعية، وما إلى ذلك)، وإجراءات متفق عليها (تحدد كيفية تداول السلطة، على سبيل المثال)، وهناك من يوسع التعريف ليشمل حق المواطنين في المشاركة، مباشرة أو عبر ممثلين منتخبين، في تقرير المسائل التي تتعلق بحياتهم ومستقبلهم، إضافة إلى تمتعهم بالحقوق و(المساواة) المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والبيئية.[٥] وسواء أشملت عملية الدمقرطة الجانب السياسي فحسب، أم امتدت لما يعرف بالمجتمع المدني،[٦] فإنه، وتجنباً للخلافات الأيديولوجية حول المفهوم، كان للديمقراطية جوهر تكاد تلتقي على المناداة به كل الأطياف الفكرية والسياسية. ونظراً لعدم تناول أدبيات الحركة الأسيرة أي تعريف للديمقراطية، بالإضافة لتجنبها الخوض في التفاصيل المتعلقة بالمفهوم، فإن هذه الدراسة سوف تعنى بمدى توفر جوهر الديمقراطية في اللوائح التنظيمية والاعتقالية من ناحية، وكذلك في الممارسة العملية للحركة الأسيرة وفصائلها.

أسئلة البحث

سيقدم هذا البحث محاولة للإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما هي العوامل الموضوعية التي أثّرت على الأداء الديمقراطي داخل الحركة الفلسطينية الأسيرة؟

٢- ما هو مستوى الديمقراطية التي اتسمت بها اللوائح الداخلية لتنظيمات الحركة الأسيرة؟

٣- ما مدى تحقق مبدأ تداول السلطة داخل الفصائل؟ وما هي الية إفراز القيادة داخل هذه الفصائل؟ وما مدى نزاهة العملية الانتخابية؟

٤- ما مدى تحقق مبدأ الفصل بين السلطات في هيكلية الفصائل داخل الحركة الأسيرة؟

٥- هل وجدت هيئات قضائية داخل فصائل الحركة الأسيرة؟ وما مدى الاستقلالية التي تمتعت بها هذه الهيئات في حال وجودها؟

٦- ما مدى توفر الرقابة الداخلية؟ وهل وجدت اليات للمحاسبة داخل فصائل الحركة الأسيرة؟

٧- ما هو مستوى المساواة التي يمتع بها الأفراد داخل فصائل الحركة الأسيرة؟

٨- ما هو المدى المتاح للحريات الشخصية داخل الفصائل في ما يتعلق بحرية الفكر والرأي والانتماء؟

٩- ما مدى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرار التنظيمي داخل فصائل الحركة الأسيرة؟

١٠- ما مدى ديمقراطية المؤسسات الاعتقالية التي أدارت الحركة الأسيرة؟

١١- ما طبيعة العلاقات بين الفصائل؟ وما هي مسببات التدافع والاحتكاك بينها؟

١٢- ما مدى التفاعل الفكري والاجتماعي بين الأفراد الذين يتشكل منهم جسم الحركة الأسيرة، بغض النظر عن انتماءاتهم الفصائلية؟

١٣- ما هي أنماط النضال ضد إدارات المعتقلات؟ وما هي الآلية التي تم اتخاذ القرار النضالي لمجموع الأسرى من خلالها؟

١٤- ما مدى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرارات الاعتقالية التي مست قضاياها الجوهرية؟

منهج البحث

لقد جاءت هذه الدراسة أقرب إلى الوصف والتحليل منها إلى تعقيدات الفكر والفلسفة، لتلقي الضوء على التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة بنجاحاتها وإيجابياتها، وبإخفاقاتها وسلبياتها. وقد حاولت، من خلال هذا الوصف، عرض الصورة بإنصاف، مع تقديم التحليل والتقييم لتجربة من أهم تجارب الأسرى في العصر الحديث.

وفي محاولتي للحكم على مدى ديمقراطية فصائل الحركة الأسيرة، في الفصل الثاني من هذا البحث، استخدمت المقاييس التالية:

١- وجود اللوائح التنظيمية.

٢- وجود المؤسسات والهيئات التنظيمية واضحة الصلاحيات.

٣- تداول السلطة.

٤- الفصل بين السلطات.

٥- استقلالية سلطة القضاء.

٦- وجود آلية للمحاسبة.

٧- المساواة في الحقوق والواجبات.

٨- توفر الحريات الشخصية.

٩- المشاركة في اتخاذ القرار.

أما في ما يتعلق بالحكم على مدى ديمقراطية الحركة الأسيرة في إطارها العام، في الفصل الثالث من هذه الدراسة، فقد استخدمت المقاييس التالية:

١- وجود اللوائح والمؤسسات الاعتقالية.

٢- مدى احتكام العلاقات الفصائلية لمنهج الحوار.

٣- مستوى التفاعل الفكري والاجتماعي.

٤- مستوى المشاركة الفصائلية في اتخاذ القرار الاعتقالي.

٥- مدى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرار النضالي.

أعتقد أن هذه المعايير التي تم استخدامها لتقييم مدى ديمقراطية الفصائل أو الحركة الأسيرة تصدق في قياس مدى ديمقراطية الحركة الأسيرة، مثلما تصدق في قياس مدى ديمقراطية دولة أو حزب أو كيان سياسي. إذ إنه، وعلى الرغم من استثنائية الظروف التي عاشها مجتمع الأسرى وقسريتها، فقد تطور هذا المجتمع الأسير مثلما تطور المجتمع الإنساني. حيث انتقل الأسرى من الفردية إلى الجماعية، وفرضت عليهم الضرورة أن يعملوا ضمن نظام، وأن تكون لهم قيادة سياسية تدير شئونهم وتمارس صلاحيات القيادة، في أية دولة أو مجتمع.

لقد مثل الأسرى مجتمعاً تواجدت فيه سلطة سياسية، تطلبت الضرورة وجودها، وتمتعت بصلاحية اتخاذ قرارات تمس بمصالح المجموع.

وعلى الرغم من نخبوية جمهور الأسرى، إلا أن وجود قيادة وممارسات لهذه القيادة تجاه جمهورها، ووجود تفاعل بين هذا الجمهور وقيادته جعلا الحركة الأسيرة تشبه أي مجتمع طبيعي.

كذلك، فإن مثل هذه المعايير في جوهرها لا تتناقض - في رأيي - مع جوهر الشورى التي جاء بها الإسلام، والتي اعلنت الحركات الإسلامية الأسيرة التزامها بها. وبذلك، فإنني أرى أنه من الملائم قياس مدى شورية أو ديمقراطية

الحركات الإسلامية الأسيرة من خلالها.

وسواء أكانت المعايير السابقة تمثل جوهر الديمقراطية، أم وسائل تعزيزها، فإن سيادتها في أية مؤسسة أو مجتمع هي مؤشر صادق على ديمقراطية هذه المؤسسة أو هذا المجتمع.

وفي أحيان كثيرة، يوجد بين النظرية والتطبيق بون شاسع. ولذلك يجدر الحذر والانتباه من مخاطر الوقوع في شرك التوصل إلى استنتاجات متسرعة وخاطئة إذا اقتصر الاهتمام على المجردات دون تمحيص وتدقيق لوضعها التأثيري في الواقع المعاش.[٧]

لذلك، فإن مسألة الحقوق التي يتوجب أن تتوفر للفرد في ظل نظام ديمقراطي تتعلق بالممارسة أكثر مما تتعلق بالتعريفات أو حتى بالقانون. ذلك أن كثيراً من الدساتير واللوائح قد ضمنت هذه الحقوق، لكن الممارسة العملية للنخبة القائدة أو الحاكمة جاءت بعيدة عن روح القانون والنظام. لذلك اهتمت الدراسة بالجانب المفاهيمي المتعلق بمجموعة المفاهيم التي تتناول موضوع الديمقراطية، والمبثوثة في الأنظمة واللوائح الداخلية لتنظيمات الحركة الأسيرة، وكذلك للمؤسسات الاعتقالية للحركة الأسيرة، كما اهتمت بالجانب التطبيقي المتعلق بتقييم مستوى الأداء الديمقراطي في الممارسة العملية داخل تنظيمات الحركة الأسيرة ومؤسساتها الاعتقالية، وذلك بعيداً عن الإغراق في تفاصيل الحياة اليومية، أو حتى في الجانب التاريخي، إلا بالقدر الذي يخدم موضوع الدراسة. كذلك، فإن الدراسة لا تتناول مسألة الديمقراطية في كل سجن أو معتقل على حدة، كما لا تتناولها داخل كل فصيل على حدة، وإنما تتناولها، بشكل عام، داخل الحركة الأسيرة في مواقع الاعتقال التي تشابهت ظروفها وطبيعة الممارسة الديمقراطية فيها في الفترة الزمنية الواحدة إلى حد بعيد. كما أن الممارسة الديمقراطية تشابهت بين الفصائل أحياناً، واختلفت أحياناً أخرى. لذلك، فقد ركزت الدراسة على أربعة من الفصائل الكبرى التي تشكلت منها الحركة الأسيرة والتي تمثل الطيف السياسي والفكري. وقد أشارت الدراسة إلى خصوصيات هذا الفصيل أو ذاك، سواء في النظرية أو الممارسة حين اقتضت

الضرورة ذلك. كذلك، فإن البحث قد اهتم بدراسة ديمقراطية الحركة الأسيرة ما قبل اتفاقات أوسلو، وذلك بسبب ظروف عدم الاستقرار التي تعيشها الحركة الأسيرة بعد اتفاقات التسوية. كذلك لم تكن دراسة تطور الأداء الديمقراطي في الحركة الأسيرة أمراً سهلاً، وذلك لعدم كفاية الوثائق التي تغطي المراحل الزمنية المختلفة. كما أن الدراسة لم تتعرض، في وصفها وتحليلها، لتجربة النساء السجينات، وذلك بسبب خصوصية هذه التجربة، ومحدودية عدد السجينات، وعدم كفاية الوثائق لتناول هذه التجربة، والتي يعتقد الباحث أنها تحتاج إلى استقصاء خاص.

الأدوات البحثية

اعتمدت الدراسة، بشكل أساسي، على الوثائق غير المنشورة للحركة الأسيرة وتنظيماتها السياسية داخل المعتقل، سواء أكانت لوائح داخلية تنظم شئون الفصائل، أو لوائح اعتقالية تحكم مجموع الأسرى والتنظيمات، أو تقارير تنظيمية اعتقالية، أو كراسات، أو مراسلات بين مختلف الفصائل، أو بين الفصائل واللجان الاعتقالية، كما اعتمدت على عدد من المقابلات الشخصية مع بعض المعتقلين، الذين راعى الباحث في اختيارهم تنوع الألوان السياسية والفكرية، وحرص على أن يكون بعضهم ممن عملوا في مواقع القيادة في فصائلهم داخل السجون، وممن كان لهم دور في إدارة الشئون الاعتقالية، كما أن بعضهم قد مكث في السجن فترات طويلة وعايش تطور الأداء الديمقراطي داخل الحركة الأسيرة، بينما اعتقل البعض لفترات متوسطة أو لفترات قصيرة، وبعضهم كان ممن عايش فترة النشأة وظروفها، بينما البعض الآخر اعتقل خلال فترة الانتفاضة، كذلك فإن بعض هؤلاء قد اعتقل في سن مبكرة، وبعضهم اعتقل في سن أكبر بعد تجربة نضالية. ورغم أن الذين أجرى الباحث معهم مقابلاته هم كافة من سكان قطاع غزة، إلا أن هذا الحصر لا يؤثر في النتائج، إذ المقصود ظروف الاعتقال، ونمط الممارسة الديمقراطية، وهذان أمران لا اثر فيهما لمكان السكن، إذ أن جميع المعتقلين، من قطاع غزة، أو الضفة الغربية،

أو حتى من داخل الخط الأخضر، وكذلك معتقلو الدوريات من خارج فلسطين، كلهم عاشوا معاً نفس الظروف، وكانت لهم، جميعاً، تجربة واحدة عاشوها معاً، وصنعوها معاً، في نفس السجون، وساهموا معاً في صياغة نمط الحياة الاعتقالية.

وبالإضافة لما سبق، فقد استفاد الباحث من عدد من الدراسات المنشورة حول الحركة الأسيرة، على الرغم من أن هذه الدراسات قد انصبت في معظمها على دراسة ظروف المعتقلين وتجاربهم الشخصية، بحيث يمكن الادعاء أن هذه الدراسة هي الأولى التي تتناول، بالتفصيل، التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة.

بقي أن نشير هنا إلى أن التجربة الاعتقالية لم تكن غريبة على الباحث. فقد عاشها شاهداً، وكانت له، شأن غيره من المعتقلين، بصمات في صياغتها في أكثر من موقع من مواقع الأسر، وعلى مدى خمس سنوات متواصلة.

أهمية الدراسة

تأخر الاهتمام بمسألة الديمقراطية والمطالبة بها في فلسطين عن باقي الأقطار العربية. وذلك، من غير شك، راجعٌ لتقدم المطالب الوطنية المتعلقة بالحرية والانعتاق من الاحتلال. ومع نشوء السلطة الوطنية على جزء من الأرض الفلسطينية، وبعد وقت قصير من الممارسة السياسية للسلطة وللأحزاب والقوى السياسية ولمؤسسات المجتمع، بدأت قضية الديمقراطية تأخذ مكانها على سلم الأولويات، إلى جانب قضية التحرر الوطني.

إن أزمة الديمقراطية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل عملية التسوية السياسية وعملية البناء الجارية في بعديها السياسي والمجتمعي لم تعد مسألة هامشية. إذ أصبحت هماً كبيراً للجماهير الفلسطينية، فضلاً عن المثقفين. ومن المؤكد أن قضية الديمقراطية في جوهرها ومضمونها العام، وبغض

النظر عن الاختلاف في ما يتعلق بالمصطلحات وبعض التفاصيل. من المؤكد أنها قد أصبحت قضية حيوية ومطلباً شعبياً يوازي مطلب الاستقلال والحرية خلال فترة سابقة.

لقد جرت العادة لدى البحث في موضوع الديمقراطية على الاهتمام بدراسة مدى الأخذ بالديمقراطية نظاماً للحكم، ومحدداً لعلاقات السلطة الحاكمة والمؤسسات الشعبية والجماهير. بالإضافة للاهتمام بدراسة الظروف المؤثرة في خلق مناخٍ ملائمٍ للعمل الديمقراطي، لاسيما في المجال السياسي. لكن هذه الدراسة تهتم بالممارسة الديمقراطية داخل الفصائل والقوى الفلسطينية خلال مقاومتها للاحتلال، باعتباره -أي الاحتلال- تجسيداً للظلم والتسلط والقهر. كما يهتم البحث كذلك بدراسة نمط العلاقة بين هذه الفصائل، ومدى ديمقراطية الممارسة داخل الفصيل الواحد، أو بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال دراسة التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة التي مثلت جميع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية في فلسطين.

والحركة الفلسطينية الأسيرة لم تحظ بدراسة واسعة، سواء في ما يتعلق بالتأريخ لنشأتها وتطورها، أو بدراسة الحركة الثقافية التي شكلتها، أو بدراسة انماط التفكير والممارسة والأداء السياسي، أو غير ذلك من الجوانب. وإنه من الأهمية بمكان أن تحظى التجربة الاعتقالية باهتمام أكبر لدى الباحثين، إذ إن هذا المجال الهام لا يكاد يحظى باهتمام يليق بعظمة وأهمية هذه التجربة. إنها تجربة سوف يندثر الكثير من معالمها مع الزمن إذا لم تلق الاهتمام المطلوب. وإن الاهتمام بها يستوجب إنشاء مكتبة خاصة بنتاج المعتقلات الثقافي والفكري والسياسي والأمني والفني والأدبي. وهذه الدراسة محاولة للإسهام في إثارة هذا الموضوع من خلال دراسة التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة سواء على المستوى النظري، أو على مستوى الممارسة العملية.

إن البحث في ديمقراطية القوى والأحزاب السياسية يكتسب أهمية خاصة من الناحية السياسية كونه يشكل أحد اهم الأركان لأزمة الديمقراطية في فلسطين. ولاشك أن البحث في هذا الموضوع يكتسب حساسية أكبر حين يتعلق بالحركة

الفلسطينية الأسيرة، وحين يتجرأ على تقييم تجربتها في سنوات الكفاح المريرة، وحين يمس أنماط الحياة والتفكير والسلوك العملي داخل هيئاتها وتياراتها.

إن كثيراً من المناضلين الذين كان لهم دور في قيادة وتوجيه سلوك واتجاهات الحركة الأسيرة قد تبوّءوا مواقع هامة في قمة الهرم في السلطة الوطنية ومؤسساتها، وكذلك في قيادات الحركات والفصائل والأحزاب الفلسطينية، بحيث أصبح هؤلاء يسهمون، بشكل كبير، في قيادة العمل السياسي والتحكم في الممارسة السياسية داخل أحزابهم أو على المستوى السياسي العام.

لقد كانت هناك مسئوليات داخل الحركة الفلسطينية الأسيرة، وكانت هناك مهمات تشريعية وتنفيذية اضطلعت بها هيئات مختصة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مهمات أمنية، وجهات تقرر العقوبة داخل كل فصيل، كما كانت هناك مهمات اعتقالية، وضوابط، وهيئات تنظم شئون المعتقلين العامة ونضالاتهم، الأمر الذي يسمح بالتساؤل عن الكيفية التي أديرت بها عملية صنع القرار داخل كل فصيل أو حركة على حدة، وعلى مستوى الحركة الأسيرة بشكل عام.

الموضوعات

تقع الدراسة في أربعة فصول بالإضافة الى المقدمة:

أعطت المقدمة صورة عن التعريفات، وأسئلة البحث وأدواته وموضوعاته، والإجراءات التي تم اعتمادها لقياس مدى ديمقراطية الفصائل الأسيرة، وكذلك الحركة الأسيرة في إطارها العام.

الفصل الأول: يتناول نشأة الحركة الأسيرة، وظروف النشأة، وتطور هذه الظروف، ويلقي الضوء على تبلور الفصائل داخل المعتقلات، كما يتناول نشأة الجماعة الإسلامية في السجون، ويلقي الضوء أيضاً على بروز المؤسسات الاعتقالية.

كما يتناول المؤثرات الموضوعية والمكانية والنفسية التي أثرت على الأداء

الديمقراطي داخل الحركة الأسيرة، وآثار هذه العوامل على ديمقراطية الممارسة.

الفصل الثاني: يتناول ديمقراطية فصائل الحركة الأسيرة في اللوائح الداخلية والممارسة العملية، ويلقي الضوء على اللوائح والمؤسسات التنظيمية، ويتناول موضوع تداول السلطة، والانتخابات، والفصل بين السلطات، ويفرد سلطة القضاء باهتمام خاص، كما يلقي الضوء على مسألة الرقابة والمحاسبة التنظيمية، وموضوع المساواة، ويتناول موضوع الحريات: حرية الانتماء، وحرية الفكر، وحرية الرأي، وكذلك مدى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرار.

الفصل الثالث: يدرس مدى ديمقراطية الجسم الاعتقالي والمؤسسات الاعتقالية، ويتناول العلاقات بين الفصائل ومدى التفاعل الفكري والاجتماعي بينها، وموضوع النضال ضد إدارات السجون، وأساليب هذا النضال، ووسائله، ويشير إلى آلية اتخاذ القرار الاعتقالي، ومدى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرار، ويلقي الضوء على المؤسسات واللجان الاعتقالية.

الفصل الرابع: يقدم عدداً من الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وتقدير

لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر لـ«مواطن»، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، التي رعت هذه الدراسة، ومنحتها من الإمكانات ما هيأ لإتمامها على هذا النحو. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للمؤسسات التي ساهمت في توفير وثائق هامة حول الموضوع، وأخص بالذكر مؤسسة «الضمير». كذلك، فإنني أشكر كل الأخوة والزملاء الذين ساهموا في توفير بعض الوثائق، أو الذين تم إجراء المقابلات معهم، أو الذين أسهموا بملاحظاتهم الهامة في إنضاج هذه الدراسة.

الفصـــل الأول

نشأة وتطور الحركة الفلسطينية الأسيرة

نشأة وتطور الحركة الفلسطينية الأسيرة

نشأة الحركة

في أعقاب هزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل في شهر حزيران من العام ١٩٦٧، تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وبدورها واجهت إسرائيل هذه المقاومة، وزجت بآلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ورغم أن أفراداً من عناصر الثورة الفلسطينية قد دخلوا السجون الإسرائيلية قبل العام ١٩٦٧، حيث ردت بعض المصادر بداية الحياة الاعتقالية للسجناء الفلسطينيين في المعتقلات والسجون الصهيونية إلى العام ١٩٦٥ – انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»،[٨] وقد ذكر السيد طلال محمد خلف (معتقل لمدة ١٨ سنة من كانون الثاني/يناير ٧١ وحتى تموز/يوليو ٨٩) أن محمد بكر حجازي كان أول سجين فلسطيني،[٩] إلا أن المؤكد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد نفذت حملات اعتقال واسعة وجماعية عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أودع المعتقلون الفلسطينيون في سجون كانت قد بُنيت منذ عصر الانتداب البريطاني على فلسطين، كما شيدت إسرائيل عدة معتقلات وسجون أخرى. ومن أهم السجون التي أعادت إسرائيل استخدامها، أو قامت بإنشائها:

أبو كبير	المسكوبية	شطا	عكا	نفحة
الجلمة	الناصرة	صفد	غزة	نفي ترستا[١٠]
الخليل	بئر السبع	صرفند	كفار يونا	
الدامون	جنين	طولكرم	معسلياهو	
الرملة	رام الله	عسقلان	نابلس	

وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أقام جيش الاحتلال الإسرائيلي عدداً من المعتقلات العسكرية استوعب أعداداً هائلة من المعتقلين. ومن أشهر هذه المعتقلات: أنصار «٢»، على شاطئ بحر غزة، وأنصار «٣»، في صحراء النقب على مقربة من الحدود المصرية، ومعتقل عتليت، جنوب مدينة حيفا، ومعسكر اعتقال «الظاهرية»، بالقرب من بلدة الظاهرية قضاء الخليل، ومراكز شرطة: أبو كبير، وعسقلان، والمسكوبية، وبئر السبع للتوقيف،[١١] وكذلك معتقلات مجدو والفارعة وبيتونيا. كما فتحت المخابرات الإسرائيلية عدداً كبيراً من مراكز التحقيق في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد استوعبت هذه المعتقلات آلافاً من المعتقلين الفلسطينيين على خلفية مشاركتهم في فعاليات الانتفاضة.

وفي حين عاش المعتقلون فترة ما قبل الانتفاضة في سجون خاضعة لإشراف مصلحة السجون العامة، وفي مبانٍ شيدت من الأسمنت المسلح، فقد تم بناء المعتقلات التابعة للجيش الإسرائيلي على مساحات واسعة تناسب الأعداد الكبيرة التي بنيت هذه المعتقلات لاستيعابها. وعلى سبيل المثال، فإن معتقل أنصار «٣» (كتسيعوت) الصحراوي يتكون من خمسة أقسام، والقسم الواحد تقارب مساحته دونمين ونصف الدونم، ويحتوي على عدد من الخيام المخصصة للمعتقلين. وقد افتتح القسم الأول من أقسام النقب، والمعروف باسم قسم «٧» (كيلي شيفع)، بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦، ثم تلا ذلك افتتاح بقية الأقسام.[١٢] ومعتقل النقب الصحراوي يعتبر أضخم المعتقلات التي أنشأها الاحتلال الإسرائيلي.

خلال سنوات الاحتلال الأولى، عاش المناضلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية ظروفاً قاسية. فمن حيث الغرف، فقد كانت تضج بالمعتقلين بحيث تصعب الحركة داخلها مع هذا الازدحام. وخلال النوم، يضطر المعتقلون للنوم على جنوبهم فقط، نظراً لضيق المساحة. ولم تكن الغرف تحتوي على دورات مياه لقضاء الحاجة، ولا على صنابير لماء الشرب، حيث كان المعتقلون

يبولون في جرادل توضع داخل الغرف، ويشربون من جرادل أخرى مخصصة للماء. وقد ذكر السيد عبد الحي سليم الخطيب (سجين لمدة ٢٠ سنة، اعتباراً من بداية عام ١٩٦٩) أن الشرطي كان يمنع المعتقلين من المشي داخل أمتار الغرفة المحدودة، ولا يأذن بالجلوس إلا على هيئة القرفصاء، فإذا تعب المعتقل، أمكنه الوقوف دون المشي والحركة،[١٣] وكان يُمنع السجين من الحديث مع زميله، ويجب أن يبقى لابساً للحذاء طول الفترة، وقبعته على رأسه، والبطانيات (الأغطية) المخصصة له يجب أن تكون مطوية طيلة فترة النهار حيث يُمنع النوم، فالسجين ينام وقتما شاء السجان فقط، ويصلي وقتما شاء السجان، ويتنفس وقتما شاء السجان.[١٤]

ولم يكن يُسمح للمعتقلين بالخروج من الغرف إلا لمدة ربع ساعة إلى نصف ساعة يومياً لرؤية الشمس في ساحة سميت ساحة «الفورة»، حيث يمنع سير الأسرى مجموعات في الساحة. وكان محظوراً على المعتقل أن يبتسم أمام الشرطي، أو أن يتحدث في الساحة، أو أن يقف فيها، إذ كان على المعتقلين أن يسيروا في ساحة النزهة صفاً أو صفين وأيديهم خلف ظهورهم ورؤوسهم للأسفل في جو من الصمت.[١٥] وقد ذكر السيد أحمد عبيد (سجين لمدة ١١ سنة، أفرج عنه في شهر ٩٧/١١) أن المعتقلين تعرضوا للضرب الشديد من الشرطة والمرافقين خلال رحلات النقل للسجناء إلى المحاكم أو من سجن لآخر.[١٦]

وعلى مستوى الطعام، فقد كان الأكل سيئاً من حيث الكمية والنوع. أما من حيث الكمية، فقد قسمت البيضة الواحدة بين اثنين.[١٧] وأما من حيث النوعية، فقد ذكر السيد رياض سليم الخطيب (سجين لمدة ٢٠ سنة، اعتباراً من ٢٩/ ٦٨/١٢) أنها تضمنت لحماً أو سمكاً عفناً، وبيضاً فاسداً، وأنواعاً من الطعام سيئة في الطهي والطعم.[١٨] ولم تتوفر للمعتقلين فرص العلاج[١٩] من الأمراض التي تزايدت بحكم الازدحام.

وتعرض المعتقلون الفلسطينيون لإجراءات إذلال وقمع قاسية. إذ كان الشرطي يخرج من يشاء من المعتقلين من غرفته بسبب أو بدون سبب، وينهال عليه

بالضرب المبرح دون أن يكون لهذا المعتقل حق الشكوى أو حتى السؤال عن سبب هذا الإجراء وكانت محظورةً على المعتقلين صلاة الجماعة. وفي كل تواجد خارج الغرفة، يتوجب على المعتقل أن يضع يديه خلف ظهره، وأن يرفع يده ليستأذن الجندي بالكلام، وأن يبدأ حديثه مع الشرطة بعبارة «أمرك سيدي»، وأن يستأذن لصلاته، والكلام مع زملائه ممنوع، والويل لمن يضبط متلبساً بذلك. وعلى المعتقلين أن يقفوا عند وجود أي من الجنود.[٢٠]

كذلك، فإن المعتقلين قد خضعوا في حياتهم اليومية لنظام صارم من حيث تحديد ساعات النوم والاستيقاظ وترتيب الفراش وغير ذلك.[٢١]

ويعطي السيد عبد العزيز شاهين (سجين اعتباراً من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٢، ووزير التموين الحالي في السلطة الوطنية الفلسطينية) صورة عن ظروف سجن عسقلان في فترة النشأة للحركة الأسيرة، فيشير إلى أنه في كل لحظة يمكن أن يكون هناك ضرب وتعذيب، وعلى مدار ساعات النهار والليل أيضاً، بالعصي، وبأسلاك التليفونات، وبالأيدي والأقدام. لا تعرف من يعذبك، إذ ينهالون أحياناً مرة واحدة عليك. كان الضرب وحشياً إلى الدرجة التي دفعت البعض إلى محاولة الانتحار للتخلص من جحيم عسقلان اليومي.[٢٢]

وفي ما يتعلق بالمواد الثقافية وأدوات الكتابة، فقد منعت إدارات السجون وصول أية مواد ثقافية إلى أيدي المعتقلين. فلم تسمح لهم بامتلاك الأقلام والورق والكتب والدراسات الثقافية وجميع وسائل الاتصال. وحين منحت الشرطة السجناء أنبوبة قلم واحدة لكتابة رسائلهم الشخصية لذويهم، ومن ثم إعادتها، فقد عاقبت أشد العقاب على فقدانها وضياعها، حيث اعتبرتها إدارات السجون من الممنوعات الخطيرة، وفتشت الغرف لإخراج أنبوبة واحدة في حالة فقدانها،[٢٣] كما راقبت الشرطة الكلمات التي تبادلها المعتقلون على شبك الزيارة مع ذويهم.[٢٤]

وفضلاً عن كل ما سبق، فقد حاربت إدارات السجون أي نزوع نحو العمل الجماعي المنظم، بما في ذلك إدراج الصلاة في جماعة ضمن قائمة الممنوعات.[٢٥] وبالرغم من هذه السياسة، فإن صعوبة الظروف الاعتقالية

ربما كانت السبب الأهم الذي دفع المعتقلين للبحث عن لغة مشتركة توحد جهودهم في مواجهة إدارات السجون. ولتحقيق الوحدة الاعتقالية، كان لابد من الاستناد إلى قانون وضوابط تنظم الحقوق، وتضمن تحقيق مستوى من الوحدة والتجمع خلف أهداف مشتركة.

تطور الحركة

اختلفت ظروف الاعتقال من سنة لأخرى، وتطور مع هذا الاختلاف أداء المعتقلين التنظيمي ونشاطهم الثقافي، وكذلك الأمني والسياسي. وتطورت تجربتهم على مستوى الممارسة الديمقراطية داخل فصائلهم وحركاتهم الأسيرة. وقد كان هذا التطور نتاجاً تراكمياً لنضالات المعتقلين وكفاحهم في مسيرة سقط فيها شهداء وجرحى دفعوا ضريبة كل إنجاز حققته الحركة الأسيرة، وكل تجربة خاضتها على طريق النضال. وقد تضمنت برامج المعتقلين لتحسين شروط حياتهم انتهاج أكثر من سياسة، فقد اعتمدوا سياسة المواجهة أحياناً، وسياسة المساومة والحوار والتفاوض أحياناً أخرى. لكنه تفاوض السجان مع السجين، بما يحكم هذه المفاوضة من ملابسات وضوابط. وكانت للحركة الأسيرة خططها وإجراءاتها لمواجهة إجراءات إدارات السجون وسياساتها.

لقد أثبت المعتقلون في نضالهم أهمية سلاح الإرادة في يد الضعيف حين واجهوا بأدواتهم المحدودة سطوة السجان وأدوات القمع التي استخدمتها ضدهم إدارات السجون. فقد خاض المعتقلون نضالات مريرة لتحسين ظروفهم على الصعيدين الحياتي والسياسي.

وقد تركزت مطالبهم لتحسين شروط حياتهم على قضايا تتعلق بالشئون المعيشية من الطعام والشراب والملابس والأغطية والمسائل ذات العلاقة بأدوات النظافة وغسيل الملابس، وكذلك تدعيم التفاعل الاجتماعي عبر تسهيل حركتهم وزياراتهم للغرف والأقسام وحرية الانتقال وفق مصالحهم لا وفق المصالح الأمنية لإدارة المعتقل، وكذلك تحسين شروط زيارة الأهل. كما اهتم المعتقلون

في مطالبهم بالجوانب الصحية، وذلك من خلال الاهتمام بساعات وأدوات الرياضة، أو الخروج لوقت أطول لساحة النزهة للتعرض للشمس، ومن خلال مطالبتهم بتقديم العلاج ومتابعة الحالات المرضية.

أما في ما يتعلق بالحياة السياسة والحركة الثقافية، فقد تركزت مطالبهم على تسهيل إدخال الكتب وأدوات الكتابة والصحف والمذياع والتلفاز، وحرية النشاط السياسي، والاحتفاظ بالدراسات الثقافية والسياسية، وأولى المعتقلون اهتماماً خاصاً بمسألة التمثيل الاعتقالي.

لقد حقق المعتقلون نتيجة نضالاتهم مطالب كثيرة في المجال السياسي، وكذلك في مجال تحسين شروط اعتقالهم. وقد أثر ذلك إيجاباً، وبشكل كبير، على تطور الحركة الثقافية، والعمل الجماعي داخل الحركة الأسيرة. إذ تمكن المعتقلون من الاطلاع على الصحف، ومتابعة الشئون السياسية عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وتمكنوا من عقد جلساتهم بحرية، فضلاً عن اعتراف إدارة المعتقلات بحقهم في إفراز ممثليهم، وفي تنظيم شئونهم، بعد أن كانت هذه الإدارة تقاوم كل محاولة للعمل الجماعي، وتتعامل مع المعتقلين كأفراد لا كجسم منظم، وذلك فضلاً عن التطور الكبير نحو الأفضل في ظروفهم الحياتية والمعيشية.

إن هذه الإنجازات الكبيرة لم تتحقق دفعة واحدة، بل تحققت على مراحل، ومن خلال نضالات متواصلة اتخذت صوراً مختلفة.

لقد جاء نضال المعتقلين منضبطاً في أكثر الخطوات في إطار الاحتجاج السلمي البعيد عن عنف المواجهة. ومع ذلك، فقد واجهت إدارات السجون هذه الخطوات بالقوة في أحيان كثيرة، مما دفع أفراداً من المعتقلين، أو مجموعهم، للرد، دفاعاً عن أنفسهم، من خلال استخدام بعض وسائل العنف ضد أفراد الشرطة والجنود. لكن نضال السجناء لتحقيق مطالبهم المشروعة جاء سلمياً في أكثر الأحيان.

وعبر هذا النضال الطويل، حقق المعتقلون شروطاً أفضل في المجالات الحياتية والصحية وتلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية، كما حققوا إنجازاتٍ مهمةً في

ما يتعلق بالشئون الثقافية والتنظيمية، وكذلك في موضوع التمثيل الاعتقالي أمام إدارات السجون.

وعلى سبيل المثال، فقد كتب المعتقلون رسائلهم التنظيمية وتحليلاتهم على ورق السجائر وورق الصابون. وأصدروا أول مجلة للحركة الأسيرة تحت عنوان «فلسطين الثورة» في العام ١٩٧٠، وكانوا قد كتبوها على الورق الذي كان يغلف به اللبن، حيث لم تسمح الإدارة إلا بإدخال قلم رصاص واحد لكل خمسين أسيراً لكتابة الرسائل لذويهم، ثم يسلمونه لإدارة السجن.[٢٦] وقد نجحوا في العام ١٩٧١ في الحصول على دفتر من ثماني ورقات وقلم لكل معتقل.

وكنتيجة لنضالات الأسرى على مدار تاريخ الحركة الأسيرة أصبحت للمعتقلين برامجهم الثقافية المكثفة، ومكتباتهم الكبيرة، وكراريسهم الثقافية والسياسية والأمنية والتنظيمية التي تحوي الدراسات التي أعدها المعتقلون أنفسهم. وقد أعدت تنظيمات الحركة الأسيرة دورات ثقافية وأمنية وسياسية مكثفة للعناصر، بمستوياتها المختلفة، وذهبت إلى أبعد من ذلك حين تضخم نشاطها الثقافي، إلى الحد الذي أسست فيه حركة «حماس» في معتقل النقب مؤسسة شبيهة بأية جامعة، وأسمتها «جامعة يوسف عليه السلام»، نسبة للنبي يوسف عليه السلام، وعينت للجامعة رئيساً ومجلساً للإدارة ومجلساً استشارياً، وعقدت اختبارات في جميع المقررات لمنتسبي الجامعة، وأصدرت لهم شهادات مختومة بخاتم الجامعة.[٢٧]

والجدير ذكره أن هذا النشاط الثقافي والتنظيمي للمعتقلين عاد ليتأثر سلباً بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية وتأجيل البت في مصير آلاف المعتقلين لمرحلة المفاوضات النهائية. إذ اختل نظام الالتزام الحديدي لدى المعتقلين، فضعف التزامهم بالبرامج الثقافية، وبدأ السجين يسأل نفسه عن سبب وجوده في السجن، وأصبح هناك شيء من اللامبالاة والشعور بضياع الهدف. وقد اتجه الأسرى لهذا السبب إلى الدراسة الأكاديمية، حيث سُمح لهم بالدراسة في الجامعة العبرية وذلك بعد عام ١٩٩٢.[٢٨]

وفي ما يتعلق بالتمثيل الاعتقالي، وجدت إدارات السجون نفسها مضطرة للتعامل مع ممثلي المعتقلين، والتفاوض مع لجان الحوار التي افرزوها، واعترفت بعدم إمكانية التعامل الفردي مع كل سجين، حيث رفض السجناء هذه السياسة، وناضلوا طويلاً من أجل تثبيت حقهم في أن يفرزوا ممثلين عنهم، وحقهم في تشكيل اللجان الاعتقالية ولجان الحوار التي تمثل فصائلهم. وقد حاولت إدارات السجون مراراً القفز عن هذه المسألة، غير أنها فشلت فشلاً ذريعاً، وعادت للتعاطي مع إصرار المعتقلين على التعامل كجسم واحد بقيادة واحدة وجماعية.

وفي ما يتعلق بالنشاط السياسي، فقد منعت إدارات السجون في بداية الاعتقال، ولفترة طويلة، أي اتجاه للنشاط السياسي، وعاقبت على ذلك أشد العقاب. وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٧٥، احتفل السجناء بذكرى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة للمولد النبوي الشريف، فقامت إدارة السجن بقمعهم ورشهم بالغاز، وخلعت الشرطة ملابس الكثيرين من السجناء، ثم انهالت عليهم بالضرب المبرح مع سيل من الشتائم.[٢٩] وفي ليلة ١١/٢/ ١٩٨١، وعند بدء الاحتفال بانطلاقة الجبهة الشعبية، قامت الإدارة في سجن عسقلان بعزل أعضاء اللجان المركزية للفصائل، وكذلك الفعاليات التنظيمية والاعتقالية في الزنازين، وذلك بعد رش المعتقلين بالغاز وحدوث مواجهة وتصعيد بين الطرفين.[٣٠] وفي نفس العام، ١٩٨١، وأثناء احتفال المعتقلين بانطلاقة حركة «فتح» في معتقل نابلس، اقتحمت شرطة السجن الغرفة عليهم، وسحبت عدداً منهم إلى الزنازين، وانهالت عليهم بالضرب المبرح، وأودعتهم فيها عراة.[٣١] بينما لم تتمكن إدارات السجون من السيطرة على النشاطات السياسية والتنظيمية للمعتقلين في فترات لاحقة، إذ وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة هذه النشاطات، أو سحب مئات الكراسات التنظيمية. وأصبح المعتقلون من جميع الفصائل يعقدون احتفالاتهم بالمناسبات الوطنية والتنظيمية والدينية والسياسية، ويلقون خطابات التعبئة السياسية، وكل ما يمكن للشرطة فعله، هو أن تطلب إلى المعتقلين ألا يتجاوز صوتهم في النشيد الوطني الجماعي الحد المعقول، رغم ما يتضمنه هذا النشيد من تحريض على الاحتلال، وتوعد بالانتقام الشديد. ووصل الأسرى إلى مرحلة ما يشبه الحكم الذاتي، وسيطروا

على أكثر الأمور المتعلقة بهم.[٣٢]

لقد قاومت إدارات السجون أي نزوع من المعتقلين نحو الديمقراطية. حيث أكد السيد سفيان أبو زايدة (سجين لمدة ١٢ سنة من ٨١/١٠/٤ وحتى ٢٣/ ٩٣/٣، ووكيل وزارة الشئون المدنية في السلطة الوطنية الفلسطينية) أن إدارات السجون قد واجهت كل الجهود والمحاولات لترتيب علاقات الأسرى داخل السجون. وهذا تطلب خوض نضال عنيف، سقط فيه شهداء، حتى سلمت إدارات السجون بالمنطق الفلسطيني داخل الأسر بضرورة ترتيب البيت الفلسطيني.[٣٣]

لقد سجل تاريخ الحركة الأسيرة بفخر صفحات من نور في التضحية والعطاء الكبيرين. حيث تحمل الأسرى الجوع والألم والمرض والتنكيل، وسقط منهم عشرات الشهداء. وقد أحصت دراسة حول شهداء الحركة الأسيرة أسماء تسعين شهيداً عدّتهم من شهداء الحركة الأسيرة.[٣٤]

لقد واجهت إدارات السجون خطوات السجناء لتحسين ظروف اعتقالهم مواجهة اتسمت بالقسوة في بدايات الاعتقال، وفي فترة التأسيس لمختلف السجون والمعتقلات. ومع استمرار التناقض بين السجين والسجان، فإن النضال المستمر، والتجربة المتراكمة، قد أفرزا طريقة للتعامل بين السجين والسجان، بحيث سلم السجان بحكم ذاتي للأسرى داخل السجون، بينما سلم السجين بتنفيذ بعض القوانين والإجراءات المفروضة للحفاظ على ما حققه من إنجازات.[٣٥]

تبلور الفصائل

في فترة النشأة، لم تعرف الحركة الأسيرة الفصائلية التنظيمية، ولم يشكل المعتقلون خلال عامي ٦٧ . ٦٨ أية هياكل تنظيمية أو اعتقالية. وكانت الروابط بينهم تقوم، في الغالب، على أساس بلدي، أو مناطقي، أو شخصي، أو على أساس العمل في خلية واحدة قبل الاعتقال. ويرجع سبب ذلك إلى أن المعتقلين

لم يكونوا على معرفة وافية بالتنظيمات وبنائها وهيكلها الإداري، كما أنهم لم يميزوا كثيراً بين الفصائل المختلفة، بالإضافة لضعف تجربتهم بشكل عام.[٣٦] إلا أن المعتقلين السياسيين قد شعروا بضرورة التميز عن السجناء الجنائيين الذين عاشوا معهم في نفس الغرف في بداية سنوات الاعتقال. لذلك فقد كانت العلاقة بين المناضلين تسودها المحبة والأخوة، بحيث لم يكن هناك فرق بين فصيل وآخر، إذ اعتبر المعتقلون السياسيون أنفسهم مناضلين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات تجاه بعضهم البعض.[٣٧]

ولم تكن هناك أية فواصل تنظيمية، ولم يكن هناك فرز تنظيمي، الكل أبناء الوطن، والشرف هو المعيار. ابن قوات التحرير أو «فتح» أو الجبهة الشعبية، الكل معاً، والنظرة واحدة، وروح الأخوة أساس العلاقة.[٣٨]

لقد أكد السيد دياب اللوح (سجين لمدة ثماني سنوات ما بين عامي ٧٧، ١٩٨٥) أنه نظراً لعدم وجود الفرز المكاني في الغرف على أساس فصائلي، فقد كان المناضلون بحاجة إلى حياة مشتركة وتقارب وتفاهم، وبحاجة إلى أن يتعرفوا على بعضهم البعض، وكانت هناك ضرورة وطنية واعتقالية أن يعيشوا حياة مشتركة في كل شيء،[٣٩] لا سيما مع قلة عدد المعتقلين وضعف تجربتهم وقساوة الظروف التي كانوا يعيشونها.[٤٠]

ويرجع تاريخ نشأة العمل التنظيمي داخل الحركة الفلسطينية الأسيرة إلى العامين ١٩٦٩-١٩٧٠، وقد أشار السيد أبو علي شاهين إلى تاريخ أسبق من ذلك، حيث ذكر أن تاريخ أول استحداث تنظيمي في تجربة الاعتقال يعود إلى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٨ في سجن نابلس، حيث كان يضم، في تلك الفترة، حوالي ألف سجين. ويذكر أبو علي شاهين أنه تم ترتيب الأوضاع وتوزيع المهام والمراتب التنظيمية، كما يؤكد أن اجتماعات تنظيمية قد عقدت في إحدى الغرف في فترات الليل، كما تم تشكيل أجهزة الرصد والتحقيق، وتم التحقيق مع بعض العملاء. ويشير إلى أول احتفال بانطلاقة الثورة الفلسطينية وذلك في تاريخ ١٩٦٩/١/١، ويذكر أن كل الفصائل الموجودة في سجن نابلس قد شاركت في ذلك الاحتفال.[٤١]

بينما أشار السيد عبد الحي سليم الخطيب إلى أن نواة التنظيم قد تبلورت في عام ١٩٧٠،[٤٢] وذكر السيد رأفت عثمان النجار (سجين بين العامين ٧٥، ١٩٨٥ بالإضافة لمدد اعتقال أخرى) أنه، ولغاية منتصف عام ١٩٧٠، لم تكن قد تبلورت الحركة التنظيمية داخل السجون. حيث بدأت تبرز ملامح العمل التنظيمي في النصف الثاني من العام ١٩٧٠، وأكد أن كل التنظيمات قبل هذا التاريخ لم تكن تعمل على أساس فصائلي، وإنما على أساس وطني شمولي.[٤٣] بينما أشار السيد زهير محمود الرنتيسي (سجين بين العامين ٧٠، ١٩٨٥) إلى أن الفصائل بدأت تتبلور بين عامي (٧١، ٧٢)،[٤٤] وهو نفس التاريخ الذي أشار إليه السيد محمد عبد الوهاب الكتري (سجين لمدة سبعة عشر عاماً متقطعة من العام ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٢) فقد ذكر أن التنظيمات قد بدأت تتبلور خلال العام ١٩٧٢.[٤٥]

الأمر المؤكد أن الحركة الأسيرة لم تعرف العمل التنظيمي في العامين الأولين لنشأتها، لكن مسألة الاندفاع نحو العمل التنظيمي بدأت عقب دخول آلاف المعتقلين للسجون الصهيونية بعد معركة الكرامة وتصاعد العمل الفدائي الفلسطيني، وبروز التنظيمات السياسية على ساحة العمل الوطني الفلسطيني.

وقد بدأت تجربة العمل الفصائلي تتبلور في بعض السجون، ثم انتقلت التجربة لسجون أخرى. وبينما ذكر السيد أبو علي شاهين أن أول استحداث تنظيمي في تجربة الاعتقال كان في سجن نابلس، فإن السيد طلال خلف أشار إلى أن الفصائل قد تبلورت في البداية في سجن كفار يونا، ثم انتقلت إلى سجون السبع، وجنيد، ثم المجدل، وذلك بعد أن وزعت إدارة سجن كفار يونا السجناء، في محاولة منها لضرب الاتجاه لتشكيل البنى التنظيمية، حيث نقل المناضلون معهم الخبرة والتجربة للسجون الأخرى.[٤٦]

كذلك ظهرت الفصائل في وقت مبكر في معتقل بيت ليد.[٤٧] ومن بيت ليد تم نقل عدد من المعتقلين إلى معتقل نابلس في نهاية عام ١٩٧٢، حيث قام هؤلاء بالعمل على تشكيل إطار تنظيمي ينضوي تحت لوائه جميع المعتقلين. وتمكنت العناصر النشيطة في النصف الأول من العام ١٩٧٣ من تشكيل إطار مركزي

وأجهزة إدارية متبلورة تقوم بمهمة بث الروح الجماعية والتنظيمية بين المعتقلين.[٤٨] ولا شك أن عملية التنقلات التي أجرتها إدارات السجون بهدف ضرب البنى التنظيمية والاعتقالية التي بدأت في التبلور كانت عاملاً مهماً من عوامل نقل التجربة وإنضاجها وتعميقها.

وفي ما يتعلق بالعوامل التي ساهمت في دفع المعتقلين نحو بلورة أشكال وبنى وهياكل تنظيمية، وأسهمت في نجاح هذا التوجه، فيمكن الإشارة إلى أهمها:

أولاً: تبلور الفصائل داخل السجون جاء امتداداً لوجودها ونشاطها في الخارج.[٤٩] وذلك بعد تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني بعد معركة الكرامة.

ثانياً: دخول أعداد كبيرة من المعتقلين للسجون، والشعور بالحاجة لإيجاد أطر تنظيمية قادرة على تنظيم حياة المعتقلين بشكل جماعي بعيداً عن الفوضى والعشوائية.[٥٠]

ثالثاً: دخول عدد من العناصر ذات الخبرة التنظيمية والإدارية للمعتقلات عزز الاتجاه نحو بلورة شكل من أشكال التنظيم الإداري في المعتقلات.[٥١]

رابعاً: مواجهة محاولات الإدارة لإسقاط عناصر من المعتقلين للتعامل مع المخابرات.[٥٢]

خامساً: مواجهة الظروف الصعبة التي كان يعيشها المعتقلون في ظروف النشأة للحركة الأسيرة. حيث اعتبر السجناء أن قوة الوضع الداخلي لها أهميتهافي مواجهة الإدارة.[٥٣] وبذلك، فقد ساهمت مسألة الرغبة في الصراع مع إدارة السجون في اندفاع السجناء لبلورة الفصائل والتنظيمات داخل الحركة الأسيرة.[٥٤]

سادساً: انفصال الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية في بداية عام ١٩٦٩، وحدوث بعض الاشتباكات المسلحة بين عناصر الجبهتين في الخارج،[٥٥] مما أوجد نوعاً من الشعور بالرغبة في التمايز.

سابعاً: الرغبة في المحافظة على الذات التنظيمية نظراً لمحاولات الاستقطاب

وأهمية ميزان القوى. حيث برز الاهتمام بالتعرف على العنصر الجديد وتحديد انتمائه.[٥٦] وبالتالي، تطورت هذه العملية مع مرور الوقت حتى تبلورت الفصائل بشكل كامل.

ربما كانت هذه بعض العوامل والظروف الموضوعية التي ساهمت في بروز وتبلور الفصائل، وساعدت في نضوج هذه التجربة في العمل التنظيمي داخل جسم الحركة الفلسطينية الأسيرة.

وفي هذا السياق، أشار السيد سعدي أبو حشيش (سجين لمدة ١٢ عاماً اعتباراً من ١٩٧٢/١/٢٤) إلى أن قوات التحرير الشعبية كانت تشكل الجزء الأكبر من الحركة الأسيرة في بداية الاعتقال، بالإضافة لكل من «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثم اختلفت هذه المعادلة في ما بعد.[٥٧] وهي ملاحظة أكدها السيد محمد الكتري، فقد ذكر أن قوات التحرير الشعبية كانت الفصيل الأكبر قبل السبعينات، وأن الفصائل الكبرى في فترة النشأة كانت قوات التحرير و«فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[٥٨] وقوات التحرير هي بقايا عناصر جيش التحرير الفلسطيني، وقد عملت بعد عام ١٩٦٧ بما تبقى من سلاح جيش التحرير وعناصره. وبعد عام ١٩٧٣، عندما انتهى وجود قوات التحرير في الخارج، بقيت كتنظيم داخل السجن لفترة بسيطة، ثم انتمى أفرادها للفصائل حسب قناعاتهم الشخصية، حيث انتمى العدد الأكبر منهم لحركة «فتح»، بينما انتمى البعض للجبهتين الشعبية والديمقراطية.[٥٩]

عند تبلورها، أخذت الفصائل شكلاً بدائياً، ثم تطورت مع الزمن لأرقى أشكال التنظيم. ففي البداية، لم تفرز هذه الفصائل قيادتها بشكل ديمقراطي، بل تقدمت بعض العناصر وبرزت، بحكم قدرتها القيادية وكفاءتها وتجربتها. حيث اعتمد العمل التنظيمي على الشخصية القيادية. وتولى القيادة والتوجيه الأكثر وعياً وشعبية لدى أبناء الفصيل. وقد خضع اختيار القائد لصفاته الشخصية التي يتحلى بها، ولم يخضع هذا الاختيار لأسس تشريعية واضحة المعالم.[٦٠] وأحياناً، كان الانقياد للأكثر مسئولية في الخارج، والأعلى رتبة عسكرية أو مرتبة تنظيمية.[٦١]

ونظراً لعدم وجود مواد ثقافية داخل السجون، فقد نشط بعض المعتقلين ممن كانوا أكثر ثقافة خارج السجن، وراحوا يبثون ثقافتهم بين السجناء الذين انكبوا على قراءة ما كتبه هؤلاء، أو استمعوا إليهم خلال جلسات تنظيمية تم عقدها في العام ١٩٧١.[٦٢]

في المرحلة الأولى التي يمكن تسميتها بمرحلة (القيادة الفردية)، مرت التجربة التنظيمية بمرحلة سادت فيها القيادات الفردية المركزية، واعتمد التنظيم فيها على الأشخاص الذين برزت قدراتهم القيادية. وفي هذه المرحلة، لم يكن للقاعدة أي دور في إفراز قيادتها المركزية. غير أنها، في العادة، كانت تنصاع لهذه القيادة بحكم شعورها بتميز هؤلاء الأشخاص الذين تصدروا العمل. وبالرغم من أن حركة التنقلات التي أجرتها إدارات السجون لضرب البنى التنظيمية والتشكيلات الجماعية للمعتقلين قد أثمرت تعميم التجربة على مختلف السجون. بالرغم من هذه النتيجة الإيجابية، فإن النقل للعناصر القيادية كان يُحدث فراغاً يؤثر سلباً على التجربة التنظيمية الناشئة. ذلك أن عملية إفراز القيادة لم تخضع لأسس ومعايير واضحة، أو لوائح تسهل عملية ملء الفراغ الناشئ عن حركة التنقلات.

وفي المرحلة التالية، التي امتدت حتى عام ١٩٧٥، مرت التجربة بما يمكن تسميته بمرحلة (قيادة النخبة)، حيث بدأ التفكير بوجود قيادة جماعية. وقد تبلور هذا الاتجاه في معتقل عسقلان، حيث ضم المعتقل عدداً من الشخصيات ذات التجربة العميقة والقدرة على القيادة. وقد تم التوصل في عام ١٩٧٢ إلى طريقة معينة يتم بموجبها اختيار قيادة التنظيم في معتقل عسقلان. كما تبلورت هياكل تنظيمية في معتقل بيت ليد منذ بداية السبعينات كذلك. إلا أن العمل التنظيمي في هذه المرحلة، ورغم تميزه بوجود هيكل إداري وإطار تنظيمي واضح، لكن شغل المراكز التنظيمية كان يتم بالتعيين من قبل مجموعة من النشطاء الذين اعتبروا أنفسهم قادرين على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفق تقديرهم للمصلحة التنظيمية. وهذا يعني أن الديمقراطية كانت محصورة في إطار ضيق، فلم تكن تتسع لتشمل القاعدة التنظيمية بأجمعها.[٦٣]

أما المرحلة الثالثة، وهي الأكثر نضوجاً، فيمكن تسميتها بمرحلة سيادة الأنظمة واللوائح التنظيمية. وقد جاءت هذه المرحلة مع بدايات عام ١٩٧٥، حيث استكملت البنى التنظيمية، وخضع لها جميع المعتقلين، وصدرت القرارات الهامة التي اعتبرت كل سجين في السجون اعتقل باسم منظمة فلسطينية خاضعاً لها ولقراراتها بشكل من الأشكال.[٦٤] وفي نهاية العام ١٩٧٥، قامت إدارة المعتقلات بإعادة عدد من العناصر النشيطة إلى سجن بئر السبع وعسقلان بعد أن كانت قد عزلتهم في معتقل جنين منذ العام ١٩٧٣، حيث شكلت هذه العودة بداية عهد جديد من النشاط التنظيمي الذي تمخض عن مشروع عمل تنظيمي جديد. وقد طرح هذا المشروع، الذي تمت صياغته عام ١٩٧٦، انتخاب الشخصيات القيادية المركزية، وتضمين ذلك في لائحة داخلية تعتبر دستوراً يتوجب احترامه لضمان عملية التغيير القيادي بشكل هادئ وسلمي.[٦٥] وقد تم تطبيق هذا الأسلوب الديمقراطي في معتقلات بئر السبع وعسقلان ونفحة وطولكرم. أما في المعتقلات الأخرى مثل غزة ونابلس ورام الله فقد تأخر تطبيق هذا الأسلوب إلى ما بعد عام ١٩٨٠، لاعتبارات خاصة بطبيعة هذه المعتقلات.[٦٦]

لقد وجد هذا الاتجاه للعمل الديمقراطي معارضة استندت إلى الدواعي الأمنية وعدم معرفة القاعدة بالتقييمات الأمنية والسلوكية للأفراد. ومع ذلك، فقد انتصر الاتجاه للعمل الديمقراطي المستند إلى حكم اللوائح التنظيمية والأنظمة الداخلية، بحيث اعتبرت هذه المرحلة بداية مهمة لإشاعة مستوى من الديمقراطية داخل صفوف الحركة الأسيرة. إذ وضعت هذه اللوائح حداً لأية صراعات محتملة على القيادة، كما أن وجود اللوائح والاستناد إليها في عملية إفراز القيادة قد عزز من شرعية هذه القيادة، كما عزز الثقة بين القيادة والقاعدة.

وفي تقييمها لمراحل بروز وتطور جبهة النضال الشعبي في معتقل بئر السبع لخصت وثيقة اعتقالية مهمة مراحل تبلور المنظمة وتطورها من خلال ثلاث مراحل، حيث مرت المنظمة في البداية بشكل هلامي غير واضح المعالم والحدود ليس بالإمكان معه التمييز بين الالتزام وعدم الالتزام، إذ اقتصر الالتزام على

وثيقة الاتهام لفصيل أو تنظيم ما، بالإضافة لمشاعر الانتماء للمجموعة ممزوجاً بعلاقات الصداقة والقرابة والمناطقية. وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٧١، ثم مرت بمرحلة أخذت شكلاً من العلاقة التي اتسمت بالتعصب الأعمى والفهم الوطني المشوّه للقوى السياسية الأخرى. حيث غابت المقاييس وظلت محكومة بطبيعة العلاقات بالأطراف الأخرى، وقد تداخلت هذه المرحلة مع الأولى، واستمرت حتى عام ١٩٧٤.

بينما مثلت المرحلة الثالثة مظهراً حقيقياً لعمل تنظيمي يستند إلى أسس تنظيمية وعلاقات وطنية لم تكن تخلو من التشويشات أحياناً، غير أنها أخذت شكلاً متطوراً. وتمكنت المنظمة خلالها من مواجهة التقوقع البلدي والشللي، كما تمكنت من صياغة ضوابط وأحكام ولوائح تضبط العضوية وتحدد الحقوق والواجبات مع صياغة فهم واضح للعلاقات الاجتماعية والتنظيمية. وكذلك أمكن محاصرة ظاهرة التسيب والانفلاش [مصطلح أطلقه السجناء على عملية خروج أفراد من تنظيماتهم] والفردية والانطوائية مع وضع برامج ثقافية وتعزيز الانضباط التنظيمي وإعطاء توجه جدي وحقيقي للتضامن والوحدة بين فصائل الحركة الأسيرة.[٦٧]

نشأة الجماعة الإسلامية

في ظل التفكك والضعف التنظيمي اللذين عاشتهما التنظيمات الوطنية فترة النشأة للحركة الأسيرة، وبالتحديد في العام ١٩٧٢، بدأ يتبلور في معتقل عسقلان ما أطلق عليه التيار الديني.[٦٨] وقد تشكل هذا التيار في غالبيته من المناضلين المتدينين الذين كانوا ينتمون إلى قوات التحرير الشعبية، وقاد هذا التيار في فترة النشأة جبر عمار (من سجناء قوات التحرير الشعبية، أسس الجماعة الإسلامية بعد اطلاعه على كتابات سيد قطب، وأفرج عنه في صفقة تبادل أحمد جبريل عام ١٩٨٤)، وانضم لهذا التيار عدد من المناضلين من التنظيمات الفلسطينية الذين اقتنعوا بشخصية جبر عمار، أو الذين وجدوا في هذا التيار تعبيراً عن قناعات فكرية جديدة بدأت تتبلور لديهم.

ولا يبدو أن التيار الديني بدأ في المعتقلات بتخطيط اعتباري مسبق. بمعنى انه لم تتداول مجموعة من المعتقلين مسألة تكوين تيار ديني، ولم تعمل هذه المجموعة على وضع نظام يحكم هذا التيار، بل يبدو أنه بدأ برغبات فردية عبرت عن نفسها بجلسات دينية غير منظمة، لم تحمل في البداية إلا صفة الدروس الدينية، ثم أصبح لهذه الجلسات معنى أكبر حين تطورت إلى بداية لتشكيل هذا التيار.[٦٩]

ومع صحة هذا التحليل بعدم وجود تخطيط مسبق لبروز هذا التيار، فقد أشار الدكتور محمد سعيد الهندي (سجين لمدة ست سنوات متفرقة ابتداء من العام ١٩٨٨) إلى أنه منذ فترة التبلور لما سمي بالجماعة الإسلامية، وبالذات بعد تبلورها في سجن غزة، وحين أنشئ المجمع الإسلامي بغزة ومارس نشاطه الإسلامي في المجتمع، كانت هناك زيارات واتصالات للشيخ أحمد ياسين (رئيس المجمع الإسلامي، ثم زعيم ومؤسس حركة «حماس»)، وفي ما بعد للدكتور فتحي الشقاقي (الأمين العام الأول والمؤسس لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين) وذلك لتعزيز القناعات التي بدأت تتبلور داخل السجون بالفكر الإسلامي.[٧٠]

ومع مرور الزمن، وخلال العامين ٧٤-٧٥، تطورت الحركة الإسلامية، وشكلت تياراً دينياً انعزل على نفسه داخل سجن عسقلان،[٧١] وقد انعزل التيار الديني عن تنظيمات الحركة الأسيرة من خلال الابتعاد عن مجموع الأسرى، وذلك بالسكن في غرف بعيدة في أحد أقسام سجن عسقلان في ما عرف لدى هذا التيار بمرحلة الاعتكاف والبناء الذاتي.[٧٢]

ومن عسقلان، انتقلت التجربة إلى سجن غزة، ومن ثم إلى السجون الأخرى.

وتشرح الجماعة الإسلامية في سجن غزة ظروف وملابسات نشأة التيار الديني أو الجماعة الإسلامية تحت عنوان (الجماعة الإسلامية في سطور): «ولما كانت الأطروحات الوضعية، بشتى أشكالها، جزءاً لا يتجزأ من الحرب الشاملة ضد الأمة، فإن الإدراك الواضح من بعض الأخوة لهذه المقولة ألجأهم إلى مراجعة تواجدهم داخل تنظيماتهم، وشكلوا مجموعات إسلامية هنا وهناك، وفي هذا السجن أو ذاك. بينما لجأت عناصر مسلمة وقيادية داخل تنظيمات

قوات التحرير الشعبية في سجن غزة إلى أسلمة التنظيم، أو أسلمة مناهجه، حيث أطلقوا في نهاية الأمر على التنظيم اسم قوات التحرير الإسلامية. وشيئاً فشيئاً، تشكلت الجماعة الإسلامية في سجن غزة من أربع أنوية:

أ- الخارجين من تنظيماتهم على أسس إسلامية.

ب- بقايا قوات التحرير من الذين اختاروا العمل في تنظيم إسلامي.

ج- شباب قادمين على أساس الانتماء التنظيمي، حيث كانوا يمثلون اتجاه الجهاد الإسلامي.

د- شباب قادمين على أساس الانتماء التنظيمي حيث كانوا يمثلون الإخوان المسلمين.[٧٣]

ويشير السيد دياب اللوح إلى أنه بالإضافة لبقايا قوات التحرير الشعبية التي لم يكن لها وجود أو تنظيم سياسي خارج المعتقلات، فإن المنتمين للجماعة الإسلامية أو التيار الديني ممن انفصلوا عن تنظيماتهم والتحقوا بهذا التيار قد كان أغلبهم من عناصر حركة «فتح»، وقلائل جداً من الفصائل الأخرى.[٧٤]

في البداية، كان التيار الديني موحداً، وعمل تحت اسم «الجماعة الإسلامية»، وإن بدأ معظم أفراد الجماعة في سجن غزة يميلون للإخوان المسلمين حتى أوائل عام ١٩٨٤ حين دخل إلى المعتقل الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي، حيث أدى ذلك إلى نوع من الفرز بين مؤيد للإخوان المسلمين وبين مؤيد لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، حتى حسمت عملية التبادل، في العام ١٩٨٤، الموقف لصالح حركة الجهاد الإسلامي نتيجة الإفراج عن الأغلبية الساحقة من الإخوان المسلمين.[٧٥]

ورغم وجود توجه داخل الجماعة الإسلامية مؤيد للإخوان المسلمين قد سبق عام ١٩٨٣، وذلك نتيجة اتصالات الشيخ أحمد ياسين وبعض قيادات الإخوان في غزة من خلال الزيارات لعناصر الجماعة الإسلامية، إلا أن اتجاهات الإخوان والجهاد قد بدأت تظهر داخل الجماعة الواحدة بشكل أكثر وضوحاً

بعد اعتقال الشيخ أحمد ياسين في العام ١٩٨٣، والدكتور فتحي الشقاقي في العام ١٩٨٤ .[٧٦] إلا أن الفرز الحقيقي لـ«حماس» أو الجهاد الإسلامي كتيارين مستقلين داخل السجون جاء بعد اندلاع الانتفاضة، حيث ضمت الجماعة قبل هذا التاريخ، بالإضافة لمؤيدي التيارين أخوة آخرين، انتماؤهم إسلامي عام.[٧٧]

وبعد الانتفاضة، أصبح يجري تخيير للسجين الجديد من قبل الجماعة الإسلامية. وبدأ كل معتقل يذهب إلى تنظيمه من الحركات الإسلامية، حيث صار هناك فرز في إطار الحركة الإسلامية،[٧٨] وأصبح وجود الجماعة الإسلامية شكلياً في بعض السجون، بينما انتهى وجودها كإطار في سجون أخرى.

وفي ما يتعلق بأسباب نشأة التيار الديني داخل المعتقلات، يمكن إجمال الأسباب التالية:

أولاً: دخول الكتب إلى داخل السجون. حيث ترك ذلك تأثيره على معتقلين متدينين داخل التنظيمات، وفي قوات التحرير.[٧٩] وقد تأثر هؤلاء بالدراسات الثقافية الإسلامية، مما أوجد لديهم اندفاعاً دينياً عاطفياً، فبدأ يتشكل فكرهم من خلال كتابات سيد قطب.[٨٠]

ثانياً: انتشار موجة الماركسية واليسار بين المعتقلين، وبروز ما عُرف باسم التيار الديمقراطي في سجن عسقلان. حيث شكل ذلك دافعاً للعناصر المتدينة لمواجهة الفكر الماركسي بالاتجاه نحو بلورة تيار إسلامي.[٨١]

ثالثاً: عدم قدرة بعض الأشخاص على التأقلم مع التنظيمات بسبب عدم انسجام أفكارهم مع القوانين الوضعية لهذه التنظيمات.[٨٢] كذلك أشار السيد إسماعيل عبد السلام هنية (سجين لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة منذ العام ١٩٨٨) إلى عدم توفر حرية كاملة للالتزام الإسلامي والديني داخل هذه التنظيمات، مع إشكالية عدم تحقق الرغبة الشخصية لدى بعض الشباب داخل التنظيمات في الانتماء الإسلامي.[٨٣]

رابعاً: الوضع التنظيمي المهلهل والمشكلات التي حدثت داخل التنظيمات في سجن عسقلان في فترة النشأة. حيث سمح هذا التفكك التنظيمي بانتقال سهل لعناصر التنظيمات للجماعة الإسلامية حتى عام ١٩٧٧. إذ أصبح الراغبون في الانتقال يعانون من رفض تنظيماتهم لهذا الانتقال فيما بعد.[٨٤]

ومهما قيل في أسباب بروز التيار الديني، أو نشأة الجماعة الإسلامية داخل المعتقلات، فإن بروز هذا التيار داخل السجون لم يكن غريباً، إذ إنه قد جاء متزامناً مع فترة شهدت نشاطاً للقوى الإسلامية في فلسطين كجزء من التيار الإسلامي العام في العالم العربي، والذي بدأ يطرح نفسه كبديل عن الأنظمة الحاكمة، واستقطب جزءاً من الجمهور العربي بما طرحه من أفكار تدعو للأصالة ومواجهة هيمنة الحضارة الغربية. فمثّل بذلك ملاذاً للشباب الذين فقدوا الأمل في التيارات القومية والماركسية، لاسيما بعد هزيمة عام ١٩٦٧.

بروز المؤسسات الاعتقالية

دأبت إدارات السجون منذ بدايات الاعتقال على توظيف إمكانياتها لضرب جميع أشكال الوحدة والتماسك في البيئتين التنظيمية والاعتقالية. وكما واجهت الاتجاه للعمل التنظيمي داخل المعتقلات فقد واجهت التحرك لإقامة المؤسسات الاعتقالية بنفس الوسائل المتمثلة في عزل القيادات الاعتقالية ونقلها، وإشاعة عدم الاستقرار في أقسام السجن الواحد، وكذلك في المعتقلات بشكل عام.

ومن ناحية أخرى، فقد رفضت إدارات السجون في البداية الإقرار بأي نوع من التمثيل الاعتقالي للسجناء، وذلك من باب عدم الإقرار الضمني بالحقوق السياسية للمعتقلين.[٨٥]

وفي البداية، كانت إدارة السجن نفسها تعين في كل غرفة من غرف المعتقلين أحدهم، وقد أُطلق عليه لقب «الشاويش»، ليكون حلقة الوصل بين المعتقلين في الغرفة وبين ضباط إدارة السجن. وقد ألقت الإدارة على هذا «الشاويش» مهمة تنبيه المعتقلين، وإعدادهم لدخول ضباط العدد، كما كلفته باستلام شفرات

الحلاقة وتوزيعهاعلى المعتقلين، ومن ثم جمعها بعد الانتهاء منها وتسليمها للشرطي المسئول، بالإضافة لبعض المهمات البسيطة المشابهة.[٨٦]

ويبدو أن فكرة القيادة، أو اللجنة الاعتقالية بدأت تتبلور بصورة رسمية قبل إضراب عام ١٩٧٦ في سجن عسقلان، حيث تم إفراز ممثلين عن الفصائل الرئيسية، وبضمنها الجماعة الإسلامية لقيادة وتوجيه خطوة إضراب عام ١٩٧٦، حيث بدأت الفكرة، ثم أصبح وجود مثل هذه القيادة تقليداً بين المعتقلين.[٨٧]

ومع مرور الزمن، وجدت إدارات السجون نفسها مضطرة للتعاطي مع مسألة التمثيل الاعتقالي لسببين:

الأول: النضالات المريرة التي خاضها المعتقلون للمطالبة بحق التمثيل الاعتقالي بإفراز واختيار ممثليهم، الذين أصبحت مهماتهم تتعدى تنفيذ الرغبات أو الأوامر العسكرية لإدارة السجن، ليصبحوا المدافعين عن مطالب الجسم الاعتقالي، والمنفذين لسياسات اللجان الاعتقالية التي تمثل تنظيمات وفصائل الحركة الأسيرة.

والثاني: إدراك إدارات السجون استحالة التعامل مع آلاف السجناء، كل على حدة، لاسيما في ظل تبلور تنظيمات وفصائل تمكنت من تحقيق التماسك في الواقع الاعتقالي، وفرضت موقفاً جماعياً موحداً للجسم الاعتقالي.

ورغم تسليمها بحق المعتقلين في إفراز ممثليهم، وتعاملها مع هؤلاء الممثلين، فقد عادت إدارات السجون لتواجه مسألة التمثيل الاعتقالي في محاولة لإعادة العجلة إلى الوراء بعد أن خاض المعتقلون، خلف ممثليهم، نضالات كبيرة لتحسين ظروفهم. ففي أواخر عام ١٩٨٦، عُيِّن دافيد بن ميمون مديراً لمصلحة السجون العامة، وقد تميزت سياسته بعدم التحدث مع ممثلي الأسرى، وتجاهل وجودهم، بل ونقلهم، بالإضافة لإيقاف التسهيلات التي تسهم في تيسير العمل الجماعي وتكريسه مثل الزيارات بين الغرف والأقسام والتنقلات المحددة بناء على رغبة الأسرى. وقد أشار دافيد بن ميمون إلى سياسته هذه بفخر

أمام لجنة الداخلية في الكنيست الإسرائيلي، حيث ذكر أن من إنجازاته في إدارة السجون عدم التعاطي مع السجناء الأمنيين كمجموع، ورفض التحدث مع مسئوليهم.[٨٨]

لقد فشلت سياسة بن ميمون. فرغم قيامه بحملات نقل واسعة للكادر الاعتقالي، وكذلك للكادر التنظيمي، إلا أن قراره بإلغاء التمثيل الاعتقالي ظل حبراً على ورق. إذ أصبحت مسألة الفعل الجماعي المنظم عادة وسلوكاً وجزءاً من الحياة اليومية للمعتقلين، ولم تعد ملكاً لشخص أو طبقة قيادية بعينها.

ونظراً لفشل هذه السياسات، فقد اضطر بن ميمون إلى إعلان استقالته بعد عامٍ واحد من التجربة. وفي شهر ٨٧/١٢، تولى شاؤول ليفي العمل مديراً لمصلحة السجون العامة في إسرائيل بدلاً من بن ميمون. وقد أثمر الفشل الذي منيت به سياسة مواجهة التمثيل الاعتقالي عن تعزيز موقف السجناء في التمسك بهذا الحق وتثبيته. ففي رده على رسالة الترحيب من قبل المعتقلين، أوضح شاؤول ليفي في رسالته للأسرى موافقته على الاعتراف بممثل المعتقلين المكلف من قبل الأسرى بشكل رسمي والتعامل معه على هذا الأساس، والسماح له بالتجول في أقسام السجن، وكذلك السماح بالتنقلات بين الغرف والأقسام حسب رغبة المعتقلين. وبذلك ولدت مرحلة التعايش وتوازن المصالح بين الحركة الأسيرة ومديرية السجون.[٨٩]

ومع استقرار هذا النمط من العلاقة لفترة طويلة بين الطرفين، إلا أن المماراة في مسألة التمثيل الاعتقالي قد عادت لتظهر في بعض المواقع التي افتتحتها إدارة السجون لعزل السجناء الذين حاولت إدارة السجون التعامل معهم في بداية الأمر كأفراد وذلك خروجاً عن سياستها العامة في السجون الأخرى. وعلى سبيل المثال، فلدى افتتاح قسم العزل في سجن الرملة، بتاريخ ٢٩ آب ١٩٨٩، رفضت إدارة السجن، بإصرار، التعامل مع الممثل الذي أفرزه المعتقلون في اليوم الأول لنقلهم إلى هذا القسم، حيث أودع المعتقلون في زنازين القسم فرادى، أو كل اثنين في زنزانة، ورفضت إدارة السجن التحدث معهم كمجموع، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لتجاوز هذه المسألة بعد ثلاثة أشهر من النضال

السلمي المكثف تمكن خلالها السجناء من تحريك السجون الأخرى للتضامن معهم، وكذلك من إثارة قضيتهم إعلامياً، وكذلك لدى المؤسسات المهتمة بمتابعة قضايا السجناء وقضايا حقوق الإنسان، وتمكنوا من خلال الإضرابات متعددة الأشكال أن ينتزعوا حقهم في التمثيل الاعتقالي في أول لقاء لهم مع مدير مصلحة السجون العامة في ١٩٨٩/١١/٢٥ .[٩٠]

وبموازاة مطالب المعتقلين بتثبيت حقهم في إفراز ممثلهم أمام إدارة المعتقل كانت قد نشأت مؤسساتهم الاعتقالية التي تمثلت في اللجنة الوطنية أو الاعتقالية أو النضالية على اختلاف التسمية بين السجون والمعتقلات، وكذلك لجنة الحوار التي ترشد عمل ممثل المعتقل، وتعمل بتوجيه اللجنة الاعتقالية، وذلك بالإضافة للجانٍ أخرى عرفتها السجون، ومنها الصندوق الاعتقالي الذي تساهم فيه الفصائل للإنفاق على بعض النشاطات العامة لمجموع الأسرى، وكذلك بعض اللجان الرياضية والثقافية.

المؤثرات

عاشت الحركة الفلسطينية الأسيرة ظروفاً خاصة اختلفت عن الظروف التي عاشتها الحركة الوطنية الفلسطينية في أي موقع آخر، سواء داخل الوطن أو خارجه. ولقد كان لهذه الظروف التي تلبست بالحركة الأسيرة تأثير هام على أنماط التفكير والممارسة، حيث لعبت جملة من المؤثرات دوراً مهماً في تشكيل وتطور الحركة الأسيرة ومستوى ممارستها الديمقراطية. وتتناول الصفحات التالية مجموعة من المؤثرات التي تركت بصماتها على طبيعة الممارسة الديمقراطية للحركة الأسيرة بفصائلها أو بمجموعها.

ظروف الاعتقال

في المرحلة الأولى للاعتقال، يخضع المعتقل لعملية تحقيق قاسية مارست خلالها أجهزة المخابرات الإسرائيلية أقسى الوسائل. حيث أمضى المعتقلون

الفلسطينيون أسابيع أو أشهراً عاشوا خلالها جحيم التحقيق، وتعرضوا للأذى بصورة فاقت الوصف أحياناً.

فقد تعرض المعتقلون الفلسطينيون خلال فترات التحقيق للتعذيب الجسدي والنفسي من خلال عدة وسائل منها:

١- الضرب المبرح بكوابل الكهرباء وبالعصي الغليظة، وبأرجل الكراسي، فضلاً عن اللكمات والضرب بأرجل رجال التحقيق.[٩١]

٢- الصدمات الكهربائية، والرج العنيف للرأس، مما أدى أحياناً إلى نزيف في الدماغ.[٩٢]

٣- الكي بالنار والسجائر المشتعلة.

٤- التقييد بالسلاسل، والربط في أوضاع التوائية لعدة أيام.[٩٣]

٥- الشد والتعليق لفترات طويلة.

٦- صب الماء البارد والساخن على الجسم.

٧- رش العقاقير الكيميائية الخانقة والمدمعة على أماكن من الجسم، وفي كيس يغطي الرأس.

٨- التضييق على التنفس بوضع رأس المعتقل في كيس أو عدة أكياس.

٩- المنع من الأكل والشرب.

١٠- الحقن بالماء بواسطة أنبوب يوضع في مؤخرة المعتقل.

١١- التعذيب بواسطة الكلاب.

١٢- نتف الشاربين واللحية وشعر الجسد.

١٣- إدخال عصا في مؤخرة السجين.[٩٤]

١٤- (حفلات) السخرية والاستهزاء.

١٥- إطلاق النار فوق الرأس وبين القدمين.

١٦- الإيداع في زنازين انفرادية حديدية ضيقة لا تتسع للمعتقل إلا واقفاً ولعدة أيام.

١٧- استخدام سماعات التشويش بصوت عالٍ داخل قسم التحقيق.

١٨- استغلال الجروح برش الملح عليها أو غير ذلك.

١٩- الضرب والضغط على الأماكن الحساسة في الجسم.

٢٠- قلع الأظافر بالكماشة.

٢١- الحقن بمواد تسبب الحرارة والالتهاب.

٢٢- الضغط على القيود بحيث تدمي اليدين والرجلين.[٩٥]

٢٣- إيداع المعتقلين في زنازين ضيقة وبأعداد كبيرة لا تسمح بالنوم والحركة.

٢٤- الحرمان من الذهاب للحمام حتى يبول السجين في ملابسه.[٩٦]

كل تلك الوسائل، وغيرها، مارستها المخابرات الإسرائيلية لدى تحقيقها مع المعتقلين الفلسطينيين، مع إشاعة أجواء نفسية غاية في الصعوبة. وذلك بهدف انتزاع الاعترافات، وتفكيك الخلايا والمنظمات الفلسطينية. وقد أعطت محكمة العدل العليا في إسرائيل، وهي أعلى هيئة قضائية غطاء لاستخدام محققي المخابرات التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين، حيث أجازت أحياناً استخدام أسلوب الهز العنيف، الذي تسبب في مقتل بعض السجناء، فأعطت بذلك غطاء قانونياً لحماية التعذيب بأقسى الصور.[٩٧] وأصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قرارين بتاريخ ١٥ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، سمحت بموجبهما لمحققي جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) استخدام الضغوط الجسدية المعززة، وأسلوب الهز العنيف أثناء التحقيق، وأعطت بذلك الشرعية لأساليب التعذيب التي كان من نتائجها وفاة العديد من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، رغم أن أسلوب الهز العنيف قد تسبب

بشكل مباشر في قتل المعتقل عبد الصمد حريزات في أقبية التحقيق في ٢٥/ ١٩٩٦/٤.[٩٨] غير أن هذه الوسائل بمجموعها لم تمارس ضد جميع المعتقلين وفي جميع مراحل الاعتقال. إذ من الملاحظ أن المراحل الأولى للاعتقال، عقب الاحتلال الإسرائيلي، قد شهدت تركيزاً واضحاً على استخدام أقسى الأساليب الجسدية. ومع تطور الخبرة لدى المحققين، ازداد التركيز على استخدام الوسائل النفسية إلى جانب بعض الوسائل الجسدية. كما أن طبيعة القضية، ومدى خطورتها، وصمود المعتقل، أمور قد أثرت في اختيار الوسائل الجسدية الملائمة، كما تراها طواقم التحقيق. غير أن المعتقلين، كافة، قد خضعوا لممارسة الكثير من هذه الوسائل، وعاشوا أجواء من الضغط النفسي والتعذيب الجسدي تركت أثرها على نمط تفكيرهم وممارستهم طيلة فترة الاعتقال.

بعد انتهاء فترات التحقيق، ينقل المعتقلون بعد قضاء فترات قد تطول، وقد تقصر في الزنازين (من عدة أيام وحتى السنة)، إلى أقسام السجون التي عاش فيها المعتقلون ظروفاً أقل سوءاً من ظروف التحقيق والزنازين من حيث التواجد الجماعي معاً لعدد من المعتقلين، ومن حيث حجم ممارسة التعذيب الجسدي.

ظروف الحياة في المعتقلات تطورت من فترة زمنية لأخرى، ومن معتقل لآخر، غير أنها ظلت في كل الفترات ظروفاً قاسية. إذ المعتقل مسلوب الحرية، فضلاً عن الحرمان من كثير من احتياجاته الضرورية، بالإضافة لما يعانيه من قسوة السجان والاعتداء بالضرب ورش الغاز والعقاب لسبب، وأحياناً دونما سبب. وقد أجبر المعتقلون في الفترات الأولى على خياطة الملابس وصناعة الصناديق وشبك الحماية للسيارات العسكرية الإسرائيلية، وسجلت بينهم عدة حالات وفاة بسبب سوء الرعاية الطبية.[٩٩]

إن السلطات الإسرائيلية لم تتعامل مع المعتقلين الفلسطينيين كأسرى حرب. وبالتالي لم تلتزم تجاههم بمعايير حقوق الإنسان المتعارف دولياً عليها، والتي تُحرِّم استخدام التعذيب حسب نص المادة (٢/٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وتضمن للمعتقلين الحق في طعام يكفل التوازن الصحي الطبيعي

ويمنـــــع اضطرابات النقص الغذائي ويراعي نظامهم الغذائي المعتاد، وذلك حسب نص المادة (٨٩) من اتفاقية جنيف الرابعة. ويكفل حقهم في رعاية طبية ملائمة حسب نص المادة (٩١) من اتفاقية جنيف الرابعة. بالإضافة للحقوق الإنسانية الأخرى.[١٠٠] وبالإضافة للانتهاك الشديد لحقوق المعتقلين، لاسيما في السنوات الأولى، فقد اعتبرتهم إدارات السجون مجرمين ومخربين، وسجنتهم في بدايات الاعتقال مع اللصوص والقتلة اليهود، ومع الجنائيين العرب، كما سجنت المناضلات الفلسطينيات في تلك الفترة مع المجرمات والمومسات اليهوديات. مما تسبب في مصادمات بين الوطنيين الفلسطينيين والسجناء الجنائيين اليهود، والذين حرضتهم إدارات السجون ضد المعتقلين الفلسطينيين.[١٠١]

غير أن هذه الظروف قد تطورت نحو الأفضل مع الزمن، حيث انتزع السجناء بعض حقوقهم، وتمكنوا من تحسين مستوى حياتهم وظروفهم المعيشية من خلال نضالات كبيرة سقط فيها شهداء. ومع ذلك، فقد تعرض المعتقلون الفلسطينيون، بشكل عام، وفي جميع المراحل الزمنية، لظروف قاسية في مجملها، أثرت في صياغة نمط تفكيرهم وممارستهم الجماعية والسياسية، وأشعرتهم بالاستهداف المستمر.

ورغم الفرق الكبير ما بين مرحلة التحقيق ومرحلة الاعتقال ما بعد التحقيق من حيث الظروف الحياتية، إلا أن المعتقل ظل لفترات طويلة من انتهاء التحقيق يشعر بإمكانية العودة لقسم التحقيق تحت أية معلومات جديدة ذات علاقة بقضيته. وعاش شعوراً بالاستهداف منعه من العمل بحرية وانفتاح، وفرض عليه كبت نفسه وغيره في كثير من الأحيان.

طبيعة المكان

على الرغم من أن الأشخاص هم الذين يُحددون مستوى وشكل وجوهر الأداء الديمقراطي أكثر مما يحدد ذلك المكان وظروف المكان، إلا أنه لا يمكن إنكار أثر ظروف وطبيعة المكان على نمط الممارسة الديمقراطية، وفي ما يتعلق

بالسجون. فقد عاش المعتقلون بعد انتهاء فترات التحقيق معهم في سجون ومعتقلات عسكرية محاطة بالأسلاك الشائكة ومعزولة عن العالم الخارجي.

ويمكن حصر أنماط السجون والمعتقلات في الأنماط الثلاثة التالية:

١- أقسام العزل: وفيها يعزل كل معتقل وحده داخل زنزانة، أو يوضع كل اثنين في زنزانة واحدة داخل قسم يضم عدداً من الزنازين بينها ممر. وفي العادة، يُعزل السجناء لأسباب تتعلق بخطورة قضاياهم، أو بمخالفاتهم للأنظمة التي تفرضها إدارة المعتقل، أو بسبب الخطوات النضالية، لاسيما للقيادات الاعتقالية. ويخرج المعتقلون لساحة الفورة (النزهة) فرادى أو مجموعات، حسب قوانين وإجراءات إدارة كل سجن، وذلك لساعة أو أكثر يومياً.

٢- أقسام الغرف: وفيها يعيش المعتقلون معاً داخل غرف تتسع الغرفة الواحدة لعدد يتراوح ما بين (٦-٢٥) سجيناً، حسب مساحة الغرفة. ومع ذلك، فإن المساحة في العادة لا تكفي للعيش، والحركة بحرية (بمعدل ١.٥ متر مربع للسجين الواحد). ويضم القسم الواحد عدة غرف تشرف على ممر واحد. ويخرج المعتقلون في عدد من الغرف لساحة الفورة (النزهة) معاً، وذلك لساعتين أو ثلاث ساعات يومياً في أحسن الظروف.

٣- معتقلات مفتوحة: وهي معتقلات أنشأتها قوات الجيش الإسرائيلي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السجناء، لاسيما خلال الانتفاضة الفلسطينية. ويضم كل معتقل منها عدداً يزيد أحياناً على ألف معتقل. ويعيش فيها السجناء داخل خيام تتسع كل خيمة منها لعدد يزيد على عشرين معتقلاً. ويضم القسم الواحد عدداً من الخيام. ويتمكن المعتقلون من الخروج من خيامهم في أغلب الأوقات. وأكبر هذه المعتقلات معتقل النقب الصحراوي الذي يتسع لقرابة خمسة آلاف سجين.

لقد فرضت طبيعة المكان في مختلف السجون قيوداً على حركة المعتقلين وقدرتهم على الاتصال والاجتماع اللازمين لإدارة عملية الشورى واستخلاص رأي الأغلبية وترسيخ الممارسة الديمقراطية. وظهرت هذه المشكلة بشكل أكبر

داخل أقسام العزل، حيث تطلبت عملية الاتصال بين السجناء بذل جهد كبير للتشاور واتخاذ القرار بعيداً عن كاميرات التصوير وأجهزة التنصت التي تم بثها في الممرات بين الزنازين، مما ضيّق من هامش الاجتماعات والاتصالات، وأوجد صعوبة في إدارة العملية الديمقراطية داخل هذه الأقسام. وعلى سبيل المثال، فقد وجد المعتقلون في قسم عزل الرملة صعوبة في الاتصال ببعضهم، لاسيما في الفترة الأولى لإنشاء القسم في شهر آب من عام ١٩٨٩، حينما لم تتوفر لهم فرصة الخروج لساحة النزهة، بينما عاشوا داخل الزنازين فرادى، أو كل اثنين، فيما تم التنصت من قبل إدارة القسم على أحاديثهم، مما اضطرهم لابتداع أسلوب (القطار) في توصيل الرسائل التي كتبوها عن طريق الوخز بالدبوس على ورقة الصابون لكتابة كلمات محدودة، وذلك قبل السماح بإدخال الدفاتر والأقلام. وقد اعتمدت هذه الطريقة في الاتصال على وجود فتحة بارتفاع سنتيمتر واحد تحت الأبواب، حيث ربط السجناء نواة الزيتون بخيط انتزعوه من أغطيتهم، ونقروا النواة بإصبعهم من تحت الباب لتدخل تحت الباب المقابل، ثم ربطوا بها رسالتهم ليسحبها من في الزنزانة المقابلة، ويوزعها، من ثم على زنزانة مقابلة أخرى، ومن ثم تجري نفس العملية لاستخلاص الآراء وتجميعها، ثم تعميم الرأي النهائي بنفس الأسلوب. وفي ظل هكذا وسيلة للاتصال، مع انعدام آلية للاجتماع فترة طالت لعدة أشهر تم إجراء التصويت وإدارة عملية الانتخاب لإفراز القيادة لكل فصيل أو قيادة المعتقلين الممثلة لهم.

وبينما تضيق فرص الاتصال والاجتماع داخل أقسام العزل، فإن حرية الاجتماع تتوفر بشكل أفضل في سجون الغرف، وتتسع بشكل أكبر في المعتقلات المفتوحة. ومع ذلك، فإن إمكانية الاجتماع لا تتوفر إلا في ساعات النزهة بالنسبة لأقسام الغرف، كما أن البريد فيها بين الغرف ينقطع بحلول المساء، حيث تقيد حركة السجناء العاملين في توزيع الطعام، ويودعون مع إخوانهم داخل الغرف.

كذلك تقوم الإدارة بمنع العمال من الخروج والتجول بين أقسام السجن وفي

القسم الواحد في أوقات الخطوات النضالية. مما يقطع إمكانات الاتصال، ويحول دون بلورة موقف جماعي. وعلى سبيل المثال، لم يتمكن المعتقلون من اتخاذ قرار سريع يحدد موقفاً جماعياً في مواجهة عملية القمع والإساءة التي تعرض لها المعتقلون في انتفاضة عسقلان الكبرى في يوم ١٩٨٥/٩/١١، على يد إدارة السجون، وذلك بعد أن منعت الإدارة خروج عمال النظافة وتوزيع الطعام، وقامت الشرطة بنفسها بتوزيع الطعام، مما تسبب في عدم توفر وسائل الاتصال بين الأقسام والغرف.[١٠٢]

كذلك وجد المعتقلون صعوبة في الاتصال بين أقسام السجن الواحد لإفراز قيادة الفصيل أو قيادة المعتقلين على مستوى السجن، وكذلك للتشاور بهدف اتخاذ القرارات التنظيمية أو الاعتقالية. حيث انعدمت وسيلة الاتصال بأقسام العزل، إلا من خلال زيارات الأهل والمحامين، بينما اتصل المعتقلون في أقسام الغرف ببعضهم من خلال عمال المطبخ، أثناء توزيعهم الطعام على الأقسام، ومن خلال قذف الرسائل مربوطة بحجر صغير من قسم لآخر داخل معتقل النقب والمعتقلات المفتوحة المشابهة. ونظراً لبعد المسافة بين الأقسام، فقد تسبب ذلك في ضياع البريد، وفي سقوطه بيد إدارة السجن في أحيان كثيرة. كذلك وجد المعتقلون صعوبة بالغة في الاتصال بين السجون المختلفة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وداخل الخط الأخضر. وانحصرت وسائل الاتصال في زيارة المحامين، وزيارات الأهل، ومن خلال رسائل مُغَلَّفة «بالنايلون» على شكل (كبسولة)، يبلعها المعتقل، ثم يُخرجها مع الفضلات، ويسلمها لتنظيمه في سجن آخر لدى نقله، أو في قاعة المحكمة عندما يلتقي المعتقلون من أكثر من سجن، أو في مستشفى السجون العسكري حين يلتقي المعتقلون المرضى أثناء العلاج، حيث يبلعها المعتقل الذي يتسلمها بعد تغليفها من جديد، وذلك خوفاً من ضبطها أثناء تفتيشه، ومن ثم يسلمها لقيادة تنظيمه بعد وصوله لسجنه.

لقد تشاور المعتقلون في قيادة الفصيل، أو في قيادة اللجان الاعتقالية العامة كلما توفرت لهم فرصة الاجتماع، وعقدوا الاجتماعات التنظيمية والاعتقالية

لاستخلاص الآراء والمواقف. وحين انعدمت آلية الاجتماع، اعتمدوا وسيلة البريد. فقد جاء تحت عنوان «آلية عمل اللجنة الوطنية العامة» أنه «يتم تمرير بريد خاص باللجنة الوطنية العامة، يشرف على تمريره منسق أعمال اللجنة.»[١٠٣] وقد اضطر المعتقلون إلى اختيار أعضاء اللجنة الوطنية من قسم واحد[١٠٤] متجاورين الأكفأ أحياناً لدى بعض الفصائل لتحقيق إمكانية الاجتماع.

وقد خاض المعتقلون أكثر من إضراب بهدف تحسين وسائل الاتصال، أو الاجتماع، وذلك بالمطالبة بنظام للزيارات بين غرف القسم الواحد، وبالزيارات المنتظمة بين الأقسام، وإجراء عمليات نقل بين الغرف حسب رغبة المعتقلين، بدلاً من عمليات النقل الاستفزازي حسب برامج إدارة السجن ورغبتها. وعلى سبيل المثال، فقد خاض المعتقلون في سجن عسقلان إضراباً عن الطعام في مارس ١٩٨٥، كان من أهم أهدافه السماح بالتنقلات والزيارات بين الغرف وأقسام السجن.[١٠٥]

لقد أثرت طبيعة المكان وصعوبة عملية الاتصال بشكل سلبي على العملية الديمقراطية داخل صفوف الحركة الأسيرة. ورغم ذلك، فقد تمكن المعتقلون من إدارة عملية الانتخابات، ومن التشاور في ما بينهم داخل القسم الواحد وبين أقسام المعتقل وبين السجون كافة، واتخذوا قراراتهم بشكل جماعي، وأبدعوا وسائل للتغلب على أكثر العقبات، كما تمكنوا من الاتصال بتنظيماتهم خارج المعتقلات للتشاور معها كلما تطلب الأمر. ومع ذلك، فقد ظلت ممارستهم الديمقراطية أسيرة وسائل صعبة للاتصال وإمكانات موسمية للقاء والاجتماع، الأمر الذي فرض نفسه على طبيعة ممارستهم الشورية والديمقراطية، وإن كان شعورهم بالتحدي قد خلق لديهم قدرة كبيرة على تطوير وابتداع الوسائل للتغلب على هذه العقبات، بحيث يمكن القول بأنهم قد تمكنوا من إفراز قيادة للفصيل الواحد في جميع المعتقلات تمكنت من التشاور، ومن اتخاذ القرارات، ومن إجراء عمليات نقاش محدودة في جميع الشئون الاعتقالية والتنظيمية العامة.

وفي ما يخص علاقات الأسرى ببعضهم البعض، وعلاقات الفصائل ببعضها، فإذا كان للمعاناة الشديدة، ووجود الاحتلال المباشر واليومي، والمعايشة

اليومية بين الأسرى، إذا كان لذلك دور في خلق مناخات من التفاهم والمقدرة على الحوار، وبناء علاقات، ووجود لوائح ديمقراطية إلى حد ما، وانتخابات، إلا أن هذا المكان الضيق أوجد ضيقاً نفسياً تسبب في خلق جوٍ عصبي أحياناً عند بعض المسئولين. وبالتالي، تسبب أحياناً في مصادرة حريات الآخرين من خلال القمع الفكري، ومن خلال ممارسات إدارية خاطئة أحياناً.[١٠٦]

فقدان الاستقرار

لجأت إدارات السجون إلى تفتيت وإضعاف الروابط التنظيمية، وضرب وحدة المعتقلين وتجمعهم على هدف النضال ضد إدارة السجون من خلال عدة وسائل، منها عمليات النقل الإجباري، وزرع العملاء بين صفوف المعتقلين، وإشغال السجناء بالمشكلات والهموم اليومية. وقد استخدمت إدارة السجون سياسة النقل الإجباري لزعزعة الجسم الاعتقالي كلما وصل المعتقلون إلى حالة من الاستقرار التنظيمي داخل فصائلهم، أو الاستقرار داخل المؤسسات الاعتقالية. وعلى سبيل المثال، ففي أعقاب عملية تبادل الأسرى في العام ١٩٨٥، تمركزت قيادة الحركة الأسيرة في سجن جنيد. لكن إدارة المعتقل سعت لتفكيك القيادة التنظيمية، وزعزعة الاستقرار في الجسم الاعتقالي، حين أقدمت على عملية ترحيل واسعة شملت معظم المناضلين القياديين المؤثرين، حيث عانى السجن في نهاية عام ١٩٨٦، من عجزٍ قيادي، ومن نقص في الكادر القادر على الحوار مع الإدارة، وفرض المواقف، وانتهاز الفرص الملائمة.

كذلك لجأت إدارة السجون لسياسة العزل لنفس الأهداف، فلدى قيام سجن جنيد بالإضراب المفتوح في ١٩٨٧/٣/٢٥، قامت إدارة السجن بجمع معظم المعتقلين القياديين وعزلتهم في زنازين السجن في محاولة لتخطي القيادة الاعتقالية وضرب التمثيل الاعتقالي.[١٠٧]

ومسألة التمثيل الاعتقالي، شكلت دائماً قضية خلاف مع إدارات السجون التي رغبت دائماً في قتل الروح الجماعية، وعمدت إلى ضرب الاستقرار في

جميع المعتقلات بهدف إضعاف التمثيل الاعتقالي. ففي عهد ديفيد ميمون – مدير سابق لمصلحة السجون الإسرائيلية – عمدت مصلحة السجون إلى إبعاد الكادر الاعتقالي من سجن نفحة إلى عسقلان، ومنهم ممثل المعتقل، تحت شعار «عدم تمكين زعماء الأسرى من الاستقرار»، حيث أبلغ مدير المعتقل الأسرى أنه لن يتعامل مع ممثل المعتقلين إلا كأحد الأسرى المعتقلين. ومن هذا المنطلق، فإن بإمكانه طرح قضايا الأسرى العامة.[١٠٨]

كذلك قامت إدارة سجن عسقلان بعزل العديد من القيادات الاعتقالية على إثر انتفاضة عسقلان في ١٩٩٢/١/٢. وعلى نفس الخلفية، أقدمت مصلحة السجون على عزل العشرات من القيادات الاعتقالية من جميع مواقع الأسر إلى سجن بئر السبع حينما تنامت إلى علمها نية المعتقلين خوض إضراب مفتوح لتحسين أوضاعهم.[١٠٩]

لقد عانت الحركة الأسيرة من عدم الاستقرار القيادي، وتسبب ذلك في نشوء فجوات تنظيمية، وفراغ دستوري في فترات زمنية مختلفة. ورغم اتساع الكادر القيادي مع ازدياد عدد المعتقلين إلا أن عدم استقرار الكادر لفترة طويلة كان يضعف من فعالية قدرته على القيادة، كما أنه كان يتسبب في تغييب الشرعية القيادية لفترات انتقالية طال أمدها في بعض الأحيان. وقد ناقش أحد التقارير التنظيمية للجبهة الشعبية في السجون هذه المسألة الهامة، وأشار إلى أن التحريك الموضوعي في قوام المنظمة – بفعل التنقلات العشوائية – لم تكن حدوده في الماضي أبعد من حدود (عزل طاقم قيادي نتيجة لخطوة نضالية، أو مواجهة مع الإدارة، ونقل ذوي الأحكام العالية). وفي أسوأ الأحوال، يطال التحريك أوسع من هذه الدائرة، وبالذات حال تغييرات طارئة تجريها مصلحة المعتقلات على خريطة وهيكلية وجغرافية المعتقلات (إغلاق – افتتاح أقسام أو معتقلات). غير أن اندلاع الانتفاضة، وما رافقها من افتتاح معتقلات جديدة باتساعها تستوعب أعداداً هائلة من أسرى السجون، مكّن إدارة السجون من الاستفادة العالية من هذه الوضعية بإعادة توزيع الأسرى بما يتناسب مع خطتها الرامية إلى تحقيق السيطرة الأمنية والإدارية والاجتماعية

على الأسرى. وهذا ما كان يمكن أن يتحقق إلا بإجراء تنقلات منظمة في وسط الحامل البشري للتجربة والخبرة.[١١٠]

ومن ناحية أخرى، فإن الإفراجات عن الأسرى، وانتهاء مدد أحكامهم كانت تترك فراغاً في بعض الأحيان.

لاشك أن عدم الاستقرار الذي عاشته الحركة الأسيرة قد تسبب في غياب القيادة الشرعية في مرات عديدة، وأدى إلى بروز قيادات الطوارئ، وتسبب في تعطيل الإجراءات الديمقراطية لفترات من الزمن. ومع ذلك، فقد أشار المهندس إسماعيل أبو شنب (سجين لمدة ثماني سنوات اعتباراً من ٨٩/٥/٣) إلى أن هذا التحريك كانت له نتائج إيجابية من الجانب الآخر، حيث أوجد ديناميكية وتجدداً استدعى التجدد في إجراء الانتخابات،[١١١] وذلك بالإضافة إلى أنه قد منع تحكم قيادات تاريخية في مقاليد الحركة الأسيرة بشكل مستمر.

العملاء

منذ بدايات الاعتقال قامت المخابرات الإسرائيلية المتخصصة بالعمل داخل السجون والمعتقلات بزرع عدد من عملائها، وهم نوعان، الأول وهم أولئك الذين كلفتهم المخابرات بتنفيذ مهمات مع المناضلين، ثم اعتقلتهم ليواصلوا خدماتهم داخل المعتقلات، والنوع الثاني هم الذين أسقطتهم المخابرات خلال فترة التحقيق، ثم انضموا للمعتقلين ليواصلوا اتصالاتهم بالمخابرات لتنفيذ أدوار داخل الحركة الأسيرة.

في البداية، كانت الحالات فردية، وكان السجناء حين يكتشفون العميل يجرون معه تحقيقاً أمنياً، وحين يعترف بارتباطه، وبالمهمات التي كلف بتنفيذها، ويشعر بالتهديد كان يسلم نفسه لإدارة السجن، حيث يوضع في الزنازين لحمايته، ويعيش في الزنازين لأشهر أو سنوات. ثم طورت المخابرات في عام ١٩٧٩ برنامجها للاستفادة من هؤلاء العملاء الهاربين من السجناء، حيث فتحت لهم غرفة خاصة في قسم معزول في سجن نابلس، ونقلت بعضهم إلى

قسم في سجن عسقلان. وهكذا، ولدت (غرف العار) أو (مواخير العار) في السجون والزنازين. وقد كلفت المخابرات بعض هؤلاء بممارسة أدوار خطيرة مع المعتقلين الجدد في أقبية التحقيق. ورغم خدماتهم للمخابرات، فقد استمر اعتقال بعضهم لمدد زادت عن عشر سنين، وعاشوا حياة الأسر شأن غيرهم من السجناء.[١١٢]

وقد طرح هؤلاء أنفسهم دعاة للسلام في فترة توقيع معاهدة كامب ديفيد وزيارة الرئيس المصري السادات للقدس، وكانوا وراء تحريض عدد من المناضلين الشرفاء في السجون لتوقيع عريضة تم إرسالها تأييداً للرئيس السادات في زيارته للقدس، وقد تم توقيع العريضة باسم أسرى الثورة الفلسطينية في المعتقلات، حيث استغلت المخابرات الحدث بإجراء مقابلات تلفزيونية مع هؤلاء تأييداً لمعاهدة كامب ديفيد.[١١٣]

وقد مارس بعض العملاء في (غرف العار) أدوار التحقيق مع السجناء، وانتزاع الاعترافات، وتعذيب المناضلين بقسوة فاقت قسوة المخابرات. بينما كُلِّف العملاء المزروعون بين صفوف الحركة الأسيرة بتنفيذ أدوار خطيرة يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

١- إثارة الصراعات داخل السجون، وتأجيجها، لتنتقل إلى خارج المعتقلات. حيث أبدى العملاء حماساً شديداً لدى نشوب الصراعات والخلافات بين الفصائل، وشاركوا أحياناً، أو تسببوا في إصدار قرارات سببت صدوعاً خطيرة في الحركة الأسيرة.

٢- إحداث صراعات غير مخطط لها مع إدارة المعتقل، وذلك بفتح صراعات وأحداث غير محسوبة، في فترات غير ملائمة، والتسبب في إحداث مواجهات من خلال استفزاز الشرطة، حيث ترد الشرطة على الاستفزاز، ويهب المعتقلون للدفاع عن كرامتهم، فيدخلون في مخطط غير محسوب، تكون نتيجته سحب بعض الإنجازات التي حققتها الحركة الأسيرة، ومن ثم إشغالها بالنضال لاستعادتها.

٣- إشاعة الفوضى والتفلت، وعدم الالتزام بالبرامج الثقافية وغيرها.

٤- التبليغ عن المواد الأمنية والثقافية، وعن الشخصيات القيادية المؤثرة.

٥- تخريب الممتلكات العامة للمعتقلين.

٦- نشر المسلكيات اللاأخلاقية، وممارستها.[١١٤]

٧- التبليغ عن المناضلين كأفراد، وعن نشاطاتهم في الخارج، وعن توجهاتهم.

٨- إثارة روح العصبية والشللية والتكتلات بين المعتقلين.

٩- ضرب الخطوات النضالية وإفشالها بإشاعة روح الهزيمة والإحباط.

١٠- إطلاق حملات الإشاعة ضد بعض المعتقلين، وضد الفصائل.[١١٥]

لقد وجد المعتقلون أنفسهم في مواجهة مؤامرات خطيرة تستهدف أشخاصهم وحياتهم الاعتقالية والاستقرار داخل حركاتهم، مما غرس فيهم شعوراً بالاستهداف الشديد واندفاعاً نحو مواجهة هذه الظاهرة دون ضوابط في كثير من الأحيان، مما تسبب في ممارسات غاية في القسوة ضد العملاء. كما شاعت بين المعتقلين هواجس أمنية، وصلت أحياناً إلى حد الهوس. وتسبب كل ذلك في وضع قيود على الحريات الشخصية، وضوابط للتحرك، وإنشاء أجهزة أمن راحت تراقب المعتقلين وتحاسبهم على حركاتهم. وقد شارك العملاء أنفسهم بتكليف من أجهزة المخابرات في إشاعة حالات الهوس الأمني داخل السجون، مما تسبب في مساسٍ خطير بحريات مجموع المعتقلين.

الحفاظ على الذات التنظيمية

في مواجهة ممارسات العملاء الهادفة لزعزعة الاستقرار داخل الحركة الأسيرة وإشاعة الفوضى داخل الجسم التنظيمي للفصائل، وكردة فعل، حاولت القيادات التنظيمية الدفاع عن أطرها في مواجهة أية مظاهر للتفلت أو التمرد، أو التجمع خارج الإطار الرسمي للتنظيم. وضَمَّن المعتقلون لوائحهم التنظيمية

وبياناتهم الداخلية عبارات مشددة تعالج هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، أُدرج ضمن مهام اللجنة الأمنية لحركة «فتح» في سجن غزة: «محاربة كل الظواهر التخريبية والمسلكية، وتعريتها أمام المجموع التنظيمي. وهذا يطال الإشاعة والتحريض والتشويه والتشكيك، ومحاربة سياسة المحاور ومراكز القوى ونزعة المجموع والاتجاهات والقيادات الفكرية والبلدية والحارتية».[١١٦] ومن الواضح أن الإجراء قد طال اتجاه التفكير كما طال الممارسة الخاطئة.

وهذا الاتجاه للحفاظ على الذات، ومواجهة أية مظاهر تحدٍّ من سلطة التنظيم قد ترسخ لدى فصائل الحركة الأسيرة. فقد جاء مثلاً ضمن مبادئ السياسة الاعتقالية لجبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع: «عدم التساهل حيال التكتلات وروح الانشقاق».[١١٧] وكذلك فقد جعلت حركة «فتح» في سجن غزة من واجبات العضو: «أن يقدم تقريراً مكتوباً في حالة أي احتكاك أو نقاش ينشأ في الواقع الاعتقالي له آثار على الوضع التنظيمي أو الاعتقالي».[١١٨] بل إن حركة «فتح» قد أدرجت ضمن (حقوق العضو) – لا واجباته – «التصدي بكل حزم وعنف لأي انحراف فكري أو أخلاقي أو أمني أو مسلكي أو انضباطي أو شللي أو بلدي أو عشائري أو انفلاشي، أو أية ظاهرة تضعف بنية ووحدة وتماسك التنظيم».[١١٩] وواضح أن الخلاف الفكري يُصنَّف انحرافاً إلى جانب الانحراف الأمني أو الأخلاقي والسلوكي. وقد رتبت اللوائح التنظيمية واجباً على الأعضاء «تنفيذ كل ما يصدر عن الحركة من قرارات وتعليمات وأوامر»،[١٢٠] وجعلت أي تباطؤ في تنفيذ القرارات الحركية «مخالفة من النوع الخطير تستوجب العقاب»،[١٢١] وقد اختلف أسلوب العقاب، أو مستواه، بسبب الخروج على النظم، أو مخالفة الأفكار، أو الانحراف المسلكي، أو عدم احترام الأوامر والقرارات التنظيمية. فبينما تشابهت الفصائل في الحزم الشديد، فقد اختلفت أنماط العقاب، كما اختلف الأمر من فترة لأخرى، ومن قيادة تنظيمية لأخرى. غير أن القوانين التي شرعها السجناء جاءت في أكثرها متضمنة غطاء قانونياً كافياً لإنزال العقاب ضد أية محاولة للخروج من التنظيم، أو الاختلاف معه فكرياً، أو محاولة إضعافه، أو إشاعة البلبلة داخل صفوفه، فقد هددت بعض القوانين كل من يحاول انتهاك القانون الثوري بـ «الجزاء

والعقاب الذي يستحقه دون رحمة أو تهاون، ودون ظلم أو استخفاف أو تطاول».[١٢٢] بل إن بعض اللوائح قد حددت مهمة القانون في حماية التنظيم، وكرّست هذا المعنى أكثر مما كرست مسألة حقوق الأفراد، إذ اعتبرت هذه اللوائح أن هدف وجود القانون الثوري حماية التنظيم من التسيب والتفسخ ومن العابثين.[١٢٣]

وعلى أية حال، فإن عقوبة الخروج عن القيم والأعراف التنظيمية قد تراوحت بين فقدان الاحترام، وبين المقاطعة والطرد والعزل في مكان النوم، أو حتى الضرب الجسدي.[١٢٤]

وعلى سبيل المثال، فقد تعاملت حركة «فتح» الأسيرة مع مخالفة عدم احترام القوانين والقرارات التنظيمية تعاملها مع التمرد، فجعلت عقوبة ذلك متدرجة من التنبيه والتحذير والجلد من ٢٠-٣٠ جلدة وحتى ٥٠-٨٠ جلدة في حالة الإصرار والتكرار. ثم عقوبة الردع بعد ذلك بقرار من اللجنة المركزية، كما جعلت عقوبة من يساهم في بناء مراكز قوى داخل التنظيم من ١٥٠-٢٠٠ جلدة، وعقوبة كل من يساهم في تكوين شلة من ٢٠٠-٣٠٠ جلدة.[١٢٥]

وتمكيناً للتنظيم من تنفيذ هذه العقوبات، ومن معالجة التمرد من قبل الأفراد، أعطت اللائحة الداخلية لحركة «فتح» الأسيرة للجنة المركزية صلاحية «تشكيل جهاز ردع في حالة الطوارئ لحماية أمن وكيان التنظيم».[١٢٦] كذلك فقد نصت اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي أن اللجنة الإدارية «تشكل جهازاً للردع بالتنسيق مع مجلس الشورى».[١٢٧]

وعلى صعيد الممارسة، حرصت قيادات التنظيمات على تحقيق الاستقرار التنظيمي من خلال تكريس هيبة التنظيم، وقمع أية محاولة للتفلت أو الخروج أو إشاعة عدم الانضباط. لكن أسلوب التعامل مع هذه الظواهر اختلف من فصيل لآخر، ومن فترة لأخرى، ومن قيادة لأخرى داخل الفصيل الواحد. فعلى سبيل المثال، أشارت قيادة المنظمة الحزبية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأسيرة [والتي تولت مقاليد الأمور في فترة طوارئ] إلى «المظاهر المسيئة» التي عددت منها «التأوهات والتمتمة في الحديث والنظرات الحادة».

واعتبرت أنه لا يمكن أن «يقف وراءها سوى أولئك الخونة والعملاء... والرموز الانتهازية، وأصحاب النفسيات الضعيفة، وهدفهم الأول والأخير، طبعاً، هو خلق الفوضى والبلبلة في العمل التنظيمي، وإحداث الإرباكات»، وهددت القيادة بأنها لن ترحم هؤلاء، وأنها سوف «ترصد أصحاب هذه الممارسات، وسيتم النظر لهم من الجانب الأمني فقط»، وأكدت أنه ستتم محاسبتهم «حساباً شديداً، وسيكون عقابهم التشهير والجلد الجسدي، كحد أدنى».[١٢٨]

إن من أخطر ما تعرض له المعتقلون تفسير مسلكياتهم على أساس أمني. وبالتالي، إقرار إجراءات وعقوبات على هذه الخلفية، مما أشاع في بعض الفترات جواً من الرعب وإحساساً بالخوف، وكَرَّس سطوة التنظيم، وحط من قيمة الفرد، وأشاع روح القهر والإرهاب النفسي. وعلى سبيل المثال، فقد صرحت اللجنة الثورية المسئولة في منظمة الجبهة الشعبية -الأسيرة- في سجن غزة [في فترة طوارئ] للأعضاء «سننظر لممارسة هذه الظواهر اللاثورية، وبالذات في مثل هذه الظروف، كنظرتنا للمشبوهين الذين يحاولون زرع المسلكيات اللاثورية بهدف خلق البلبلة والإشكالات في صفوف واقعنا المنظم. ولقد برزت في المدة الأخيرة بعض الظواهر السلبية المسيئة لواقعنا المنظم، شبيهة بحالات تمرد، أو ما يشابه ذلك، ولقد تم وضع العلاج المناسب والفوري من قبل مسئولي وحداتهم، وطريقة علاج هذه القضية كفيلة بإرجاع عقول أصحابها إلى رؤوسهم».[١٢٩] وتوعدت اللجنة بقولها «سنظل ندافع عن واقعنا المنظم حتى آخر قطرة من دمائنا، لن نسمح لهذا النفر من الرفاق بارتكاب تلك الحماقات، طرق العلاج كثيرة ومتعددة، ولن نتورع عن اتخاذ أقسى الإجراءات ضد هذا النفر المسيء لنا ولواقعنا».[١٣٠]

لقد شكلت هذه النظرة لمسألة القيادة، وهذا الشعور بالحرص على المحافظة على تماسك التنظيم في فترات طويلة عدواناً على حق الأفراد في الكلمة الطليقة والنقد الموضوعي، وعلى حرياتهم الشخصية، وعلى حقهم في العيش الكريم دون الخضوع للسطوة والتسلط والفردية، وانعدمت مع هذا النمط القيادي أية توجهات إيجابية نحو الممارسة الديمقراطية، حتى في حدودها

الدنيا، إذ تم تغييب حقوق الأفراد بدعوى الحفاظ على الذات التنظيمية. لكن هذه النظرة الخاطئة لم يُقدَّر لها الاستمرار، إذ جابهها تيار إصلاحي نما مع الزمن، وفرض نفسه، وكرَّس معه تقييماً موضوعياً راعى بين متطلبات الفرد ومتطلبات الجماعة والتنظيم. فقد جاء في تقييم موضوعي، للجبهة الشعبية في سجن غزة، لمراحل تطور المنظمة، التعقيب على المرحلة الأكثر فردية وتسلطاً تسمية لهذه المرحلة بأنها «مرحلة سيادة المركزية والفردية». وتحدث التقييم عن «القفز النظري في تحليل أخطاء الأعضاء، وبالتالي انتهاج أساليب لا إنسانية في التصدي لها». وأشار التقييم إلى تعطيل العمل باللوائح، وتحريم تداولها، وإلى «إهانة العضو، والحد من قيمته من خلال الاعتداء المادي والمعنوي لأتفه الأسباب»، و«الاتخاذ من البيانات منبراً للردع المعنوي من خلال التشخيص الخاطئ لبعض الممارسات، وتحريم ممارسة الحق الديمقراطي، أو إبداء الراي في الحياة الحزبية، والإكراه في تنفيذ الواجب، وإخضاع عدد من الأبرياء للتحقيق الأمني رغم عدم توفر أدلة قاطعة».[١٢١]

إن هذه الجرأة في التقييم، الذي أصبح في ما بعد متداولاً على مستوى القاعدة التنظيمية، تؤكد أن تطوراً مهماً قد تنامى مع الزمن باتجاه التوازن بين حقوق الأفراد وبين سلطة التنظيم. غير أن شعور التنظيمات بالاستهداف جعلها، في كل المراحل، بل وفي أفضلها، تقدم الاهتمام بالحفاظ على تماسك التنظيم على حقوق الأفراد وحرياتهم الشخصية والفكرية.

الضوابط الإدارية والأمنية

حين اكتشف المعتقلون حجم المؤامرة التي تستهدفهم، وذلك من خلال تحقيقاتهم مع بعض العملاء، تمكنوا من حصر الكثير من طرائق الاتصال بين مخابرات السجون وعملائها داخل الحركة الأسيرة، واندفعوا لمحاصرة المنافذ المحتملة للاتصال من خلال مجموعة من الضوابط الإدارية والأمنية، بحيث يغدو اتصال العملاء بإدارة السجن صعباً وشبه مكشوف مع تطبيق هذه الضوابط. وبرغم فعالية هذا الإجراء من الجانب الأمني، فقد بالغ المعتقلون في فرض الضوابط والقيود إلى الدرجة التي سببت مساساً خطيراً بالكثير من الحريات الشخصية والفكرية:

أ - ضوابط على الحركة

وضعت التنظيمات ضوابط تقيد حرية الحركة في المجال المتاح داخل السجن. وعلى سبيل المثال، فإن على الفرد أن يبلّغ مسئول الغرفة قبل النزول إلى المحامي، وأن يستأذنه قبل التسجيل للطبيب، وأن يبلغه قبل النزول إلى العيادة أو أي مكان آخر. وعليه أن يكتب تقريراً خطياً عن كل نزول. كما أنه يحظر عليه التأخر في الغرفة في وقت الخروج للنزهة، إلا بإذن، وكذلك تحظر عليه العودة من ساحة النزهة للغرفة قبل انتهاء الوقت المحدد، إلا بإذن خاص.[١٣٢] وكذلك، فإن المرجع التنظيمي في كل غرفة هو المختص بالسماح بالنحت والرسم وصناعة التحف.[١٣٣] وأكدت قيادة الجبهة الشعبية في سجن غزة، في تعميم لها، أنها ستراقب توزيع صلاحيات منح الأذونات للاطمئنان إلى أن من منحت لهم صلاحيات منح الأذونات قد نفذوا المهمة كما يجب.[١٣٤] كذلك، فإن السهر بعد الزمن المحدد دون إذن تنظيمي هو أمر محظور.[١٣٥] ولمعرفة مدى الاهتمام الذي حظيت به هذه الضوابط لدى التنظيمات الأسيرة، فقد تضمنت إحدى الدراسات الأمنية لحركة «حماس» في معتقل النقب نقاشاً حول سؤال بشأن ما إذا كان الأفضل خروج الفرد من الخيمة لمكان قضاء الحاجة في الدورات ليلاً بشكل انفرادي، أم باشتراط مرافقة زميل آخر له لمكان دورات المياه. وخلصت الدراسة بعد سرد إيجابيات وسلبيات كلا الخيارين إلى أنه في حال توفر فريق مناسب للرصد الليلي، يكون السماح للخروج دون مرافق أفضل، وفي حالة عدم توفره، يتم اعتماد نظام الخروج بمرافق.[١٣٦] كذلك فإن تحديد مكان سكن العضو في الغرف أو الخيام التي يشغلها التنظيم، وكذلك تحديد السرير أو مكان نومه داخل الغرفة أو الخيمة هو من مهمة قيادة التنظيم، وليس له حق الاعتراض على النقل بين الخلايا والحلقات.[١٣٧]

ب - ضوابط على الفكر وحرية الرأي

كما فرض المعتقلون الضوابط على حركة الأفراد، فإن الأمر قد تعدى ذلك إلى فرض القيود على الحريات الفكرية، وحرية الرأي والتعبير. وقد تفاوتت

التنظيمات في ما يتعلق بالمساحة المتاحة للسماح بالاطّلاع والقراءة، أو تلك المتاحة للتعبير عن الرأي المخالف، وإن كانت في معظمها تضع قيوداً على الفكر والتعبير. وعلى سبيل المثال، فقد نصت لوائح الجبهة الشعبية أنه «لا يحق لأي عضو طرح آراء مغايرة لموقف التنظيم خارج الإطار الرسمي».[١٣٨] كما ورد في قائمة المحظورات للجبهة الشعبية داخل سجن غزة المركزي «إعارة أو استعارة أي كتاب أو كراس لمن (أو من) خارج التنظيم دون إذن تنظيمي».[١٣٩]

ج - ضوابط على العلاقات الاجتماعية والشخصية

تعدّت الضوابط الجانب الفكري لتفرض قيوداً على التحرك في المجال الاجتماعي لدواعٍ، بعضها أمني، والبعض الآخر يتعلق بالخوف من استقطاب الأفراد من تنظيمات أخرى. وعلى سبيل المثال، فقد ورد ضمن قائمة المحظورات للجبهة الشعبية في سجن غزة المركزي «الطلب ممن هم خارج التنظيم أية مواد استهلاكية، أو ملبوسات، بدون إذن تنظيمي، وضرورة تسليم أية هدايا كهذه للتنظيم فور تلقيها، وهو (أي التنظيم) الذي يقرر مصيرها... الهدايا بين أعضاء المنظمة وخارجها محظورة، إلا بإذن تنظيمي...».[١٤٠] وورد حول موضوع الهدايا تفصيل آخر يتضمن أن «م. ق. ر [مسئول قيادة الرابطة] هو الذي يتسلم أية هدية تصل لأي رفيق ممن هم خارج الحزب، وفي حالة اتخاذه إجراء بعدم إيصال هذه الهدية للرفيق (مثلاً في حال تأكده من وجود خلفية استقطابية) فله أن يعرض لاحقاً قراره أمام سكرتاريا ق. ر [قيادة الرابطة]، وهي التي تقرر بشأن ذلك».[١٤١] وكذلك ورد منع «المراسلة مع رفاق السجون (وتستثنى من ذلك كروت المعايدة)، ويتخذ القرار بشأنها المسئول التنظيمي في ق. م [قيادة المنظمة]، ويمنح الإذن بشأنها لحالات ضرورية مثل رسالة لشقيقٍ أو تعزية».[١٤٢]

وورد ضمن محظورات حركة الجهاد الإسلامي منع إرسال رسائل خاصة دون علم وموافقة الأمير، الذي يحق له الاطلاع عليها.[١٤٣] كذلك ورد ضمن محظورات جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع «إخراج الرسائل عن

طريق الزيارة إلا بعد اطلاع التنظيم عليها والحصول على موافقته».[١٤٤] وكذلك منعت الجبهة الشعبية في سجن غزة «إدخال أو إخراج أي شيء عبر شبك الزيارة إلا بموافقة الجهة التنظيمية المعنية،»[١٤٥] ومنعت حركة الجهاد الإسلامي إدخال أو إخراج أي شيء عن طريق الزيارة إلا بموافقة الأمير،[١٤٦] وأعطت «حماس» في معتقل النقب لمسئول أمن المربع حق «الاطلاع على الرسائل المتبادلة بين المجاهدين أنفسهم في القسم، أو مع الأقسام الأخرى، وذويهم في الخارج».[١٤٧]

د - ضوابط على حرية التملك

حيث مجال التملك محدود في إطار المسموح بإدخاله من قبل إدارات السجون، وحيث إن ظروف الأسر قد طحنت جميع المعتقلين، فقد وجدت قيادات الفصائل أنه من الملائم عدم السماح بالتمايز في الكماليات بمعيار ظروف السجين. وأحياناً، جاء هذا المنع من باب عدم السماح بنشوء مراكز قوى على أساس التمكن الاقتصادي من قبل أشخاص ذوي طموحات شخصية أو خلفيات أمنية. وعلى سبيل المثال، في فترة مبكرة من مسيرة الحركة الأسيرة، منعت التنظيمات بعض الكماليات البسيطة مثل الأنواع الجيدة من الصابون، والسجائر بالفلتر، وأنواع الملابس الجيدة، وما شابه ذلك من الكماليات. وقد اعتبرتها التنظيمات محرمة بحكم قوانين الحركة الأسيرة، بل جعلتها مثل المخدرات، وذلك تحسباً من استخدام المتساقطين لهذه الوسائل في خلق جوٍ اجتماعي من حولهم.[١٤٨] وقد ذكر السيد سعدي أبو حشيش أن السجائر والملابس التي كانت تدخل للمناضلين على الزيارة، خلال الفترة الأولى من تاريخ الحركة الأسيرة، كانت توزع على الجميع بغض النظر عن صاحبها.[١٤٩]

لقد تم إعطاء أيَ اختراق من قبل بعض الأفراد لهذه المحظورات، أو بعضها بعداً أمنياً في كثير من الأحيان. وأدرجت مخالفاتهم، في حال تكرارها، في ملفات الرصد الأمني، وترددت في تعميمات ووثائق الفصائل تأكيدات حول البعد الأمني لاختراق هذه الضوابط، حيث اعتبرت مسلكيات المخالفة «تخدم بوعي، أو بدونه، متطلبات إخفاء العميل،» وبهذا فإنها «عندما تتكرر لابد أن

توضع في دائرة أمنية».[١٥٠] وقد أدرجت المخالفات ضمن البيانات التي يجب تسجيلها في ملفات الرصد للمشبوه، حيث تضمنت هذه البيانات الرصد الليلي: ويشمل حركات المشبوه أثناء الليل، والقلق، وعدد مرات الخروج للدورات، أفعال وتصرفات لا أخلاقية... «الرصد في النهار: وقد تضمن الخروج للطبيب بإذن، أو بدون إذن، وإعطاء أية إشارات للشرطي أثناء العدد، وغير ذلك من الملاحظات».[١٥١]

لقد اشار السيد زهير الرنتيسي أن بعض الأشخاص ربما شعروا بشدة قوانين معينة، لكنه اعتبر أن مجموع هذه القوانين كان يصب في مصلحة الفرد والتنظيم والحركة الأسيرة.[١٥٢] بينما أكد الدكتور محمد سعيد الهندي أنه، وتحت عنوان السلامة الأمنية، جاءت فترة من الفترات صودرت فيها حقوق الإنسان الفرد تحت وطأة الهوس الأمني. ومن باب الحفاظ على السلامة الأمنية للفرد كانت هناك ممنوعات كثيرة قيدت من حرية الفرد.[١٥٣]

إنه وعلى الرغم من أهمية الضوابط في مجتمع مغلق كمجتمع السجناء، وعلى الرغم من وجود دواعٍ أمنية دفعت السجناء لمثل هذا الاحتياط، غير أن هذه الضوابط قد جاءت مبالغاً فيها في كثير من الأحيان، مما جعلها تمثل مساساً بالحريات الشخصية للمعتقلين، وقيوداً على حركتهم وتفكيرهم وتعبيرهم، وعلى علاقاتهم الاجتماعية والأسرية، وذلك بالإضافة لنمط المعاملة الذي اعتمدته التنظيمات في فترات كثيرة مع العملاء المحقق معهم، حيث تمت معاملتهم باحتقار، وأوكلت لهم مهمات نظافة الغرفة، أو الخيام والحمامات والأواني، وأجبروا على الجلوس بعيداً عن الحلقات الثقافية لأداء مهمات الخدمة صاغرين.

العلاقة بالفصائل في الخارج

رغم الأزمة التي عاشتها الحالة الفلسطينية ما بين الداخل والخارج، واختلاف الظروف المؤثرة داخل الوطن وتحت الاحتلال عن تلك التي أثرت في الشريحة المقيمة في الشتات، هذا التمايز الذي تطلب نمطاً متوازناً من العلاقة بين

الداخل والخارج ظل معه الثقل بيد القيادة خارج الوطن، إلا أن المسألة قد اختلفت في ما يتعلق بداخل وخارج السجون والمعتقلات، ربما لأكثر من سبب. ولعل في مقدمة هذه الأسباب أن الحركة الأسيرة لم تجد إسناداً ودعماً كافيين من الحركات الفلسطينية خارج السجون. حيث عانى المعتقلون، بالإضافة إلى همهم المتعلق بتحسين شروط حياتهم، من إهمال تنظيماتهم في الخارج. إذ لم تحظ الحركة الأسيرة بالاهتمام الكافي من قبل هذه التنظيمات، مما ترك انعكاسات على المستوى المعنوي والنفسي،[١٥٤] لاسيما في فترة النشأة. وقد أكد السيد أبو علي شاهين أن الحركة الأسيرة في المعتقلات قد بنت نفسها دون دعم من قيادات الخارج، ولم يبدأ الالتفات الحقيقي لحركة المعتقلات إلا في وقت متأخر.[١٥٥]

ومن المؤكد أن اهتمام التنظيمات بالحركة الأسيرة لم يتطور إلا بعد استقرار تجربة الحركة الأسيرة في إطار تنظيم حياة المعتقلين ووضع أسس العمل الديمقراطي داخل السجون. وثمة سبب آخر مهم في عدم نشوء أية أزمات بين الحركة الأسيرة وامتداداتها في الخارج يتعلق باختصاص الحركة الأسيرة بإدارة حياتها أكثر من تدخلها بشئون القرار الوطني العام، حيث اقتصر هامشها على تقديم الرأي ورفع المقترحات.

ورغم ما سبق، فقد تأثرت الحركة الأسيرة تأثراً بالغاً بموقف تنظيماتها وقيادتها السياسية في الخارج، تأثراً انعكس أحياناً على العلاقات الداخلية لتنظيمات الحركة الأسيرة. فقد اعتبرت حركة «فتح» الأسيرة نفسها داخل الأسوار «جزءاً لا يتجزأ من الحركة وقيادتها في الخارج، وأكدت التزامها بأهداف ومبادئ ومواقف الحركة، وقيادتها في الخارج، باعتبار الحركة جسماً واحداً في كافة المواقع».[١٥٦]

وأكدت حركة الجهاد الإسلامي في السجون أنها جزء لا يتجزأ من الحركة في فلسطين، وامتداد لها في الفكر والممارسة، تأتمر بأوامر قيادتها، وتسمع وتطيع لها في ما ليس فيه معصية لله ورسوله.[١٥٧]

كما أكدت جبهة النضال الشعبي أن كل فصيل داخل المعتقل يشكل امتداداً سياسياً وتنظيمياً وأيديولوجياً لفصيله في الخارج.[١٥٨]

ولذلك، فقد تأثرت الفصائل داخل الأسوار بكل التفاعلات الهامة في الخارج، وانعكس ذلك على أوضاعها الداخلية. وعلى سبيل المثال، فبعد ظهور الانشقاق العسكري في حركة «فتح» في أيار/مايو ١٩٨٣ في البقاع اللبناني، فقد رأى بعض الأسرى أن الانشقاق ظاهرة تمثل القوى اليسارية في حركة «فتح». ومن ثم بدأ هؤلاء الأسرى يبلورون موقفاً داخلياً في كل من عسقلان وبئر السبع ونفحة، وساعدهم في تنسيق مواقفهم موقف الفصائل اليسارية منهم. وقد تسبب هذا في تأزم العلاقة بين حركة «فتح» وفصائل اليسار الفلسطيني داخل السجون والمعتقلات. وقد وُضع هؤلاء المنشقون تحت مسئولية تنظيم «فتح» بعد تجميدهم، ومن ثم فُصلوا من تنظيمهم. والتحق أكثرهم بالجبهة الشعبية، مما تسبب في توتر العلاقات بين الطرفين- الجبهة الشعبية و«فتح».[١٥٩] كما انعكس هذا التأثر السلبي على الحركة الأسيرة ومجمل العلاقات الوطنية مع أية احتكاكات بين الفصائل خارج الأسوار. وعلى سبيل المثال، حين أصدرت حركة «حماس» خلال عام ١٩٩٠ بياناً حول معتقليها في السجون، واتهمت فيه حركة «فتح» بالاعتداء على حقوقهم، تأزمت العلاقة بين الفصيلين داخل السجون. ورغم ما كان يسود علاقة الطرفين من استقرار نسبي، إلا أن الخلاف في الخارج حول مسألة حقوق أسرى «حماس» الاعتقالية قد انعكس بشكل خطير على العلاقات الفصائلية إلى الدرجة التي جعلت حركة «فتح» الأسيرة تقرر مقاطعة الخروج مع الجماعة الإسلامية في سجن غزة للفورة [ساحة النزهة]، وكذلك مقاطعة الصلاة مع أفراد «حماس» مبررة قرارها بتجنب حدوث احتكاكات قد يترتب عليها نتائج لا تحمد عقباها، ولعدم قناعتها بإمكانية العيش والتعامل مع «حماس»، وقبل ذلك الالتزام بـ «التكامل التنظيمي ووحدة الصف الداخلي للكل الفتحاوي، وعدم تجزئة المواقف والسياسات التنظيمية».[١٦٠]

لقد انعكس موقف الحركات والفصائل في الخارج، وأثر في مجمل العلاقات

الوطنية داخل المعتقلات، مما سبب مساساً بحقوق بعض الفصائل أحياناً، وتسبب في شحن القاعدة التنظيمية باتجاه سلبي، ومس العملية الديمقراطية داخل الجسم الاعتقالي نظراً لاستبعاد بعض الفصائل من المشاركة ديمقراطياً في اتخاذ القرار خلال فترات من الزمن على خلفية مواقف وقرارات الفصائل في الخارج.

وعلى الرغم من أن الفصائل في الخارج، في العادة، لم تكن تقحم نفسها في تفاصيل الحياة اليومية الداخلية للمعتقلين، وكان اهتمامها منصباً بشكل خاص على محاولة تخفيف ظروف الاعتقال، وتقديم العون اللازم، كما أنها شكلت دعماً وإسناداً للحركة الأسيرة في إضراباتها،[١٦١] إلا أنه من المؤكد أن الفصائل داخل السجن قد تأثرت، ولا شك، بطبيعة علاقات امتداداتها في الخارج وسياسات هذه الفصائل تجاه التنظيمات الأخرى.

لقد أشار السيد زهير الرنتيسي إلى أن المعتقلين غالباً كانت لهم حرية التصرف واتخاذ القرار الملائم داخل السجن.[١٦٢] وأكد السيد دياب اللوح أن أية خلافات سياسية في الخارج لم تكن تعكس نفسها داخل المعتقل.[١٦٣] إلا أن الدكتور محمد سعيد الهندي قد أكد أن كثيراً من مشاكل المعتقل كانت تحسم خارج السجن، وأن العلاقات الخارجية كانت تنعكس أحياناً كثيرة على العلاقات بين الفصائل داخل المعتقل.[١٦٤]

كذلك أشار السيد محمد الكتري إلى أن الفصائل كانت تتأثر بالصراعات الخارجية نوعاً ما، وأن الأمور السلبية كانت تنعكس نوعاً ما على السجون.[١٦٥] وقد أكد ذلك السيد رأفت النجار فأشار إلى أن كل تنظيم داخل السجن كان يتأثر بموقف تنظيمه في الخارج سلباً أو إيجاباً. فإذا توترت العلاقات في الخارج، تتوتر العلاقات في الداخل، وإذا تحسنت العلاقات في الخارج، تتحسن في الداخل. لكنه أشار إلى أنه بعد سنة ١٩٨٢، كان التأثير أقل، إذ لم تؤثر الخلافات في الخارج على الحياة العامة داخل المعتقلات.[١٦٦] وهي نفس الفكرة التي أكدها السيد سفيان أبو زايدة، فقد ذكر أنه في البداية كان أي شيء يحدث في الخارج ينعكس بشكل أتوماتيكي على العلاقة داخل

السجون، حيث عانى المعتقلون من هذا الأمر بشكل كبير جداً. لكنه أشار إلى أنه مع ازدياد الوعي، ومع تمرس الكادر الاعتقالي بالتجربة، كان هناك شبه اتفاق مبدئي على أن ما يحدث في الخارج لا يهم المعتقلين، وما يهمهم هو الحفاظ على علاقاتهم في الداخل. وأشار إلى أن فصائل الحركة الأسيرة قد حيّدت نفسها منذ أوائل الثمانينات بقدر المستطاع عن كل ما يحدث في الخارج.[١٦٧]

يسجل للحركة الأسيرة في السنوات الأخيرة أنها قد تمكنت بالفعل من لعب أدوار هامة في التأثير على الخارج باتجاه أكثر إيجابية، وأنها قد تدخلت لتهدئة أحداث خارجية بين التنظيمات الفلسطينية. وهي ملاحظة أشار إليها المهندس إسماعيل أبو شنب مؤكداً أن الوعي السياسي والنضالي بين السجناء كان متقدماً إلى درجة أكبر عندما استطاع السجناء أن يكونوا حلقة تفاهم لمحاصرة أية مؤثرات سلبية خارج السجن. وأشار إلى أنه كثيراً ما كانت تخرج رسائل مشتركة بين فصيلين لإنهاء أحداث توتر بينهما خارج السجن.[١٦٨]

بقي أن نشير هنا إلى أنه مما لا شك فيه أن الفكر والممارسة الديمقراطية داخل السجون قد تأثرا بالثقافة السائدة في المجتمع وبالتقاليد الاجتماعية الموروثة، وكذلك بالهامش السياسي المتاح للتعبير، وبظروف النضال الفلسطيني ومدى ديمقراطية مؤسساته، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية.

خلاصة

لا شك أن ملاحقة المنظمات الفلسطينية ومطاردتها خلال مسيرة كفاحها، وكذلك التضييق على الحركة الأسيرة خلال مسيرة الاعتقال بأساليب العقاب أو النقل الإجباري أو العزل أو غير ذلك. كل هذا خلق أوضاعاً غير طبيعية اتسمت بعدم الثبات والقلق، مما أشعر المعتقلين بضرورة التجاوب مع هذه المؤثرات بإجراء تغييرات مستمرة أدت إلى تبدل القيادات في ظروف غير طبيعية في أحيان كثيرة. وكل ذلك خلق أجواء متعارضة مع سلامة العملية الديمقراطية في فترات متقطعة، حيث جرى التذرع أحياناً بهذه الظروف لتبرير

تجميد العمل باللوائح والأنظمة، مما فتح المجال لشيوع الروح الفردية خلال فترات عدم الاستقرار. ومع ذلك، فإن مظاهر هامة للتطبيق الديمقراطي قد فرضت نفسها في الفترات المتأخرة، لاسيما تلك التي ذهبت فيها الحركات الأسيرة باتجاه العلنية.

لقد أدت هذه المؤثرات أحياناً للنزوع للعمل السري تذرعاً بضيق الهامش الأمني، وعدم توفر أجواء تسمح بالعلنية نظراً للاستهداف، وصعوبة اللقاء والاجتماع، وإجراء الاتصال المباشر وغير المباشر أحياناً، ولكن الفرصة للتثقيف والتعبئة باتجاه مفاهيم سليمة للديمقراطية، فكراً وممارسة، كانت متاحة في كثير من الفترات إلى حدٍ بعيد، بحيث لو أُحسن استثمارها لآتت ثمارها لاسيما في ما يتعلق بالتهيئة للممارسة الديمقراطية في إطار علني، بدلاً من استمرار التعبئة باتجاه العمل السري الذي يكرس أجواء الشك وأخلاق الطاعة المفرطة، والتي تضمر معها الرغبة في المشاركة القيادية، وإبداء الرأي الحر، ومعايشة القيادة، ونقد البرامج، وجماعية القرار.

الفصل الثاني

ديمقراطية الفصائل

ديمقراطية الفصائل

إن مفهوم الممارسة الديمقراطية كما يتناول ممارسة الحكم فإنه يتناول ممارسة المحكومين، وسلوكيات شرائح المجتمع، وتنظيماته، وأحزابه، ومؤسساته. إذ إن هذه المؤسسات والقوى والفصائل هي المحاضن التي تجري فيها عملية التربية على الممارسة السياسية والاجتماعية. ونمط التربية الديمقراطية الذي تضطلع به هذه المحاضن له أهميته في صياغة نمط الحياة السياسية وعلاقة القيادة بالقاعدة بعد تشكل الدولة ومؤسساتها، إذ الأحزاب والفصائل والقوى السياسية التي تضطلع بمهمة قيادة الجمهور يقع عليها عبء إشاعة الديمقراطية وتربية الجيل على الأخذ بها في الفكر والممارسة على حد سواء. فالقوى السياسية تعمل إلى جانب المدرسة في مهمة التنشئة، وتكوين التوجهات، وتربية الجيل. وفي السجون، تقدمت مهمة التعبئة والتربية والتثقيف ربما على غيرها من المهمات، إذ أصبحت المعتقلات محاضن للتربية الوطنية والتثقيف، وجامعات للتعبئة وصياغة العقلية الشبابية. فقد وضعت التنظيمات برامج ثقافية مكثفة أشغلت لدى بعض التنظيمات، وفي بعض الفترات، خمس ساعات يومياً. حيث أجريت الامتحانات للمستويات الدراسية المختلفة، وصدرت الشهادات في نهاية كل دورة ثقافية.[١٦٩]

إن أهمية أخذ القوى السياسية والأحزاب الوطنية بالديمقراطية والشورى في فكرها وممارستها تكمن في كون هذه القوى الثائرة التي تمارس مهمة الجهاد والكفاح تبقى متأثرة لفترة طويلة بعد عملية التحرر والتغيير السياسي والاجتماعي بالنمط الشائع في المجتمع، وسلوكياته، وقيمه في المرحلة السابقة

لعملية التحرر والتغيير السياسي. فإذا حققت هذه القوى مستوى من الديمقراطية في ممارستها، وممارسة شرائح وفئات ومؤسسات المجتمع، فإن ذلك سينعكس بشكل تلقائي على النظام الحاكم وعلاقته بالجماهير، ويحدد نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم بعد عملية التغيير السياسي.

وكثيراً ما تتعذر القوى المناضلة بأن ظروف النضال لا تسمح بإشاعة الديمقراطية داخل التنظيمات والقوى والأحزاب بسببٍ من ظروف السرية المفرطة أحياناً، وبسببٍ من ظروف المطاردة والجهاد، وصعوبة الاجتماع وتداول الرأي بحرية. وعلى الرغم من صحة القول بأن مثل هذه الظروف ليست طبيعية ولا تتيح أفضل الفرص للأداء الديمقراطي، فإن هذه القوى يتوجب عليها اغتنام أية فرصة لإشاعة الممارسة الديمقراطية والشورية الصحيحة.

لذلك، مثلت ظروف الحركة الأسيرة فرصةً أفضل لإمكانية تقديم نمط من التربية يتيح مجالاً لتعليم قطاع كبير من المناضلين الممارسة الديمقراطية والشورية السليمة، بحيث يمكن للأحزاب والقوى السياسية أن تغرس في الجماهير إحساساً بأنها تسعى لتحريرها من القيود، ولإشاعة أجواء الحرية والاختيار لا التحكم في الجمهور بعد الانعتاق من الحكم الأجنبي.

ومثل هذه التربية الديمقراطية أو الشورية، لا يمكن أن تتوفر إذا لم تُقدَّم من خلال الممارسة العملية داخل الفصيل الواحد في الحركة الأسيرة، وكذلك في علاقات الفصائل بعضها ببعض.

ورغم ما أحاط بحياة المعتقلين من ظروف ومؤثرات، فقد توفرت فرصة نادرة لمثل هذه التربية والممارسة، كان يمكن أن يكون لها أثرها الكبير في صياغة المستقبل باتجاه الممارسة الديمقراطية.

إن الملاحظة الواضحة في ما يتعلق بدراسة مدى ديمقراطية الحركة الأسيرة أن ظروف الاعتقال حتمت وجود التعددية السياسية داخل المعتقلات كافة، إذ وُجد معتقلون ينتمون لجميع الفصائل السياسية العاملة في الساحة الفلسطينية، وهؤلاء شكلوا أجساماً لتنظيماتهم داخل السجون. لكن التعددية السياسية لا

تكفي دليلاً على قيام نظام ديمقراطي، إذ من المهم أن يتحقق مضمون الديمقراطية والشورى داخل الأطر التنظيمية ذاتها، وفي النظام العام الذي تعمل هذه القوى في إطاره. وإلا فإن مسألة التعددية بحد ذاتها لا تصبح مؤشراً على صدق التوجه نحو الديمقراطية. وفي حالة الأحزاب السياسية، فإن جوهر الديمقراطية يعزز أهمية اللوائح الداخلية داخل الحزب أو المنظمة أو الحركة، وأهمية الالتزام والتقيد بهذه اللوائح. وفي هذا السياق، فإن من المهم ملاحظة حجم التجديد في القيادات داخل الفصيل، ومدى ارتهان التنظيم لإرادة القيادات التاريخية فيه، وطريقة اتخاذ القرار، وإدارة عملية الشورى، وآلية إفراز القيادة، والمدى المتاح للنقاش والاختلاف، ومستوى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرارات الهامة.

إنه من غير الممكن أن يكون فصيل أو تنظيم ديمقراطياً في تعامله مع القوى الوطنية الأخرى، أو مع الجمهور، إذا لم يتصف بالديمقراطية في ممارسته الداخلية. ولا يمكن أن يتحقق مستوى ملائم من الديمقراطية والشورى داخل أي حزب أو حركة أو تنظيم إذا لم تتحقق عدة مضامين ومكونات موضوعية لجوهر الديمقراطية وهي:

١- وجود اللوائح التنظيمية: وذلك لضبط عمل الهيئات التنظيمية، وتوزيع الصلاحيات على هذه الهيئات، وتحديد الحقوق والواجبات، وتنظيم وضبط النشاط التنظيمي للحزب، أو الحركة، أو التنظيم.

٢- وجود المؤسسات والهيئات التنظيمية واضحة الصلاحيات: حيث يتوجب أن يتشكل الحزب أو التنظيم من بنى وهياكل ومؤسسات وهيئات تنظيمية تتقاسم مهمة التشريع ومهمة التنفيذ، بحيث يصدر القرار عن مؤسسة تنظيمية لها حق الإلزام إلى قاعدة تقبل الالتزام بالقرار. وحيث يكون حق الإلزام وواجب الالتزام يتوجب أن يصدر القرار عن مؤسسة حزبية لا عن أفراد يتحكمون قسراً في صياغة القرار.

٣- اعتماد آلية تسمح بتداول السلطة بطريق سلمي: وذلك وفق لوائح تنظيمية تقبلها القاعدة، والآلية المعبرة عن هذا المبدأ هي الانتخابات الدورية لإفراز

الهيئات الحزبية في جميع مستوياتها.

٤- ضمان تعدد السلطات والفصل بينها: وهذا يستدعي هيكلية تتضمن وجود السلطتين التشريعية والقضائية إلى جوار السلطة التنفيذية، وبحيث تعمل سلطة القضاء بحرية تضمن عدم العدوان على حقوق الأفراد.

٥- وجود آلية للمساءلة: بحيث تتمكن القاعدة من متابعة نشاطات القيادة التنفيذية والاطلاع على تقاريرها ومحاسبتها إذا أخطأت أو قصرت في أداء مهماتها أو صدرت عن أعضائها مخالفات تستدعي المحاسبة.

٦- المساواة في الحقوق والواجبات: وذلك من خلال خضوع الأفراد في مستويات القيادة والقاعدة دون تمييز للقانون، وبحيث لا تتحقق مصالح النخبة على حساب مصالح المجموع.

٧- توفر الحريات الأساسية: بحيث يسمح لكل فرد بحرية التفكير والاطلاع والتعبير، مع ضمان استناد الانتماء إلى أساس الإرادة لا الإجبار.

٨- المشاركة القاعدية في اتخاذ القرارات التنظيمية: لاسيما تلك القرارات الهامة التي تمس مصالح القاعدة، وضمان قناعة القاعدة بقرارات القيادة.

إن دراسة مدى توفر المضامين المشار إليها في اللوائح الحزبية والممارسة العملية داخل فصائل الحركة الأسيرة يمكن أن يرسم صورة عن مستوى الديمقراطية التي تمتعت بها فصائل الحركة الفلسطينية الأسيرة داخل سجون ومعتقلات الاحتلال.

أولاً: اللوائح التنظيمية

في مرحلة النشأة، سادت روح المبادرة القيادية الفردية، وبرزت للمقدمة القيادات الأكثر أقدمية في المعتقل أو الألمع اسماً، في غياب المؤسسة التنظيمية وغياب اللوائح، ومع استقرار العمل التنظيمي واتجاهه نحو الجماعية، صاغت الفصائل لنفسها لوائح داخلية تحكم العلاقات والنشاطات داخل التنظيم الواحد، وقد

تطورت هذه اللوائح وجرت عليها التعديلات حتى وصلت إلى صورة أفضل، فتضمنت تحديداً لأكثر القضايا، وعالجت معظم جوانب النشاط التنظيمي. وعلى سبيل المثال، فقد تضمنت اللائحة التنظيمية لحركة «فتح» في سجن غزة المركزي، بالإضافة للمقدمة، ثلاثة فصول عالجت الموضوعات التالية:

١- الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها اللائحة التنظيمية.

٢- مبادئ الحركة وأهدافها وأساليبها.

٣- القواعد والأسس التنظيمية.

٤- واجبات وحقوق الأعضاء.

٥- هيكل البناء التنظيمي داخل المعتقل.

٦- واجبات وحقوق وصلاحيات الهيئات التنظيمية في مراتبها المختلفة.

٧- مهام وصلاحيات وآلية تشكيل الأجهزة المختلفة داخل الحركة (الجهاز الإداري، الجهاز الثقافي، جهاز العلاقات الخارجية، اللجنة الأمنية، والصندوق المالي).

٨- العقوبات.

كذلك فقد تضمنت اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان تسعاً وثلاثين مادة عالجت الموضوعات التالية:

١- العضوية وواجبات القاعدة.

٢- آلية تشكيل وواجبات وصلاحيات الهيئات التنظيمية في مراتبها المختلفة.

٣- الانتخابات الداخلية لإفراز الهيئات القيادية.

٤- مهام وصلاحيات وآلية تشكيل اللجان المختلفة داخل الحركة (الثقافية والمالية والقضائية والخارجية والأمنية وجهاز الردع).

٥- ضوابط العمل الأمني في الشريعة الإسلامية.

٦- آلية التعديل في اللائحة.

اما اللائحة التنظيمية للجبهة الشعبية في سجن غزة المركزي، فقد تضمنت بالإضافة للمقدمة والأحكام العامة خمسة فصول بالإضافة لملاحق تضمنت لوائح خاصة بعمل الهيئات التنظيمية، وقد عالجت اللائحة التنظيمية الموضوعات التالية:

١- المبادئ العامة.

٢- المراتبية الحزبية - العضوية.

٣- بنية المنظمة وهيكلها التنظيمي (آلية تشكل ومهام وصلاحيات الهيئات الحزبية).

٤- العقوبات الحزبية.

٥- المحظورات.

كذلك تضمنت اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالإضافة للمداخل والمقدمات خمساً وثلاثين مادة عالجت الموضوعات التالية:

١- العضوية وواجبات الأعضاء.

٢- المحظورات.

٣- الانتخابات.

٤- مهام وصلاحيات الهيئات واللجان التنظيمية.

٥- ضوابط العمل الأمني.

٦- جهاز الضبط واللجان القضائية.

٧- حالة الطوارئ.

٨- آلية تعديل اللائحة.

إنه وبغض النظر عن التفاصيل الواردة في بنود ومواد وفصول هذه اللوائح التنظيمية، فإن مجرد وجود لوائح تنظيمية تضبط عمل فصائل الحركة الأسيرة، وتحدد آليات إفراز الهيئات القيادية على مختلف المستويات، وتحدد مهام وواجبات الأعضاء وكذلك الهيئات القيادية، وتضبط مسألة المحاسبة والعقاب. إن وجود هذه اللوائح يعتبر إشارة مهمة في ما يتعلق بتقييم مدى ديمقراطية فصائل وتنظيمات الحركة الأسيرة من الناحية النظرية، كما أن هذه اللوائح صدرت في العادة عن هيئات منتخبة تمثل قاعدة الفصيل، مما عزّز شرعيتها القانونية.

ثانياً: المؤسسات والهيئات التنظيمية

بمراجعة اللوائح الداخلية والتنظيمية لفصائل الحركة الأسيرة، يمكن ملاحظة وجود هيكلية واضحة لكل فصيل وقد اعتُمد النظام الهرمي في بناء الجسم التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة.

وعلى سبيل المثال، فإن اللائحة الداخلية لحركة «فتح» في معتقل غزة، الساحل، قد نصت على تقسيم «الشعبة» [وهو المصطلح الذي يطلق على تنظيم «فتح» في معتقل غزة] إلى عدة «أجنحة»، والمقصود بالأجنحة جسم الحركة في كل قسم من أقسام المعتقل. وبدوره، ينقسم الجناح إلى عدة «خلايا» أو «حلقات». والمقصود بها جسم الحركة في الغرف التي تتواجد فيها الحركة من القسم. ولكل خلية موجه، ولكل جناح لجنة إدارية من ٣–٥ أعضاء، ومفوض إداري، يعملون تحت مسئولية اللجنة المركزية للشعبة، وهي تتكون من ٥–٧ أعضاء، وهي الجهة التنفيذية العليا في الواقع الاعتقالي، ويرأسها الموجه العام. وللحركة عدد من اللجان التخصصية. وكذلك، هناك المؤتمر العام، والمجلس الثوري، وهو هيئة وسيطة بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام.

والمثال ينطبق على حركة الإخوان المسلمين في معتقل عسقلان، إذ توضح اللائحة الداخلية هيكلية العمل من خلال اللجنة الإدارية في القسم، ولها أمير،

وكذلك لأفراد الحركة في كل غرفة أمير. وهناك اللجنة التنفيذية، وهي السلطة التنفيذية العليا، وهناك مجلس الشورى واللجان المتخصصة.

كذلك بالنسبة للجبهة الشعبية، إذ وضحت اللائحة التنظيمية للجبهة الشعبية في سجن غزة هيكلية التنظيم ممثلة في الحلقات (الخلايا المرشحة) والخلايا، وللخلية موجّه. وهناك مؤتمر الرابطة، وقيادة الرابطة. وهناك مؤتمر القطاع، وقيادة القطاع، وهي أعلى هيئة حزبية في المنظمة. هذا بالإضافة لوجود اللجان التخصصية.

وبالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي، فقد نصت اللائحة الداخلية للحركة في سجن عسقلان على وجود مجلس شورى يعتبر أعلى سلطة تشريعية في المنظمة داخل المعتقل، وقراراته ملزمة. وبالإضافة لذلك، هناك الأمير العام، واللجان المختلفة التي يشكلها المجلس.

وقد نصت اللوائح الداخلية للتنظيمات على آلية تشكيل كل هيئة من هذه الهيئات.

ومن الملاحظ أن أكبر الصلاحيات قد تركزت في يد اللجان المركزية في كل من حركتي «فتح» و«حماس» وقيادة القطاع في الجبهة الشعبية والهيئات التنفيذية المناظرة لدى بقية فصائل الحركة الأسيرة.

وعلى الرغم من أن الحالة الفلسطينية قد أظهرت «عدم وجود تقاليد راسخة للممارسة الديمقراطية داخل القوى السياسية، كل على حدة، بحيث تركز القرار غالباً في يد عدد محدود من القيادات داخل كل قوة،»[١٧٠] فقد تميزت السجون بعدم بروز القيادات الملهمة بالمعنى المتعارف عليه. مما أوجد هامشاً أكبر للعمل الجماعي. إن الشخصية الكرزمية، كما أوضح عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر «لا تؤمن بالمأسسة، وليست بقادرة عليها، بل يمكن القول أنها تعادي المأسسة، وتعتقد أنها عملية غير ضرورية، وغير مفيدة، لأن المؤسسات تكبل عملية اتخاذ القرار الفردي، وتعيق (الزعيم) عن تأدية مهامه المصيرية».[١٧١] ومثل هذا النمط من القيادات لم تعرفه المعتقلات بعد تخطي

فترة النشأة، وربما عاد السبب في ذلك إلى مسألة المعايشة اليومية التي يصبح معها المناضل مكشوفاً أمام الآخرين في مستوى تفكيره وأنماط سلوكه، حيث تكشف المعايشة اليومية العيوب والنقائص. وبالتالي، لا تدع المجال أمام بروز شخصيات ملهمة بالنمط المعروف في تجارب الكثير من الشعوب. وثمة سبب آخر يتعلق بعدم استقرار الحياة الاعتقالية والقيادات الفصائلية التي تعرضت للنقل أو العزل أو الإفراج، ومع ذلك فإن هذا لا يعني عدم بروز شخصيات فرضت نفسها لفترة طويلة، أو مارست نوعاً من الهيمنة، وعملت كقيادة تاريخية لتنظيماتها لسنوات طويلة. ومثل هذه الشخصيات برزت أحياناً بحكم السمات الفردية، أو بحكم تأثر المعتقلين بمجموعة العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية والتاريخية التي أثرت في مجتمعهم قبل وبعد الاعتقال.

بشكل عام، يمكن القول إن تنظيمات الحركة الأسيرة، وفي أكثر الفترات، عملت من خلال الهيئات التنظيمية، واتخذت قراراتها بشكل جماعي في أكثر الأحيان.

ولا شك أن جماعية القرار في تنظيمات الحركة الأسيرة، ووجود هيئات تنظيمية محددة الصلاحيات، مؤشران هامان في اتجاه ديمقراطية الحركة الأسيرة.

ثالثاً: تداول السلطة

لعل من أهم المؤشرات على ديمقراطية أي حزب أو تنظيم سياسي ضمان تمكين الأغلبية من انتخاب القيادة التي ستوكل إليها مهمة أداء رسالة الحزب، وذلك من خلال عملية انتخابات حرة، ودورية، وضمان إمكانية التناوب على القيادة من خلال آلية يضبطها نظام ولوائح ترتضيها الأغلبية.

وبشكل عام، فقد سادت الانتخابات آلية لإفراز قيادة الفصائل والهيئات المسئولة عنها داخل الحركات الأسيرة. فقد نصت اللائحة الداخلية لحركة «فتح» في معتقل غزة على انتخاب اللجنة المركزية من بين أعضاء المؤتمر الحركي العام، وكذلك على انتخاب اللجنة المركزية للموجه العام.

كذلك أفرزت حركة «حماس»، وجماعة الإخوان المسلمين، قيادتيهما في الهيئات

قيادات الحركة الأسيرة قد تسببت أحياناً في تأجيل عملية الانتخابات.[١٨٤] وفي ما سوى الأسباب الاستثنائية الخارجة عن إرادة التنظيم، فقد كانت الفصائل تجري عملية الانتخابات بشكل دوري.[١٨٥] وقد ذهب المهندس إسماعيل أبو شنب إلى أبعد من ذلك حيث أكد أن العملية الانتخابية لم تتخلف، ولو ليوم عن موعدها.[١٨٦]

ورغم أن إفراز الهيئات الحزبية قد تم بشكل عام من خلال الانتخاب الحر والمباشر، إلا أن اللوائح التنظيمية للفصائل أوجدت هامشاً يسمح بإضافة بعض العناصر في الظروف الطبيعية أو في حال التغيب. وعلى سبيل المثال، فقد أعطت لوائح الجبهة الشعبية الحق لقيادة المنظمة الحزبية بإضافة أعضاء عاملين في المؤتمر، بحيث لا تزيد نسبتهم عن ١٥ ٪ من الأعضاء المنتخبين، بالإضافة لحقها في دعوة عدد محدد من الأعضاء كمراقبين لا تزيد نسبتهم عن ثلث الأعضاء العاملين.[١٨٧] كذلك سمحت اللوائح لقيادة المنظمة الحزبية باستكمال الفراغ الناشئ عن غياب بعض أعضائها إذا مسَّ النصاب القانوني بضم رفاق من مراتب تنظيمية محددة، ومن أعضاء مؤتمر القطاع، وذلك على أساس مبدأ الكفاءة والأقدمية والمراتبية، على أن تُصادق على قرارها في مؤتمر المنظمة في جلسة استثنائية.[١٨٨]

بينما لا تفسح لوائح حركة «فتح» المجال لضم أعضاء للهيئات القيادية بالتعيين، غير أنها تسمح للجنة المركزية بعلاج الخلل الناشئ عن التغيب الطويل لعضو اللجنة من خلال إدخال عضو جديد حسب التسلسل الانتخابي، أو بالانتخاب داخل اللجنة المركزية.[١٨٩] أما جماعة الإخوان المسلمين، وحركة «حماس»، فإن لوائحهما لا تسمح بإدخال عناصر غير منتخبة للجنة التنفيذية للحركة أو لمكتبها الإداري، لكنها تترك الفرصة لمجلس الشورى المنتخب من سبعة أعضاء مثلاً بضم عضوين بالتعيين كاستشاريين، ولا تعطيهما اللائحة حق التصويت في مجلس الشورى.[١٩٠]

ورغم أن عملية الإضافة للهيئات القيادية، بغض النظر عن حجمها، ومهما تكن الصفة التي دخل بها الأعضاء المضافون، رغم أن هذه العملية قد تمس

بجوهر الديمقراطية وبعملية الانتخاب، إلا أن نصوصاً من هذا القبيل قد جاءت في غالب الأحيان لمعالجة ما يمكن أن ينشأ من خلل بسبب حالة عدم الاستقرار التي شهدتها تنظيمات الحركة الأسيرة، وهي حالة شبه دائمة في جميع السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

أما في ما يتعلق بالإشراف على العملية الانتخابية، فإن لوائح بعض الفصائل قد نصت صراحة على تشكيل لجنة انتخابية للإشراف على سير الانتخابات. في ما افتقرت لوائح أخرى لمثل هذه النصوص. وعلى سبيل المثال، فإن لوائح الإخوان المسلمين وحركة «حماس» تنص على تشكيل لجنة انتخابية يجري تكليفها قبل حل مجلس الشورى واللجنة التنفيذية، وتوكل لها واجبات الإشراف على كل الخطوات المتعلقة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك الإعداد لها، والإعلان عن نتائجها،[١٩١] وإصدار التعميمات المتعلقة بالانتخابات على القاعدة.

بينما نصت لوائح حركة «فتح» على تشكيل لجنة فرز من ثلاثة أعضاء، بإشراف الموجه العام وأعضاء اللجنة المركزية. وأنيط بهذه اللجنة توزيع قسائم الانتخاب وأسماء الأفراد أصحاب حق الانتخاب، ومن ثم جمع القسائم، وتسليم النتائج للجنة المركزية. كما نصت اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي على تشكيل لجنة للإشراف على إجراء الانتخابات.

وفي ما يتعلق بمسألة التنظير والدعاية الانتخابية، فهي مسألة غير مسموح بها داخل فصائل الحركة الأسيرة، فقد جرت عملية الانتخاب دون اللجوء إلى هذا التقليد، ربما بسبب معايشة جميع الأفراد لبعضهم، ومعرفتهم بإمكانات وكفاءات بعضهم البعض، وربما بتأويل فقهي لدى الجماعات الإسلامية، فقد نصت اللائحة الداخلية لكل من جماعة الإخوان المسلمين وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين صراحة على التحذير من ممارسة الدعاية الانتخابية، بينما حظرت اللائحة الداخلية لكل من حركة «فتح» والجهاد الإسلامي على العضو انتخاب نفسه في أية مرحلة من مراحل الانتخاب. فيما أكد السيد رأفت النجار أن المنافسة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت موجودة بين المرشحين أنفسهم.[١٩٢]

وفي ما يتعلق بمسألة إعلان نتائج الانتخابات، فقد ارتبطت هذه المسألة بمدى سرية أو علنية العمل التنظيمي داخل كل فصيل، واختلف الأمر من فصيل لآخر، ومن فترة لأخرى، ومن سجن لآخر، وارتبط بالدواعي الأمنية. غير أنه تمكن ملاحظة الاتجاه إلى السرية في مسألة إعلان القيادة في سنوات الاعتقال الأولى، ثم الاتجاه إلى العلنية في فترات الاستقرار النسبي لعلاقة المعتقلين بإدارات السجون.

إن عملية إجراء الانتخابات قد لا تكفي دليلاً على سيادة الديمقراطية في حياة قطاع من الناس، إذ إن أكثر النماذج في المحيط العربي تهتم بإجراء الانتخابات بصورة منتظمة، لكنها تأتي في سياق تكريس هيمنة النخبة الحاكمة وتجديد شرعيتها، وليس في إطار نهج ديمقراطي يحكم الحياة السياسية، إذ تفرز هذه الانتخابات نفس النخبة الحاكمة، لكن المسألة قد اختلفت بوضوح في ما يتعلق بالحركة الفلسطينية الأسيرة. إذ ليست هناك نخبة باستمرار على مستوى الفصيل أو التنظيم. إذ الواقع الاعتقالي غير مستقر، حيث التنقلات الإجبارية. وكذلك الإفراجات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نزاهة الانتخابات في صفوف تنظيمات الحركة الأسيرة كثيراً ما أحدثت تجديداً في القيادة، وأفرزت قيادات، واستبعدت أخرى أكثر عراقة في تاريخها الاعتقالي أو التنظيمي، فقد أشار سجين مسئول في مذكراته إلى أن نتائج الانتخابات جاءت بدم جديد، وأثارت الحيوية في عمل رواد السفينة، وكانت فيها مفاجآت، وصعد أناس... وغاب آخرون...[١٩٣]

ويجمع كل من أجريت المقابلات معهم على النزاهة الكاملة لعملية الانتخابات. فقد أكد السيد إسماعيل هنية أنه كانت هناك نزاهة مطلقة،[١٩٤] وذكر السيد سفيان أبو زايدة أن الانتخابات كانت نزيهة، ولم يشكك أحد في نزاهتها.[١٩٥] وذكر السيد زهير الرنتيسي أنه يعتقد أنها كانت نزيهة،[١٩٦] وأكد السيد دياب اللوح أن الانتخابات كانت نزيهة وديمقراطية وأن الأمانة فيها كانت عالية وأكيدة، وأن إجراء الانتخابات كانت عملية بسيطة جداً، وفي نفس الوقت نزيهة جدا.[١٩٧] كذلك أكد الدكتور محمد سعيد الهندي أن العملية الانتخابية

اتسمت بالنزاهة،[١٩٨] وذكر المهندس إسماعيل أبو شنب أن النزاهة كانت هي الأساس، وأنه لم يحدث تنافس على المسئولية، إنما تم عرض الأسماء على القاعدة لتكلف من شاءت تكليفاً بأمانة المسئولية.[١٩٩] كما أكد السيد رأفت النجار أن الانتخابات كانت نزيهة وديمقراطية.[٢٠٠]

إن مصالح النخبة القائدة داخل السجون في تنظيماتها لم تكن ذات حجم يدفع أصحابها للتغول الذي تعرفه النخب الحاكمة، وهذا لا ينفي وجود بعض المصالح الشخصية. إذ المسألة نسبية، وتتعلق بالزمان والمكان والظروف، كما أن اعتياد ممارسة صحيحة بشكل نسبي كرّس إمكانية هذا التغيير والتداول لعملية القيادة في فصائل الحركة الأسيرة. وبذلك فقد أعطت فصائل الحركة الأسيرة نموذجاً جيداً لانتخابات نزيهة لا تتدخل فيها يد قيادة متحكمة، ونموذجاً لانتخابات دورية يضبطها نظام... نموذجاً لانتخابات تبدل القيادات وفق رغبة القاعدة في التغيير، لا وفق رغبة الأشخاص في الاستمرار.

وحين يجري كل ذلك داخل الأسلاك، وداخل الجدار، وفي ظل ظروف قاسية من حيث طبيعة الحياة، ومن حيث انعدام الاستقرار، فإن العملية الانتخابية التي جرت في السجون والمعتقلات لإفراز هيئات وقيادات الحركة الأسيرة يمكن اعتبارها أبرز المؤشرات على الديمقراطية والشورى داخل الحركة الفلسطينية الأسيرة.

رابعاً: الفصل بين السلطات

الفصل بين السلطات أصل من أصول العمل الديمقراطي داخل الأحزاب والحكومات على حد سواء، فالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يحول دون استبداد جهة واحدة بالأمر كله، ويتيح فرصة للرقابة وضمان الحقوق داخل التنظيم وداخل المجتمع وقواه وتنظيماته على حدٍ سواء. وإذا كانت مسألة الفصل بين السلطات يمكن قياسها وتكريسها في ما يتعلق بأجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية، فإن المسألة تبدو أكثر صعوبة في ما يتعلق بالأحزاب والتنظيمات الثورية.

أحدث ذلك نوعاً من التوازن في قيادة وتوجيه تنظيمات الحركة الأسيرة، وحال، إلى حدٍ ما، دون تحكم جهة واحدة في مسار العمل التنظيمي في فصائل الحركة الأسيرة.

خامساً: سلطة القضاء

تضمنت اللوائح التنظيمية لفصائل الحركة الأسيرة نصوصاً كثيرة تعالج قضايا المخالفات التنظيمية، وتضمنت فصولاً وأبواباً أو عدداً من المواد يعالج مسألة العقوبات. وعلى سبيل المثال، فإن الباب الأخير من اللائحة الداخلية لحركة «فتح» قد خُصِّص لمعالجة مسألة العقوبات، بينما عالج الفصل الرابع من اللائحة التنظيمية للجبهة الشعبية موضوع العقوبات الحزبية. وقد تراوحت المخالفات والتهم بين التقصير في أداء الواجبات، ومخالفة الأوامر التنظيمية، والانحراف السلوكي، والانحراف الأخلاقي، وإثارة الفتن، والتمرد على التنظيم، وحتى الخيانة الوطنية.

وفي المقابل، تراوحت العقوبات ما بين اللوم والتقريع، وحتى الإعدام، مروراً بعقوبات المقاطعة، والحرمان من بعض الحقوق، والتكليف بأعمال النظافة، والمنع من التدخين، ونسخ الكراريس، وتجميد العضوية، والفصل من التنظيم، وعقوبة الجلد.

وبينما يرى عبد المجيد حمدان أن «المزاج والذاتية ظلت تحدد المعايير فالأحكام،»[٢١٧] فإن الأمر المؤكد - والذي أشار إليه أيضاً - أن الأشخاص الذين أوكلت إليهم مهمات إصدار الأحكام، بحكم مواقعهم، والهيئات التي تصدت لهذه المهمة داخل تنظيمات الحركة الأسيرة كانت تفتقر إلى المعرفة القانونية. ومن ناحية أخرى فإن تنظيمات الحركة الأسيرة لم تعرف جهازاً قضائياً أو هيئات قضائية متخصصة أو مستقلة. وفي غالب الأحيان، أوكلت هذه المهمة للجهات التنفيذية الإدارية المسئولة في التنظيم. وعلى سبيل المثال، فقد جاء ضمن مهمات اللجنة المركزية لحركة «فتح» في

سجن غزة المركزي «إقرار العقوبات التي تتعلق بالجلد أو التجميد أو القمع أو غير ذلك من العقوبات الأخرى،»[٢١٨] حيث أوكلت لها هذه المهمات «بصفتها لجنة قضائية وتنفيذية،»[٢١٩] واعتبرت لائحة «فتح» اللجنة المركزية أعلى سلطة تنفيذية قضائية، وأعطتها حق ممارسة القضاء وفقاً للقانون الثوري واللائحة الداخلية.[٢٢٠] وقد أكد السيد طلال خلف أنه لم تكن هناك جهات قضائية، وأن الجهات الإدارية المسئولة كانت هي التي تتخذ القرار في ما يتعلق بإصدار العقوبات.[٢٢١] كذلك أكد السيد دياب اللوح عدم وجود جهاز قضائي مستقل، وأشار إلى أن الأحكام القضائية كانت منوطة باللجنة القيادية العليا.[٢٢٢] وأكد المهندس إسماعيل ابو شنب أيضاً أن معالجة المخالفات الإدارية كانت من مهمات جهات إدارية لا قضائية.[٢٢٣] كما أكد الدكتور محمد سعيد الهندي أنه لم تكن هناك جهات قضائية مستقلة عن قيادة التنظيم، وأن القرار كان منوطاً بالهيئات الإدارية في التنظيم، وأن لجان العقوبات كانت تشكل للنظر في بعض القضايا، وكانت تنسب العقاب الذي لم يكن ينفذ إلا بموافقة الهيئات القيادية داخل الفصيل.[٢٢٤]

إن تنظيمات الحركة الأسيرة، في الغالب، لم تأخذ بمبدأ استقلالية القضاء، وذلك من باب منح القيادة التنفيذية الحق في اتخاذ كل إجراء لازم وضروري لحماية التنظيم والمصلحة الوطنية، حيث ترك للجنة المركزية في حركة «فتح» إمكانية تشكيل لجنة قضائية ثورية في الحالة التي تتطلب ذلك. لكن عملها، حسب نص اللائحة، ينتهي حال رفع توصياتها إلى اللجنة المركزية.[٢٢٥]

بينما تمر جميع العقوبات لدى الجبهة الشعبية، باستثناء عقوبتي الفصل والطرد، بمرحلتين، قرار مرتبة المتهم، ومصادقة المرتبة الأعلى. أما عقوبتا الفصل والطرد، فتمران بثلاث مراحل: توصية مرتبة المخطئ، قرار المرتبة الأعلى، مصادقة المرتبة الأعلى من التي أقرّت الإجراء.[٢٢٦]

ومع أنه لم يثبت وجود تقليد راسخ بوجود سلطة قضائية مستقلة داخل تنظيمات الحركة الأسيرة، فقد أشار السيد إسماعيل هنية إلى أنه كانت هناك لجنة تأديبية داخل الفصيل في كل مربع، وقد أنيط بها حل المشاكل واتخاذ

القرارات المناسبة، وأكد أنه كانت هناك لجنة قانونية أو قضائية عامة، وكانت تبت في المشاكل، وتتخذ قرارات ملزمة لأطراف المشكلة،[٢٢٧] وذكر السيد زهير الرنتيسي كذلك أنه كان يحدث أحياناً تشكيل لجنة قضائية أو مجلس قضاء أو لجان استشارية لهذا الغرض.[٢٢٨]

لقد نصت لائحة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان صراحة على وجود ما أسمته بـ «اللجنة القضائية»[٢٢٩] التي حددت اللائحة مهماتها... غير أنه، وعلى أهمية وجود جهة اختصاصية لمعالجة العقوبات، والتحقيق في القضايا والمنازعات، فإن الهيئة التنفيذية، ممثلة في اللجنة التنفيذية، هي الجهة التي أوكلت لها اللائحة مهمة تشكيل اللجنة القضائية، كما أن في النص إشارة إلى عدم استمرارها في الوجود حيث تقوم اللجنة التنفيذية بتشكيلها عند الحاجة لها.

ومع ذلك، فإن إشارات إيجابية هامة قد تضمنها نص اللائحة، منها اعتبار قراراتها نهائية ولازمة التنفيذ بحق أي فرد في الحركة أو قيادتها، بالإضافة للنص صراحة على «استقلالية القضاء عن أي ضغط كان»[٢٣٠] وهي إشارة مهمة من الناحية النظرية على الأقل.

وقد جاءت الممارسة العملية أحياناً لتعزز هذا الجانب. وعلى سبيل المثال، فإن القيادة الأولى لحركة «حماس»، في أحد أقسام معتقل النقب، قد أصدرت قراراً فردياً بضرب أحد أفراد الحركة بتهمة التمرد،[٢٣١] ولدى تقدم الفرد الذي نُفذت العقوبة بحقه بشكوى ضد القيادة الأولى، تم تشكيل لجنة قضائية للتحكيم، ورغم أن حكمها جاء إصلاحياً أكثر منه قضائياً، فقد أدانت اللجنة استخدام أسلوب العنف الجسدي (الضرب) أسلوباً للعقاب، سواء أصدر عن شخص مسئول، أو عن هيئة تنظيمية مسئولة، وعللت اللجنة ذلك بأن الضرب أسلوب غير معمول به في إطار الحركة داخل السجون وخارجها.[٢٣٢]

كذلك نصت اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي، ضمن صلاحيات مجلس الشورى، على تشكيل لجان قضائية تتولى مهمة التحقق في القضايا

والمنازعات المرفوعة إلى مجلس الشورى وإصدار القرار النهائي اللازم للتنفيذ بحق أي أخ في الحركة أو قيادتها، وقراراتها ملزمة للجميع. ورغم أهمية ما أكدته اللائحة من إلزامية قرار اللجان القضائية للقيادة والأفراد، ومن أن أحكامها يجب أن تكون مبنية على منهج الإسلام في تحري العدل واستقلالية ونزاهة القضاء عن أي ضغط أو توجيه، فإن اللائحة قد نصت على حل اللجان القضائية فور انتهاء عملها في بحث القضية التي شكلت من أجلها وإصدار الحكم فيها.[٢٣٣]

لقد كفلت اللوائح الداخلية لتنظيمات الحركة الأسيرة حق الاستئناف على الحكم القضائي الصادر بحق الفرد، فرغم ما نصت عليه لائحة حركة «فتح» من أنه «يجب على العضو أن ينفذ ما يقر بحقه من عقاب في حالة انتهاكه اللائحة التنظيمية، ولا يحق له رفض ذلك،»[٢٣٤] فإن اللائحة نفسها قد كفلت له هذا الحق في موضع آخر، حيث جاء ضمن حقوق العضو حقه في «أن يدافع عن نفسه أمام اللجان والهيئات التنظيمية ولجان المراقبة والتحقيق إذا اتهم أو طلب محاسبته».[٢٣٥]

كذلك ضمنت لوائح الجبهة الشعبية للعضو الصادر بحقه الإجراء الانضباطي أن يستأنف خلال أسبوعين من وقت تبليغه بالقرار طالما الإجراء الانضباطي دون الفصل أو الطرد، على أن تتخذ المرتبة المعنية قراراها حيال الاستئناف وتبلغه للمعني خلال أسبوعين من تسلمها الاستئناف، وترتفع المدة إلى ثلاثة شهور في حالتي الفصل أو الطرد. وللعضو الحق في الاستئناف للمرتبة التي أصدرت القرار، ثم للأعلى منها ثم للمرتبة الأعلى.[٢٣٦]

ورغم أن اللائحة الداخلية للإخوان المسلمين قد أكدت على استقلالية القضاء، ورغم أنها كفلت حق الاستئناف للعضو الصادرة بحقه عقوبة في حالة اعتراضه على أحد أعضاء اللجنة القضائية، أو على الحكم نفسه، إلا أنها قد أعطت اللجنة التنفيذية حق النظر في شرعية الاعتراض، ومن ثم اتخاذ الإجراء اللازم.[٢٣٧]

وإذا انتقلنا من الإجراءات الانضباطية ذات العلاقة بالمخالفات الإدارية أو السلوكية، إلى المخالفات الأكثر خطورة، وهي المخالفات في الجانب الأمني، فإن المسألة تغدو أكثر تعقيداً. فمنذ فترة مبكرة، اكتشف السجناء وجود عملاء بينهم، وأخضعوهم للتحقيق. وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٧٢، تم إعدام أحد معتقلي الجبهة الشعبية على خلفية العمالة في سجن عسقلان بعد التحقيق معه، ونزع اعتراف بالعمالة.[٢٣٨] وكان أمراً صعباً أن يتصور المناضلون أن يكون بينهم، وفي داخل السجن، عملاء مرتبطون بالعدو، فكانت ردات فعلهم وإجراءاتهم سريعة وقاسية في المراحل الأولى.[٢٣٩]

لقد أقلقت ظاهرة العمالة داخل السجون المعتقلين، حيث مارس العملاء أدواراً خطيرة عكرت صفو الحياة الاعتقالية، لذلك كانت ردة فعل السجناء عنيفة تجاه ظاهرة العمالة، فكانت التجربة مريرة وقاسية في موازنة صعبة بين حدين، الأول حماية الأسير من الاختراقات الأمنية، والآخر المبالغة في هذا الأمر بالوصول إلى ما عرف بظاهرة «الهوس الأمني».[٢٤٠]

لقد سيطر الهاجس الأمني على تنظيمات الحركة الأسيرة، ففرضت ضوابطها ورقابتها الأمنية المشددة التي نشرت أحياناً أجواء من الشك الذي تسبب في ظهور حالات من الهوس الأمني راح معها المتخصصون في شئون الأمن يفسرون الكثير من التصرفات على خلفية أمنية، وشعر معها بعض المعتقلين بأن عيون الرصد تلاحق تصرفاتهم وتضعهم في دائرة الاتهام، مما أشاع أجواء من الخوف والذعر الشديدين.

لقد اتسعت دائرة الاتهام، في ظل الشعور بالاستهداف، مما تسبب في خضوع الكثيرين لإجراءات المراقبة الأمنية، ووضعهم في دائرة الشبهة. وبتكثيف المراقبة، وفي أجواء من الشك، كان يمكن أن تتحول القرينة إلى دليل، والشك إلى إدانة. إن الأمر المؤكد أن مبالغات قد حدثت في أكثر الفترات إلى الدرجة التي جعلت البعض يرى أن مجموعات الرصد الثوري ومجموعات التحقيق داخل السجون وخارجها قد اهتدت بالقاعدة المقلوبة «كل متهم مدان ما لم تثبت براءته،» و«من البداية، تسلب هذه القاعدة حقاً أساسياً من حقوق

الإنسان، وهو حق الدفاع عن النفس، وتفنيد الاتهام، ومواجهته».[٢٤١]

لقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن المغلوب مولعٌ أبداً باقتداء الغالب.[٢٤٢] ومثل هذه المحاكاة يمكن ملاحظتها في ممارسات أجهزة الرصد والتحقيق داخل تنظيمات الحركة الأسيرة. فقد خضع أعضاء هذه الأجهزة للتحقيق داخل أقبية السجون الإسرائيلية، ومارست معهم أجهزة المخابرات الإسرائيلية وسائل غاية في القسوة. ولدى ممارستهم عملية التحقيق مع بعض الأفراد المعتقلين على خلفية الاتهام بالعمالة، مارسوا ذات الوسائل لانتزاع الاعترافات، غير أن ظروف عملية التحقيق كانت مختلفة في الحالتين. فالسجين حين يحقق مع سجين آخر، فهو لا يمتلك وقتاً كافياً لإجراء عملية التحقيق، حيث يمكن أن يهرب المخضع للتحقيق إلى إدارة المعتقل، كما يمكن للإدارة أن تكتشف العملية فتقوم بعمليات نقل وإجراءات عقاب، كذلك فإن طاقم التحقيق يشعر في العادة بعدم الاستقرار، وبمحدودية الإمكانات. لذلك، اندفع السجناء لاستخدام أدوات أكثر قسوة في صراعهم مع عامل الزمن. وفي غياب الأسس العلمية والطبية التي يمكن أن تستند إليها عملية التحقيق بحيث لا تشكل في بعض مراحلها خطراً على حياة المخضع أو سلامته الصحية. وهكذا، وضمن هذه الظروف «نمت في المعتقلات وتطورت مدرسة كاملة، لها أساليبها وقواعدها المتكاملة في الرصد، في التحقيق، في التعذيب، وفي التنفيذ أيضاً».[٢٤٣]

لقد استخدمت أجهزة التحقيق التابعة للفصائل وسائل غاية في القسوة في بعض الفترات، لاسيما تلك الفترات التي أوكلت فيها مهمة التحقيق لطواقم أو أفراد يفتقرون للخبرة الأمنية والعملية الكافية، أو تلك الفترات التي شاع فيها الهوس الأمني بين المعتقلين. فقد تحدثت بعض الوثائق الاعتقالية عن عمليات إخضاع لدى بعض الفصائل مستندة «لمجرد الشك واعتراف عميل أو ملاحظات لا تشكل إدانة أمنية»، وكذلك عن «الشروع في الضرب الوحشي... وتسييح (المرجرين) [الزبد] أو الكؤوس أو (المقاشات) [أطباق الطعام البلاستيكية] على الأجساد، والكي بالنار، وسلخ الجلود، والتمثيل بالإنسان في حياته ومماته»، وذلك «بتشويه معالم الجثث، وقذفها في جرادل القمامة».[٢٤٤]

لقد تمت عمليات التحقيق بعيداً عن ضوابط الرقابة، ووجد المحققون أنفسهم ينساقون بفعل محاكاة الإجراءات التي خضع لها المناضلون في التحقيق من قبل المخابرات الإسرائيلية من ناحية، وبضغط الوقت من ناحية أخرى، لممارسة الكثير من وسائل الضغط التي قيَّمها المعتقلون أنفسهم في فترات لاحقة أنها غير ملائمة. وعلى سبيل المثال، ففي تقييم عام لحادث إعدام اثنين من السجناء من قبل أحد التنظيمات، اتفقت حركتا «فتح» و«حماس» في معتقل النقب على ضرورة «وضع أسس تحكم قرار الاستجواب وخصوصاً توفر الأدلة»، واتفقت الحركتان على «أن الهدف من التحقيق هو الوصول للحقيقة سواء الإدانة أو البراءة»، واقترحت «حماس» تحريم استخدام وسائل الحرق بالنار، ووضع الملح في الجروح، وتسخين المرجرين [الزبد] وصبه على الجلد، وإدخال العصا في فتحة الشرج... الخ. مما يشير إلى كون هذه الوسائل مما تم استخدامه من أدوات التحقيق في مراحل من تاريخ الحركة الأسيرة.[٢٤٥] كذلك فقد أجابت لجنة الفتوى الشرعية التابعة لحركة «حماس» في معتقل النقب، بمنع استخدام عدة أساليب منها «الضرب على الوجه، والضغط على أماكن حساسة في الجسم، والكي بالنار ولعن الوالدين»[٢٤٦] مما يشير إلى شيوع استخدام هذه الوسائل في تحقيقات الحركة الأسيرة.

لقد تم اتخاذ قرار الإعدام، وتنفيذ الحكم، في بدايات تبلور العمل الأمني داخل الفصائل بطريقة لم تستند إلى أية إجراءات قانونية أو قضائية، وبشكل سريع. حيث تم انتزاع الاعترافات، واتخاذ القرار بالإعدام قبل قيام إدارة المعتقل باكتشاف ملابسات الموضوع. فقد جاء في تقارير وشهادات بعض المعتقلين: «بعض رفاقنا كان قد نفذ حكم الإعدام في حق أحد الجواسيس الذي قررت محكمتنا إعدامه، فأعدموه بمقص الحلاقة بضربه ٣٦ ضربة».[٢٤٧]

وبمثل هذه السرعة، تم اتخاذ قرارات وتنفيذها. كما أن بعض المحقَّق معهم قد لفظوا أنفاسهم الأخيرة خلال التحقيق، سواء قبل البدء بالاعتراف، أو بعد ذلك، بسبب جهل المحققين بمدى خطورة بعض الوسائل على حياة المخضع، وعدم وجود رقابة طبية ترفع يدهم في حال الخطر. مما أشاع أجواء من

البلبلة حول موت بعض المخضعين. وعلى سبيل المثال، فقد طالبت حركة «فتح» باعتبار أحد الذين حُقِّق معهم من قبل فصيل آخر، ومات أثناء التحقيق، «شهيداً للحق والعدل».[٢٤٨] كذلك فإن المعتقلين الذين أجريت معهم عمليات التحقيق، واعترفوا بالعمالة، ولم يصدر بحقهم قرار بالإعدام، تمت معاملتهم، في كثير من الأحيان بعد إيقاع العقوبة بحقهم معاملة قاسية، لاسيما من أقروا بتنفيذ فعاليات خطيرة خلال فترة ارتباطهم بمخابرات الاحتلال. فقد جاء في أدبيات حركة «فتح» حول أحد العملاء المحقق معهم «إن اللجنة المركزية – «فتح» في قلعة شهداء حمام الشط، قد اتخذت القرار بفصله من التنظيم، حيث عاش ذليلاً حقيراً مهاناً من جموع الشرفاء، حتى غادرنا دون سلام من شبل».[٢٤٩]

لقد مارست أكثر تنظيمات الحركة الأسيرة عمليات إعدام لبعض المعتقلين مع سبق الإصرار، وذلك على خلفية إدانتهم بالعمالة وارتكاب أعمال خطيرة ضد شعبهم.

وفي المراحل الأولى لتبلور العمل الأمني داخل السجون، تم إعدام عدد من السجناء، وتم التحقيق مع عدد كبير، مما أشاع أجواء من الخوف والرعب تسببت في هروب عدد من المشبوهين أو الذين أصيبوا بالرعب أو الهوس، وقد لجأ هؤلاء لحماية المخابرات وإدارة المعتقل. وعندما اتسعت ظاهرة الهروب، شعرت التنظيمات بالخلل في ممارستها، وأصبحت تلجأ للتوجيه والإصلاح بدلاً من القمع والعقاب.[٢٥٠] ووضعت التنظيمات سياسات لاستيعاب واحتواء وإصلاح من يتم التحقيق معهم بدلاً من نبذهم من الجسم الاعتقالي والتنظيمي. كما أن إجراءات الرصد والتحقيق غدت أكثر انضباطاً وعلمية.[٢٥١] ورغم أن الحركة الأسيرة بمجملها قد اتجهت في السجون المركزية بعد تجربة مريرة إلى إلغاء حكم الإعدام داخل السجون، فقد وجدت نفسها تندفع لتنفيذه مع إنشاء المعتقلات المفتوحة ودخول الآلاف من المعتقلين إليها مع ضعف في تجربتهم الاعتقالية والأمنية.

لا شك أن تنفيذ عمليات إعدام داخل السجون، وكذلك اتساع دائرة الإخضاع

وممارسة وسائل عنيفة في عمليات التحقيق، قد ارتبط بضعف الخبرة لأجهزة الأمن، وكذلك للهيئات الإدارية داخل تنظيمات الحركة الأسيرة.

ومما لا شك فيه أن التعامل مع ظاهرة العمالة قد شهد تطوراً نحو الأفضل، سواء في ما يتعلق بمسوغات التحقيق والأدلة، أو بوسائل التحقيق، أو بطريقة التعامل مع من تثبت بحقهم تهمة العمالة.

أما في ما يتعلق بإصدار قرار التحقيق، والإعدام، فقد نصت لوائح حركة «فتح» على أن «اللجنة المركزية هي الهيئة القيادية الوحيدة المسئولة عن أي تحقيق أمني أو مسلكي، وهي صاحبة الحق في تحديد كافة الإجراءات الإدارية، وصاحبة الحق في متابعة مجريات عملية التحقيق، ومن حقها إيقاف عملية التحقيق إذا كان الاستمرار فيها يشكل خطراً على أمن الشعبة [التنظيم داخل المعتقل]، أو أمن الأفراد، أو أمن العضو المحقق معه».[٢٥٢] بينما نصت اللائحة على أن إصدار عقوبة الإعدام من صلاحيات اللجنة المركزية، ولا ينفذ إلا بموافقة من القيادة في الخارج.[٢٥٣]

كذلك نصت لوائح الجبهة الشعبية أن «العقوبات الاستثنائية كعقوبة الإعدام تتم بتوصية من (ق. م. ح.) [قيادة المنظمة الحزبية] إلى قيادة الفرع، وبمصادقة (م. س.) [المكتب السياسي] عليها».[٢٥٤]

أما في ما يتعلق بحركة «حماس»، فلم تسمح بعقوبة الإعدام داخل المعتقلات، حيث أكدت الحركة في معتقل النقب أنها «وقفت موقفاً ثابتاً، وهو رفض حالات الإعدام بهذه الطريقة سواء عند «فتح» أو الجهاد أو أي فصيل آخر،»[٢٥٥] وأكدت الحركة أن موقفها واضح وجلي، وقرارها ساري المفعول في ما يتعلق بقضية القتل داخل السجون، فهي ترفض هذا، ولا تنفذه داخل إطارها. وأكدت أن «هذا الموقف والقرار ليس من إيحاءات الساعة، أو من خلال بلورته في معتقل النقب، إنما هو قرار حركي تنظيمي صدر عن حركة «حماس» الأسيرة، علاوة عن تأييد هذا القرار من الحركة في الخارج».[٢٥٦] لقد أكد السيد إسماعيل هنية أن حركة «حماس» في المعتقلات كان لديها قرار واضح جداً وملزم لكل المعتقلين بعدم تنفيذ أي حكم إعدام داخل السجن، وأن مهمة

السجون انحصرت في التحقيق وإنضاج الملفات الأمنية لمن يثبت تورطه في العمالة.[٢٥٧]

أما في ما يتعلق بإجراء التحقيق الأمني، فقد مارسته الحركة وقضت لوائحها بأن يصدر قرار الإخضاع بتوصية من اللجنة الأمنية ومصادقة من اللجنة التنفيذية أو اللجنة المركزية[٢٥٨] على اختلاف التسمية في ما بين المعتقلات.

بينما نصت لوائح حركة الجهاد الإسلامي على اتخاذ القرار بالتحقيق مع المشبوهين أمنياً أو أخلاقياً بإجماع مجلس الشورى واللجنة الأمنية، وبعد التنسيق مع الحركة في الخارج.[٢٥٩]

إن إصدار القرار بالإخضاع، أو بالإعدام، قد تم من قبل الهيئات التنفيذية داخل الفصائل، ورغم تقييد قرار الإعدام بمصادقة الجهات المسئولة خارج المعتقل، فقد تمت عمليات إعدام دون المصادقة تجاوزاً للوائح بسبب ضغط عنصر الزمن والخوف من هروب المخضع، بحيث يمكن القول بأن القرار كان يصدر عن محاكمة سريعة ضمن ظروف غير صحية.

لقد تطور اتجاه الحركة الأسيرة إيجابياً حين ذهب نحو عدم تنفيذ أحكام الإعدام داخل المعتقلات حيث لا تتوفر محاكمة عادلة وظروف صحية تضمن ثبوت الإدانة ونزاهة الحكم، حيث دار النقاش حول «ضوابط لعملية التحقيق والإعدام تتعلق بصلاحية إصدار قرار الإعدام وضوابط عملية التحقيق والوسائل الممنوع استخدامها».[٢٦٠]

وكذلك دار النقاش حول مبدأ الإعدام ذاته داخل أسوار المعتقلات، وضرورة التوجه نحو «إدانة ورفض الإعدام بين أسوار الاعتقال، والعمل على منع ذلك، اعتقالياً، من قبل فرد أو جماعة أو إطار».[٢٦١]

لقد مرت هذه التجربة بأخطاء كثيرة، سواء من حيث ممارسة التصفية الجسدية والإعدامات داخل السجون، أو من حيث استخدام وسائل تحقيق قاسية، أو من حيث وضع ملفات أمنية على أسس وهمية، أو من حيث عدم الكفاءة عند المسئولين الأمنيين، وذلك على الرغم من تهويل الاحتلال لهذه المسائل، بالإضافة

لدور العملاء في إشاعة الهوس الأمني من خلال اعترافاتهم على مناضلين آخرين شرفاء لإشاعة أجواء الشك بين المعتقلين.[٢٦٢]

«وقد حصل مراراً أن تم التحقيق مع بعض المعتقلين الذين ظهرت في النهاية براءتهم، لكن البراءة بحد ذاتها لم تكن لتنهي الآلام النفسية التي يعاني منها المتهم، إذ يكفي مجرد التحقيق مع المعتقل لأن يخلق أزمة نفسية لديه. وقد جرت العادة أن يعلم المعتقلون بأن فلاناً يخضع للتحقيق لأسباب أوجبت ذلك».[٢٦٣] وفضلاً عن ذلك، فقد أشار السيد محمد الكتري إلى أنه ربما حدثت حالات مات فيها أناس أثناء التحقيق دون ثبوت تهمة العمالة. وحرصاً من التنظيم الذي تسبب في القتل على عدم إعلان فشله، لم يكن ليجرؤ على إعلان البراءة مما تسبب في التشويه بالإضافة لقتل النفس.[٢٦٤]

وفي تقييمه لهذه التجربة، أكد السيد سفيان أبو زايدة أنه كانت هناك أخطاء كثيرة، وأشار إلى أن أشخاصاً قد أدلوا باعترافات كاذبة تحت العنف الشديد، وتبين، في ما بعد، أن اعترافاتهم غير صحيحة، وأن أحداً لم يكن ليعيد إليهم حياتهم التي أخذت منهم، إما بقرار، أو لأنهم توفوا تحت التعذيب. وإن الوعي الأمني لعلاج هذه المسألة لم يتطور إلا في فترات متأخرة من تاريخ الحركة الأسيرة.[٢٦٥]

إن التقييم العام لهذه المسألة يشير إلى عدم وجود نصوص قضائية كافية تعالج هذا الموضوع، وعدم اختصاص جهة قضائية بمتابعته، بالإضافة لخضوعه لتقييم الأشخاص وظروف الاعتقال في كل مرحلة، حيث أعدم أشخاص لأسباب أمنية، بينما لم ينفذ نفس الحكم على آخرين حين توفرت نفس الأسباب. كما خضع متهمون لعملية التحقيق دون توفر أدلة كافية تستدعي استجوابهم، حيث بقيت كل هذه المسائل خاضعة لتقدير جهات الاختصاص في اللجان الأمنية للفصائل والهيئات التنفيذية فيها.

لقد شكلت طريقة التعامل مع مسألة المشبوهين بالعمالة أخطر مساس بالديمقراطية وحقوق الإنسان داخل المعتقلات، إذ تسبب التعامل مع المناضلين

على أساس الشبهات بانتهاك الكثير من حقوقهم، وتتبع عوراتهم وأسرارهم. وأوقع ذلك ظلماً بعدد من الأشخاص، وأثر بشكل كبير على سلامة الأجواء داخل الحركة الأسيرة، وتسبب في عدم الشعور بالأمن، ووضع قيوداً خطيرة على تحركات المناضلين وممارساتهم الحياتية.

ورغم الأدوار الخطيرة التي مارسها العملاء داخل السجون، والتي تسببت في شعور المعتقلين بالخطر من وجود مثل هؤلاء بينهم، فإن هذا ليس كافياً لتبرير الكثير من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها أجهزة الأمن في التنظيمات حين بالغت في الرصد والتحليل، أو حين مارست أساليب التعذيب، أو حين اتخذت التنظيمات الأسيرة قرارات الإعدام. ومع ذلك، فإن التطور الذي مرت به معالجة هذا الموضوع يعتبر مؤشراً مهماً في الاتجاه الإيجابي، سواء من حيث وقف عمليات الإعدام، أو من حيث التخفيف من حدة أساليب التعذيب أثناء التحقيق، أو من حيث الضوابط التي تمت صياغتها لمحاصرة ظواهر الاتهام للأبرياء دون أدلة كافية.

سادساً: الرقابة والمساءلة

لا شك أن توفر آلية للمحاسبة والرقابة يمكن أن يحول دون حدوث أخطاء قاتلة، وأن يخفف، بشكل عام، من حجم الخلل. وفي ما يتعلق بفصائل الحركة الأسيرة، فقد عرفت لغة التقارير الدورية التي قدمتها القيادة التنفيذية للهيئات الشورية والمؤتمرات الحركية، كما عرفت تقارير القيادة على القاعدة التنظيمية. وعلى سبيل المثال، فقد نصت اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي على ضرورة قيام مجلس الشورى بعرض برامج عمل اللجان بعد اعتمادها، وكذلك تقارير اللجان الشهرية على القاعدة التنظيمية.[٢٦٦]

ومع أن هذه التقارير لم تكن كافية لتوفير عملية رقابة فعالة، غير أن إشارات مهمة يمكن رصدها على هذا الصعيد. وعلى سبيل المثال، فقد تضمن التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة الشعبية في سجن غزة المركزي

تقييماً للمرحلة من ١٩٨٤ وحتى أيار/مايو ١٩٩٤. وقد ظهرت في صفحات التقرير، التي بلغت قرابة مائة صفحة، تقييمات جريئة ومهمة لتلك المرحلة. فقد تحدث التقرير عن نظرتين متعارضتين، إحداهما اهتمت بالخصائص الفردية، والثانية تعاملت مع الخصائص من زاوية تفعيلها بما يخدم المنظمة وتطورها من خلال الوعي العميق لعلاقة الخصائص بالواقع المادي. وأشار التقرير إلى أن النظرة الأولى انطلقت من تطبيق النظام والانتظام، وبأي شكل، حتى لو تطلب الأمر الحكم بالحديد والنار. والسيطرة الفردية المطلقة على كل مقاليد السلطة. وأكد التقرير أنه «في محاكمة صارمة لحقبة تاريخية سيظهر بجلاء إلى أي مدى فقدت منظمة غيفارا [تسمية أطلقتها الجبهة الشعبية على المنظمة في سجن غزة المركزي] حتى سماتها الكفاحية جراء هذه النظرة العقيمة». وأشار التقرير إلى تصدّر بعض القادة الذين لا يعرفون من المسئولية والموقع إلا لغة السلطة ولغة القرار والإجراء مما أثار في أوساط القاعدة «الهلع ومشاعر الحقد والكراهية للانتماء والمنتمين. ولا غرابة أن تتحول الصلاحيات في يد مثل هؤلاء القادة إلى سيف حاد موجه إلى صدور من يحاول الوقوف في طريق هذه القبضة المسئولة، وأن يجاهر ويبدي رأياً أو نقداً جريئاً».[٢٦٧]

إنه لا يقلل من أهمية هذا التقرير الجريء، والذي يتضمن محاكمة واضحة لحقبة تاريخية سوى أن هذا التقرير يعالج ماضي المنظمة ولا يعالج حاضرها في تلك الفترة. ومع ذلك، فإنه تقرير مهم في ما يتعلق بفكرة النقد الذاتي والتقويم.

وفي جانب المحاسبة العملية للقيادة، فقد تركت لوائح الجبهة الشعبية للجماعة «استبدال مسئول الخلية كل ثلاثة أشهر إذا أقرت أنه لا يقوم بواجباته، أو خالف البرنامج الذي انتخب على أساسه، أو وقع في أخطاء وتجاوزات تستدعي ذلك».[٢٦٨]

كما نصت وثائق الجبهة الشعبية على حق الخلية في «محاسبة مسئولها، واتخاذ توصية عقوبة بحقه ورفعها لـ (ق. ر.) [قيادة الرابطة] لإقرارها إذا كان الخطأ أو التصور أو المخالفة على صلة بعلاقته التنظيمية مع خليته».[٢٦٩]

كذلك، فإن مجلس الشورى في حركة «حماس» قد مارس دوراً مهماً في مجال المحاسبة للهيئات التنفيذية. وربما كان من أبرز الأمثلة على قدرة المجلس على المحاسبة في بعض الفترات ما جاء في أحد تقارير الحركة من أن مجلس الشورى قد أخذ على الأمير العام للقلعة [مصطلح تطلقه «حماس» على القسم من أقسام معتقل النقب] عدة مخالفات لروح الشورى والعمل الجماعي واللوائح، وأن الأمير عرض استقالته إذا ما رأت أغلبية مجلس الشورى ذلك، وأشار التقرير إلى استقالة الأمير فعلاً على هذه الخلفية وإجراء انتخابات جديدة.[٢٧٠]

كذلك أكد السيد دياب اللوح أن عملية تقييم شاملة لمجمل مجريات الأمور كانت تجري كل ستة شهور، حيث كانت تعقد جلسات مكثفة لتقييم الأوضاع الثقافية والأمنية والمالية والاجتماعية.[٢٧١]

إنه ورغم ما ورد من نصوص كثيرة في اللوائح التنظيمية لفصائل الحركة الأسيرة حول مبدأ النقد الذاتي، وحق توجيه النقد للقيادة وحق الهيئات الشورية والمؤتمرات الحركية في مساءلة القيادة ومحاسبتها، فإن التقييم العام لهذه التجربة يشير إلى أنه لم يتوفر نظام فعال لعملية المساءلة، إذ ظل الأمر محصوراً في الاطلاع على التقارير وإبداء الملاحظات من قبل الهيئات الشورية والمؤتمرات الحركية، بينما انحصر دور القاعدة في عملية المساءلة في الاستفسار، أو إبداء الرأي، أو رفع الاقتراحات للجهات القيادية المسئولة.

سابعاً: المساواة في الحقوق والواجبات

إن مفهوم الديمقراطية في الجانب السياسي لا يمكن فصله عن الوجه الآخر المتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي. ودون حدوث هذه الموازنة والالتحام تصبح قضية الديمقراطية بلا مضمون، ذلك أن القيادة تكتسب شرعية لوجودها وممارسة سلطاتها إذا قبلت أغلبية الأفراد بحكمها والخضوع لقراراتها، وإن مثل هذا الرضا بالقيادة، والخضوع لقراراتها، يتحقق حين تلتقي أهداف الطبقة القيادية بأهداف الجماعة التي تقودها. إن قبول الأفراد بسلطة القيادة

المرشحين (الحلقات)، وهي الخلايا التي يتم فيها تمليك العضوية. وقد منح الأعضاء المتدربون كامل الحقوق، وألزموا بالواجبات كافة، أسوة بعضو الخلية الحزبية باستثناء حقي الترشيح والانتخاب، حيث يبدأ العمر التنظيمي للفرد منذ قبوله عضواً مرشحاً للحزب، غير أنه لا يتملك حق الترشيح والانتخاب إلا بتمليكه العضوية.[٢٨٠]

كذلك فقد ميزت جماعة الإخوان المسلمين في عضويتها بين صنفين من الأعضاء «الأخ النصير» و«الأخ العامل»، وقد ساوت لوائحها بين الصنفين اللذين يمثلان قاعدة الحركة في جميع الحقوق والواجبات، بما في ذلك حق الانتخاب، وميزت بينهما في حق الترشيح لعضوية مجلس الشورى، حيث منحته للأخ العامل دون الأخ النصير.[٢٨١]

كذلك ميزت جماعة الإخوان بين الأعضاء المنتظمين في الجماعة قبل دخولهم السجن، وبين المنتظمين فيها بعد دخولهم السجن في ما يتعلق بقرار الإخضاع للتحقيق. حيث اشترطت إجراء التحقيق مع العضو المنظم قبل دخوله السجن بمصادقة قيادة الخارج على قرار الإخضاع، وذلك على الرغم من تجاوز هذا الشرط في مراحل لاحقة، حيث جرت عمليات تحقيق في سجن عسقلان وغيره مع أعضاء منظمين من الخارج بتجاوز هذا الشرط.

ثامناً: الحريات

لقد استندت الديمقراطية، كما هي في نموذج الدولة العصرية، على مبدأي الحرية والمساواة. وبغض النظر عن حدود الحريات التي يسمح بها النظام الديمقراطي، وعن تقاطع حريات الأفراد بحريات الجماعة، وعن التقاطع الذي يمكن أن ينشأ بين الحرية والفوضى في حال انتفاء ضوابط تضبط حريات أفراد الجماعة ضمن إطار يحقق أهدافها ولا يؤذي مصالح المجموع، فإن مسالة الحريات، لاسيما في الجانب الفكري والسياسي تكاد تكون من أهم مضامين الديمقراطية. وفي ما يتعلق بفصائل الحركة الأسيرة، فربما يحسن

دراسة موقف فصائل الحركة الأسيرة من هذه المسألة من خلال عناوين ثلاثة:

أ - حرية الانتماء

بحكم ظروف الاعتقال، وحيث إن غالبية مجتمع المعتقلين هم أفراد منتمون بحكم اعتقال معظمهم على خلفية مقاومة الاحتلال من خلال فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العاملة داخل أو خارج مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية... لذلك فإن انتماء المعتقلين، في الغالب، كان محدداً بمجرد انضمام السجين لركب الحركة الأسيرة، وإن كان قطاع غير المنتمين قد اتسع مع اندلاع الانتفاضة التي مثلت حركة شعبية واسعة.

ونظراً للضوابط الأمنية والإدارية التي فرضتها تنظيمات الحركة الأسيرة، وألزمت عناصرها بها، فقد وجدت هذه الفصائل ضرورة لضبط غير المنتمين. ولذلك ألزمت جميع المعتقلين غير المنتمين بالعيش تحت مسئولية أحد الفصائل الاعتقالية، بحيث يمكن القول إنه لم يكن هناك معتقلون خارج الانتماء التنظيمي الكامل، أو المسئولية الإدارية والأمنية للفصائل، وقد عاش هؤلاء ملتزمين بأنشطة وبرامج ولوائح التنظيمات التي قبلوا العيش تحت مسئوليتها.

وعلى سبيل المثال، فإن الأفراد ذوي الاتجاه الإسلامي من غير المنتمين يختارون العيش مع أحد التنظيمين اللذين تتشكل منهما الجماعة الإسلامية [«حماس»، والجهاد الإسلامي في فلسطين] «ولا يجوز أن يمثل أي فرد مسلم خارج هذين الإطارين. وله الخيار، إما الانتماء التنظيمي لهذا التنظيم أو ذاك، أو الانتماء للإطار العام لهذا التنظيم أو ذاك».[٢٨٢] وقد أعطت الجماعة الفرد غير المنتمي فرصة العيش في غرف الجماعة مدة شهر واحد دون انتماء، بحيث يتم تخييره بعد ذلك ليحدد الحركة التي يرغب في العيش تحت إطارها.[٢٨٣]

كما أن جماعة الإخوان المسلمين نفسها كفصيل ضمن الجماعة الإسلامية لم تقبل بوجود أفراد غير منتمين، واشترطت للمعتقل الراغب في العيش تحت مسئوليتها الالتزام الكامل ببرامجها وضوابطها داخل المعتقل. وقد حددت مدة قبولها بوجود أخوة لا انتماء لهم، ويرغبون في العيش داخل إطارها،

وتحت مسئوليتها، كل حسب وضعه، وبالشروط التي يتم الاتفاق عليها بشهرين يقرر بعدهما الأخ المستضاف أي تنظيم يريد الالتزام به.[٢٨٤]

كما حددت حركة الجهاد الإسلامي المدة المتاحة للمعتقل الراغب في العيش تحت مسئوليتها، وفي إطارها، وبالشروط التي يتفق عليها مع مجلس الشورى بشهرين، بعدها يقرر المستضاف مع أي تنظيم يريد الالتزام.[٢٨٥]

ومثل هذه السياسة كانت سائدة لدى جميع تنظيمات الحركة الأسيرة، وذلك من باب عدم إضعاف قدرة التنظيم على الإلزام وتنفيذ تعليماته الإدارية والأمنية.

وإلى جانب ذلك، فقد حاربت التنظيمات ظاهرة عرفت باسم «الانفلاش»، وهي ترك العمل التنظيمي، ومحاولة الخروج من التنظيم، لاسيما في نهاية السبعينات وكذلك في الثمانينات. فقد نصت لائحة «فتح»، ضمن المفاهيم الأساسية، على «الإيمان بقدسية العضوية الحركية، والتصدي لكل أساليب الانفلاش والتهرب، ومقاومتها بكل حزم وقوة».[٢٨٦] وجعلت ضمن واجبات العضو المحافظة على عضويته ومقاومة كل المحاولات للانفلاش، وبررت ذلك بأن «الانتماء أمانة، والانفلاش خيانة».[٢٨٧]

إنه وبغض النظر عن مبررات مثل هذه القوانين الصارمة التي تجبر الفرد على الاستمرار في الانتماء التنظيمي، فإن الخطورة تكمن في اعتبار مسألة الخروج من التنظيم تقع في إطار الخيانة الوطنية. إذ إن هذه النظرة قد تسببت في تشويه مناضلين لمجرد عدم رغبتهم في الاستمرار في انتمائهم التنظيمي. وقد أشارت جبهة النضال الشعبي صراحة إلى أنها تضع مسألة الانفلاشات في دائرة الشبهات، وبررت ذلك بأنها «تقود إلى التسيب وإعطاء العدو فرصة اختراق صفوف المعتقلين».[٢٨٨]

وقد تعارفت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على مجموعة من الضوابط أصبحت، في ما بعد، عرفاً داخل الحركة الأسيرة بغض النظر عن مدى قناعة جميع الفصائل. غير أن هذه الضوابط أصبحت تحكم موضوع الانتماء داخل الحركة الأسيرة، وأهم هذه الضوابط:

١- الضربة وملحقاتها للتنظيم: ويقصد بذلك أية عملية اعتقال لمجموعات من أي فصيل من الفصائل، وهي ما يطلق عليه اعتقالياً مصطلح (الضربة). فإن جميع المعتقلين على ذمة هذه الضربة، سواء أكانوا ينتمون لنفس الفصيل، أو كانوا غير منتمين، وجرى اعتقالهم لتقديمهم بعض الخدمات، أو كانوا من فصيل آخر، وساهموا في نشاطات أو خدمات لها علاقة بالقضية، فإن كل هؤلاء ملزمون بالانتماء للفصيل المسئول عن هذه المجموعات، بغض النظر عن التزاماتهم أو قناعاتهم في الخارج.

٢- الانتماء لأية لجنة من اللجان الجماهيرية ذات العلاقة بفصيل ما يُلزم أفراد هذه اللجان بالانتماء للفصيل الذي اعتقلوا على ذمة اللجنة ذات العلاقة به.

٣- الفرز الأول في السجون المركزية أو المعتقلات الأساسية، كالنقب مثلاً، ملزم للسجين ولجميع الفصائل. بمعنى عدم جواز تغيير الانتماء كلما رحل المعتقل إلى سجن جديد.[٢٨٩]

وقد جرى تبرير هذه القيود على حرية الانتماء والانتقال بين الفصائل بالمبررات التالية:

أولاً: ثبت أن بعض الحالات التي كانت تنتقل من فصيل إلى فصيل كانت مدفوعة من المخابرات لأجل إحداث بلبلة وشقاق داخل فصائلها،[٢٩٠] وكذلك لتغذية المشاكل بين الفصائل.[٢٩١]

ثانياً: تخوف التنظيمات من أنه لو كانت هناك حرية مطلقة في الانتقال بين الفصائل لأمكن انهيار الأطر التنظيمية، ولتسبب ذلك بعودة روح الشللية، وتخوفها من انهيار الجدار أو الهيبة التنظيمية.[٢٩٢]

ثالثاً: الرغبة في الحيلولة دون التسبب بمشاكل بين الفصائل.[٢٩٣]

رابعاً: حرص الفصائل على مواجهة روح التفلت وعدم الانضباط التنظيمي، نظراً لكون الرغبة في الانتقال لدى بعض الأفراد مستندة لعدم الاستعداد لاحتمال الحياة التنظيمية داخل فصائلهم، والرغبة في الانتقال إلى حياة تنظيمية أقل انضباطاً.[٢٩٤]

خامساً: الحفاظ على الأسرار التنظيمية التي يمتلكها الفرد لتبقى داخل التنظيم.[٢٩٥]

سادساً: كثير من المعتقلين حديثو الانتماء لتنظيماتهم، ولا يعرفون شيئاً عنها. وقد جاء انتماؤهم لفصائلهم بدافع الحرص والحس الوطني. هم أرادوا فقط أن ينتموا لأول تنظيم يقابلهم في حياتهم، وبسبب وجود محاولات للاستقطاب والتنظير، رغبت الفصائل في وضع بعض الإجراءات للحفاظ على العضو، لاسيما حديث الاعتقال، حتى يتعرف على المجتمع الجديد الذي انتقل للعيش فيه.[٢٩٦]

سابعاً: مواجهة عنصر الاستقطاب والتنظير من تنظيم على تنظيم آخر بوضع بعض الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على الأعضاء داخل تنظيماتهم[٢٩٧] باعتبار ذلك مواجهة لعمليات التحريض والاستقطاب.

ولفترة طويلة من تاريخ الحركة الأسيرة، وحتى بدء الانتفاضة الفلسطينية، وفصائل الحركة الأسيرة، داخل المعتقلات، حيث الثقل الأكبر لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، لا تسمح للمناضلين بتغيير انتماءاتهم. وقد تضمنت أكثر لوائح التنظيمات ووثائقها نصوصاً واضحة بهذا التوجه. وعلى سبيل المثال، أكدت وثائق جبهة النضال الشعبي أن «على العضو، مهما كانت قناعاته التنظيمية البقاء داخل صفوف فصيله، إلا في الحالات التي يتوصل فيها التنظيم إلى قناعة بعدم جدوى مواصلة العضو بين صفوفه.»[٢٩٨] وذلك رغم ما نصت عليه وثائق جبهة النضال الشعبي من تأكيدها على حق المناضل في اختيار واعتناق الأفكار التي يؤمن بها، وشجبها لممارسة أية ضغوط عليه، ومحاولة اضطهاده.

كذلك أكدت حركة «فتح»، في معتقل النقب، أن مؤسسات حركة «فتح»، في الخارج، قد أصدرت قراراً يقضي «بمنع التحويل للاتجاهات الخارجة عن إطار م. ت. ف.»[٢٩٩] وأكدت أنها في قلعة الشهيد أبو يوسف النجار [قسم (د) في معتقل النقب] ملتزمة بهذا القرار، غير أنها تبدي استعدادها لقبول أية

حالات ترغب بالتحويل والالتحاق بحركة «فتح»، على أن تتوفر لها شروط النقاء الأمني والأخلاقي.[٣٠٠]

لقد اعتبرت التنظيمات الفلسطينية داخل الحركة الأسيرة أن حدود الفصيل كالحدود الجغرافية بين الدول، ورأت أنه من غير اللائق أن يترك الفرد فصيله داخل أسوار السجن.[٣٠١] وفي فترة مبكرة من تاريخ الحركة الأسيرة، تعرض بعض المعتقلين للعنف بسبب رغبتهم في تغيير انتمائهم، وذلك خلال فترة السبعينات،[٣٠٢] وربما في مطلع الثمانينات كذلك. وقد أشار الدكتور محمد سعيد الهندي إلى حدوث بعض ممارسات الضرب والقمع بدل الحوار لمنع الفرد من التحويل من فصيل لآخر. ومن الجهة الأخرى محاولة إعطاء امتيازات معينة لعناصر التنظيم لمنع انتقالهم من فصيل لآخر.[٣٠٣] كذلك، فقد ذكر السيد عبد الحق شحادة أنه قد تمت في سجن جنيد «معاقبة كل من ادعى أنه مؤيد لظاهرة الانشقاق [على خلفية الانشقاق الذي حدث في لبنان داخل حركة «فتح»]...» بينما أشار إلى «عدم توفر الرغبة عند الأخوة في الهيئة التنظيمية [في سجن عسقلان] لحسم ظاهرة الانشقاق عن طريق اللجوء لاستعمال العنف الثوري».[٣٠٤] كما أشار الدكتور عبد الستار قاسم إلى أنه قد وصل الأمر إلى مستوى منع الفرد من الانتقال إلى فصيل آخر بالقوة، وإجباره على البقاء في كنف فصيل لا يشعر بالود تجاه أعضائه، أو بالانسجام مع أطروحاته الفكرية، مما يجعل حياته صعبة وحرجة. وأشار إلى أنه قد وجهت في بعض الأحيان اتهامات باطلة ضد الشخص الذي يرغب في تغيير انتمائه بهدف تشويه صورته وسمعته.[٣٠٥]

لا شك أن مثل هذه القيود على حرية الانتماء تتناقض مع أبسط قواعد الديمقراطية وحرية الفكر. إذ كيف يمكن إجبار مناضل ينتمي لفصيل ما على الانتماء طيلة فترة اعتقاله، التي قد تمتد لسنوات طوال، لفصيل آخر، لمجرد أنه جاء في ملحقات ضربة لهذا الفصيل، رغم خلافه السياسي والفكري معه؟ وكيف يمكن أن يحجر على مناضل، حدث تطور في قناعاته الفكرية أو السياسية، التحويل إلى تنظيم آخر يتوافق في طرحه مع قناعاته وأفكاره الجديدة؟

إنه لا تكفي لتبرير مثل هذه المخالفة لحق الإنسان في الانتماء للتنظيم الذي يقتنع بصوابية أفكاره المبررات الأمنية التي طرحتها التنظيمات، والمتعلقة بثبوت قيام المخابرات بدفع بعض العملاء للتحويل من فصيل لآخر بهدف إثارة المشاكل بين الفصائل، أو غير ذلك من المبررات الأمنية أو التنظيمية. لقد اضطر بعض المناضلين للعيش سنوات طوال في أجواء نفسية غاية في التوتر بسبب اضطرارهم لكبت قناعاتهم وأفكارهم ضمن إطار لا يسمح لهم بالتحويل إلى غيره.

لقد رأى السيد عبد المجيد حمدان في هذه القيود «محاولة استنساخ نظم تستهدف تجميد قناعات التنظيم، وتمنع تطورها، صعوداً أو هبوطاً، وتشريع سلسلة من العقوبات تتناسب شدتها طردياً مع الموقع من درجات المسئولية...» واعتبرها «مسألة تحتاج لأكثر من دمغ الطرف، فصيل، تنظيم، حزب، المنفذ بانتهاك حق مقدس من حقوق الإنسان، كانت ما كانت قاسية النعوت الملحقة بكلمة انتهاك». واعتقد أنه «لا ضرورة للمزيد من الإيضاح بأن أحزاباً، أو فصائل، تقبل على نفسها تطبيق نظام كهذا على عناصرها، هي بالضرورة غير قادرة على التفكير»، فضلاً عن «إرساء قواعد ديمقراطية سليمة.»[٢٠٦] وأشار إلى أن أجهزة الرصد الثوري التابعة للتنظيمات قد تجاوزت مهمتها التي أنشئت من أجلها، وهي مراقبة تحركات من دارت حولهم شبهات، وتبين أوجه الضرر المحتمل إيقاعه ومحاصرة هذا الضرر، وتطورت وبدافع من تراكم التعبئة بين الفصائل وضد بعضها إلى أجهزة أمن سياسية، حيث وضعت ضمن مهماتها رصد عناصر الفصيل وتحركاتهم.[٢٠٧]

لقد عرف المعتقلون مصطلح «الفرز» و«التخيير»، وهو يعني اختيار المعتقل لفصيل ما ضمن القيود والضوابط التي أشرنا إليها. حيث تعارف المعتقلون أنه بمجرد وصول المعتقلين للقسم فإنهم يتركون ملابسهم وأغراضهم، ويدخلون أول غرفة أو خيمة. وقد تعارف المعتقلون على تسمية هذه الخيمة «خيمة الفرز»، وهناك يقف شاب من حركة «فتح» ليعطي نبذة عن أسماء الفصائل الموجودة على الساحة السياسية، ويطلب من المعتقلين الجدد أن يحدد كل

شخص منهم الإطار الذي يرغب في الانتماء إليه، أو يريد العيش معه.[٣٠٨]

ونظراً لموقف فصائل منظمة التحرير من القوى الإسلامية بسبب عدم انضوائها تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، فإن الحركات الإسلامية ظلت لفترة طويلة في أكثر السجون محرومة من المشاركة في عملية التخيير، التي كانت تتم بحضور ممثلين عن الفصائل في خيمة الفرز في المعتقلات المفتوحة، أو ممثلين عنها من المعتقلين العاملين في النظافة، أو في مرافق العمل في السجون المركزية. ولذلك، فقد كانت عملية «الفرز» أو «التخيير» لفترة طويلة تتم في غياب الحركات الإسلامية، الأمر الذي جعلها تعترض أحياناً على نتائجها، مما أثار عدة مشكلات. وعلى سبيل المثال، فقد حدثت مشكلة في سجن شطة، خلال شهر مارس ١٩٩١، بين الجماعة الإسلامية وحركة «فتح»، بسبب عدم السماح بإخراج عامل من الجماعة لإشراكها في عملية التخيير.[٣٠٩] وقد اعتبرت حركة «فتح» في بعض السجون أن مشاركة التنظيمات الإسلامية في عملية التخيير ليست حقاً لهذه التنظيمات، طالما ظلت خارج إطار المنظمة.[٣١٠]

غير أن هذه المسألة قد تم تجاوزها في بعض السجون حين قبلت «فتح» بأن يتم التخيير من قبل ممثلي اللجنة النضالية – وهي تضم ممثلين عن فصائل منظمة التحرير – بوجود ممثلي حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي.[٣١١]

وثمة مسألة مهمة تتعلق بموضوع الانتماء، فقد حدث صراع بين الفصائل حول محاولة الفصائل استقطاب عناصر واستمالتها من فصائل أخرى بوسائل مختلفة، منها محاولات الإقناع والتنظير، ومنها محاولات الضغط والترهيب، ومنها محاولات الإغراء والترغيب. ونظراً لمحدودية عدد المعتقلين، وتأثير العدد على توزيع مرافق العمل والتركيبة السكنية، فقد تسببت هذه المحاولات في صراعات وخلافات حادة بين الفصائل. وفي محاولة للحيلولة دون نشوء هذه الصدامات على خلفية محاولات الاستقطاب، فقد توصلت الفصائل إلى مواثيق بمنع ومحاصرة وإدانة هذه الممارسة. وعلى سبيل المثال، فقد أكدت جبهة النضال الشعبي أنها «ضد الاستقطاب، ومع حرية الاعتقاد».[٣١٢]

وقد لجأت الفصائل لسياسة أخرى، أشار إليها السيد عبد المجيد حمدان، «فلمواجهة ظاهرة الاستقطاب، وحماية العناصر، والحفاظ عليهم، لجأت الفصائل إلى إقامة سلسلة من الأسوار العازلة حول نفسها. وتمثلت هذه الأسوار في كراسات التعبئة التثقيفية، حيث الجهد الرئيسي في صياغتها... انصب في أكثريته على تشويه الفصائل الأخرى».[٣١٣]

وثمة وسيلة أخرى أكثر خطراً، وهي المتعلقة بتشويه الأفراد الذين يفرضون على تنظيمهم، بحكم الإصرار والقدرة على المواجهة، السماح لهم بالتحويل. حيث تعرض البعض للتشهير من خلال بيانات تنظيمية، مما شكل رادعاً للكثيرين عن التفكير بالتحويل من فصائلهم. والذي يطالع رسائل تنظيمات الحركة الأسيرة وتقاريرها لا يصعب عليه أن يعثر على الكثير من هذه الممارسات. وعلى سبيل المثال، فقد أشارت حركة «حماس» إلى التشهير بسبعة أشخاص في تعميم من قبل أحد التنظيمات بسبب تحولهم لحركة «حماس»، بالإضافة لتضمن التعميم الدعوة لمقاطعة تنظيم «حماس» في المعتقل.[٣١٤] كذلك أشارت الحركة إلى حدوث صراعات دموية ومشاكل على خلفيات عمليات تحويل بين الفصائل تبعتها بيانات تشكك أمنياً فيمن يتسبب في افتعال هذه المشاكل والصراعات.[٣١٥]

ومثلما جاءت القيود التي وضعت على حرية الفرد في الانتقال من فصيل لآخر نتيجة لمشاكل التنظير والاستقطاب وغيرها، فقد تسببت هذه القيود في مرحلة متأخرة في مشاكل أكبر، حيث كثر عدد المعتقلين الذين جاء انتماؤهم خارج السجن بدافع العاطفة الوطنية، والرغبة في العمل الوطني مع أي فصيل، رغبة في تفريغ هذا الاندفاع العاطفي نحو أداء الواجب. وفي ظل الانتفاضة، تزايد عدد المعتقلين الذين لم ينتموا على أسس فكرية ولا على قناعات سياسية بخط التنظيم وأطروحاته السياسية.

ومن ناحية أخرى، مرت الفصائل بتجربة من العلاقات الإيجابية، سمحت لها بتخفيف القيود على حرية الانتقال بين الفصائل. حيث أشار المهندس إسماعيل أبو شنب إلى أن هذه القيود «قد خففت، ووضعت في إطارها الصحيح، ولم

يعد هناك تعقيد في المسألة منذ العام ١٩٩٢. فمن أراد أن يختار فصيلاً عن قناعة فكرية، فإنه يستطيع أن يقنع فصيله ويذهب».[٣١٦]

لقد تجاوزت فصائل الحركة الأسيرة في السنوات الأخيرة كثيراً من القيود التي فرضتها على حرية الانتماء، وذلك بعد أن وجدت تنظيمات الحركة الأسيرة نفسها مضطرة لإيجاد طريقة للتعامل مع اتساع ظاهرة الراغبين في التحويل، لاسيما أولئك الذين التزموا بها دون أن يعرفوا شيئاً عنها، وذلك أثناء فترة الانتفاضة التي كانت سبباً في دخول عشرات الآلاف من المعتقلين إلى السجون والمعتقلات.

لقد أثمر التحسن في علاقات الفصائل ببعضها البعض، في السنوات الأخيرة، صياغة أعراف بين الفصائل في المعتقلات المفتوحة (النقب مثلاً) تسمح للمعتقل بالتحويل بعد ثلاثة أيام من تقديم الطلب في حالة فشل محاولات إقناعه بالعدول عن طلبه. ومع ذلك، فقد حدثت مشكلات على خلفية التحويل، وذلك بسبب التذرع بأسباب أمنية، أو بوجود مشاكل تنظيمية مع العنصر الراغب في التحويل، لمنع إتمام العملية. وعلى سبيل المثال، فقد حدث صدام دموي بين أفراد حركتي «فتح» والجبهة الشعبية على خلفية رغبة شاب من الجبهة الشعبية بالتحويل إلى حركة «فتح»، وذلك في ١٩٩٤/٢/١٣.[٣١٧]

كما ظلت الفصائل تتذرع بتعرض العنصر الراغب في التحويل لعمليات تحريض واستقطاب. وبذلك ترفض السماح له بالتحويل لأطول فترة ممكنة. وعلى سبيل المثال، فقد تذرعت حركة «فتح» بعدم السماح لأحد عناصرها بالتحويل إلى «حماس» برفضها رفضاً تاماً أن يتم تحويل أي مناضل من اتجاه إلى اتجاه آخر نتيجة لمشاكل له مع اتجاهه، أو نتيجة تأثير عليه أو استقطاب أو تحريض.[٣١٨]

وحيث إن العنصر الراغب في التحويل كان يخضع لعملية شحن مستمرة باتجاه عدم التحويل، ولعملية ترغيب شديدة، ومحاولات إقناع أحياناً بمنطق، وأحياناً بعاطفة، أو بالترغيب وربما بالترهيب، كما كان يخضع لمحاولات تأثير من جهة الفصيل الذي يرغب في الانتقال إليه، وذلك إذا سنحت فرصة. فقد

كان الأمر يتطلب أحياناً الاقتراح من إحدى الجهتين بوضعه تحت المسئولية الاعتقالية العامة، أو عند فصيل ثالث، حتى تنقضي فترة الأيام المتفق عليها. وعلى سبيل المثال، فقد اقترحت «حماس» وضع أحد عناصرها تحت المسئولية الاعتقالية العامة، قبل انقضاء المدة المحددة بأربع وعشرين ساعة،[٣١٩] غير أن «فتح» قد احتجت على هذا الطلب.[٣٢٠]

ورغم أن القوى الإسلامية في المعتقلات حاولت دائماً التأكيد على أنها لا تؤمن «بفرض رأيها على الآخرين بالقوة، وأنها منفتحة على قضايا التحويل، وترك المجال أمام الاختيار الحر المباشر من جانب كل المعتقلين للإطار الذي يحبون أن يعيشوا في ظله،»[٣٢١] ورغم أن الحركات الإسلامية قد تعاملت بشكل أكثر مرونة في ما يتعلق بهذه المسألة، إلا أن السماح بالتحويل بين جناحي الجماعة الإسلامية كان أصعب من السماح بالتحويل إلى خارجها، حيث إن العنصر الراغب في التحويل بين جناحي الجماعة مؤمن بالفكر الإسلامي بشكل عام. ولذلك، لا يجد كلا التنظيمين مبرراً كافياً لتسهيل عملية تحويله، حيث الخلافات الفكرية والسياسية بين التنظيمين محدودة.

وعلى سبيل المثال، فقد تضمنت مجموعة رسائل،[٣٢٢] بدأت في منتصف شهر أيار/مايو١٩٩١، بين حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي في سجن غزة مساجلات حول قضية رغبة أحد أفراد الجهاد الإسلامي بالانتقال إلى حركة «حماس»، وانتهت هذه المساجلات بالسماح له بالتحويل في نهاية شهر آب/ أغسطس ١٩٩١، أي بعد أربعة أشهر (وربما تكون القضية قد بدأت قبل تاريخ هذه الرسائل التي حصل عليها الباحث).

بشكل عام، فقد تطورت مسألة السماح بتحويل المناضلين من فصيل لآخر، إلى الدرجة التي يصفها أحد المعتقلين في مذكراته من مرحلة أن كانت العصا والتهديد سياسة تستخدم لردع مثل هذه الحالات إلى مرحلة سمو العلاقات التنظيمية والإنسانية.[٣٢٣]

وعلى الرغم من أنه قد جرى احترام اختيار الفرد الذي لم يكن مرتبطاً بأي تنظيم خارج السجن، ولم يأتِ ضمن ملحقات ضربة لتنظيم، وذلك من خلال

تخييره واحترام رغبته، لكن القيود التي تمت صياغتها لتحكم عملية الانتماء والانتقال بين الفصائل، قد جاءت منافية لأبسط حقوق الفرد في الانتماء والاختيار، وجاءت لتمثل انعكاساً للحزبية الضيقة التي عاشها المجتمع الفلسطيني خارج السجن، وظهرت في صورة أكثر انغلاقاً داخل السجون في معظم الفترات.

إن هذه الروح الحزبية التي جاءت قريبة في جوهرها من الروح القبلية التي عرفها المجتمع الفلسطيني قد ساهمت في تقييد حرية الفرد في الاختيار والانتماء بما ينافي جوهر الديمقراطية وحق الإنسان في التفكير والانتماء.

إن طبيعة التربية الحزبية التي عرفها المجتمع الفلسطيني قد ساهمت، بشكل كبير، في صياغة عقلية لا تعترف كثيراً بالآخر، ولا تسمح بالانفتاح والتفاعل الحر، ولا تنمي ملكة الإبداع والتفكير والاختيار. وقد بدت هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في مجتمع السجناء المغلق الذي اعتمد نمط التربية على الجندية التي تنمي أحاسيس السمع والطاعة والتنفيذ، وذلك على حساب التفكير والإبداع والتفاعل.

ب - حرية الفكر

تتنافس الأحزاب السياسية، في العادة، على كسب الأنصار وضمهم إلى صفوفها وإشراكهم في نشاطاتها وفعالياتها. وحين تعمل هذه الأحزاب أو التنظيمات وسط الجماهير، فإنها تجد مجالاً رحباً ومفتوحاً لاجتذاب الأنصار. وهي من جهة أخرى، لا تستطيع أن تمنع أفرادها من الاحتكاك بالآخرين، حيث مجال التفاعل لا يمكن إغلاق منافذه في زحمة الحياة، والإعلام المفتوح، والعلاقات الاجتماعية المتشابكة.

لكن المسألة في ما يتعلق بتنظيمات الحركة الأسيرة، كانت مختلفة تماماً، حيث مجتمع الأسرى مجتمع مغلق، والمعتقلون أفراد مؤطرون في غالبيتهم، ويتأثرون بتنظير يومي من جهة واحدة. ومن جهة أخرى، فإنه يمكن ضبط اتجاههم وتفاعلهم مع الآخرين بحكم انتمائهم وخضوعهم لضوابط العمل التنظيمي

داخل فصائل الحركة الأسيرة.

وحيث مجال التأثير الفكري قد انحصر في أضيق نطاق، فقد دار الصراع بين فصائل الحركة الأسيرة على عدد محدود من الأشخاص، بخلاف المجتمعات المفتوحة. حيث اعتبرت التنظيمات خسارتها لعناصر معدودة خسارة كبيرة نظراً لصغر حجم مجتمع الأسرى في أي سجن أو معتقل. وقد ذهبت بعض فصائل الحركة الأسيرة باتجاه فرض عدد من الإجراءات الوقائية للحفاظ على أفراد التنظيم وحمايتهم من الخضوع للتأثير الفكري للتنظيمات المنافسة. وعلى سبيل المثال، فقد جاء ضمن مهام اللجنة الثقافية لحركة «فتح» في معتقل غزة الساحل أنه «يحق للجنة الثقافية منع نشرات وكتب ترى أنها لا تمثل وجهة النظر الحركية، وكذلك منع قراءة أي كتاب ترى أنه لا يمثل وجهة النظر الحركية، وكذلك منع قراءة أي كتاب ترى أنه لا يمثل الفكر الثقافي الفتحاوي والانتماء التنظيمي... ومعها الحق في عدم نشر وتعميم الكتب التي لا تخدم التوجه التنظيمي، وتشكل مادة تحريض وعدوانية ضد الحركة،»[٣٢٤] كذلك حاولت حركة «فتح» محاصرة أية إمكانية لبروز تيارات فكرية داخل الحركة، وفرضت لوائحها في سجن غزة العقاب من ١٢٠-١٥٠ جلدة لكل من يساهم في خلق قيادات فكرية».[٣٢٥]

لقد جاءت مثل هذه الضوابط بدافع الحفاظ على التنظيم، حيث رأت فيها قيادات الأسرى اجتهاداً مقبولاً، وربما ضرورياً، ضمن ملابسات ظروف الاعتقال. وعلى سبيل المثال، فقد أكد السيد سفيان أبو زايدة أن الأسرى خلال تجربة ٣٠ سنة قد ارتكبوا، ولا شك، الكثير من الأخطاء التي أقروا في ما بعد، وسلموا بها. لكنه أشار أنه كانت هناك ظروف خاصة وقوانين خاصة أفرزت لغة خاصة استخدمها المعتقلون، ليس من باب القمع الفكري، وإنما من باب الحفاظ على الجسد التنظيمي. وأشار أن هذه القوانين، التي عانى منها أشخاص دون سواهم، ومنظمات دون سواها، جاءت لتلبي حاجة رأى المعتقلون أنها ضرورية للحفاظ على كيانهم التنظيمي.[٣٢٦]

كذلك، فقد أكد السيد دياب اللوح، أن هذه القيود، في بدايتها، قد جاءت من

باب الحفاظ على الأفراد في مواجهة موجة الأفكار الماركسية، وأشار إلى أن حركة «فتح» كان لديها في فترة مبكرة قرار بعدم قراءة الكتب الماركسية، وذلك لم يكن حجراً فكرياً، وإنما تُركت عملية التفاعل الاجتماعي والتنظيمي والاعتقالي بين الفصائل لمن هم أكثر خبرة وأكثر دراية. لذلك لم يكن معقولاً، أو مسموحاً، في حركة «فتح» بقراءة الديالكتيك أو الكتب الماركسية. ومن يريد أن يصل إلى هذه المرحلة من الاطلاع الفكري يجب أن يكون محصناً بأمور كثيرة.[٣٢٧]

لقد حاولت الفصائل إحاطة أفرادها بسياج من الضوابط في محاولة للحفاظ عليهم داخل التنظيم. لكن ذلك، وفضلاً عن أنه قد تسبب في انغلاق الفكر وسد المنافذ، وشكل قيداً على حرية الفكر والثقافة والاطلاع إلى الدرجة التي جعلت السيد عبد المجيد حمدان يستغرب من «أن نشطاء في فضح ومواجهة الأوامر العسكرية الاحتلالية بحظر كتاب أو مجموعة كتب قبل اعتقالهم، يشاركون في إغناء قائمة المحظورات والممنوعات لكل فصيل... وأحياناً كانت اليد تمتد إلى إعدام هذه الكتب».[٣٢٨]

ومن جهة أخرى، فقد تسببت عملية التنظير الفكري من قبل التنظيمات في حدوث صراعات بين فصائل الحركة الأسيرة. وعلى سبيل المثال، فقد حدثت مشكلة لستة عشر شخصاً من حركة «فتح»، خضعوا لتأثير المرحوم الشهيد فتحي الشقاقي خلال وجوده في سجن نفحة. وقد تسبب ذلك في مقاطعة الجماعة الإسلامية ورحيلها من سجن نفحة. ومن ثم نشأت مشكلة لهؤلاء داخل تنظيمهم، بسبب إصرارهم على التنظير الإسلامي داخل التنظيم، ورفضهم ما أسموه «بالصلاة والخطب التنظيمية». وقد اضطر هؤلاء لمغادرة السجن إلى الزنازين الانفرادية في أكثر من سجن بسبب مشاكلهم مع تنظيمهم، إلى أن تم حل مشكلتهم، والتحقوا بغرف الجماعة الإسلامية في سجن عسقلان.[٣٢٩] كذلك فقد تم إيقاف حوار شامل بين الجماعة الإسلامية وحركة «فتح» في سجن عسقلان على خلفية مشاكل التنظير الفكري، وبسبب رغبة أحد عناصر «فتح» بالتحويل لحركة «حماس»، مما تسبب في نوع من الجفوة الاجتماعية بين التنظيمين.[٣٣٠]

ومن جهة أخرى، فقد تسببت قضية التنظير في المجتمع الأسير المغلق، لاسيما من خلال خطب الجمعة، في مشكلات واحتكاكات كثيرة، إذ لم تقبل فصائل منظمة التحرير قيام خطباء الجماعة الإسلامية بالتنظير السياسي خلال خطب الجمعة، حيث يحضر أفراد التنظيمات الأخرى. وعلى سبيل المثال، فقد قررت حركة «فتح» منع عناصرها من أداء صلاة الجماعة مع عناصر الجماعة الإسلامية في ساحة النزهة، وذلك على خلفية ممارسة التنظير السياسي في خطبتي جمعة في قسمي (ز) و(ب) من قبل عناصر الجماعة الإسلامية في سجن غزة المركزي.[٣٣١] كما أشارت تقارير الجبهة الشعبية إلى حملة تحريض واستقطاب معاكس من التيارات الإسلامية لعدد من أنصار المنظمة مما سبب توتراً بلغ حد المقاطعة الاجتماعية».[٣٣٢]

وعلى الرغم من إصرار الجماعة الإسلامية على ممارسة ما سمته «حقها في شرح الفكر الإسلامي ضمن حوار هادئ» مع التأكيد على رفض أساليب التشهير والتشويه،[٣٣٣] وذلك في علاقتها مع تنظيمات الحركة الأسيرة، فقد حاولت الجماعة وضع ضوابط لمسألة التنظير الفكري داخل إطار الجماعة. حيث أكدت في تناولها لمسألة العلاقة الاجتماعية بين أفراد الجماعة الإسلامية على منع ما أسمته بـ«ظواهر التحريض والتجريح والتشهير ضد الطرف الآخر».[٣٣٤] ومن جهة أخرى، فقد «أحكمت الفصائل الوطنية قبضتها في معظم الأوقات على الصحافة الاعتقالية، وحاول كل فصيل أن يجعل (صحيفته، مجلته، نشرته) منسجمة تماماً مع طروحاته وتوجهاته، وكان نادراً ما يفلت مقال من الرقابة الفصائلية المشددة».[٣٣٥]

لقد كانت صحافة المعتقلين ومجلاتهم وبياناتهم تذهب في اتجاه التعبئة والتحريض الوطني والديني، بالإضافة للتعبئة التنظيمية المكثفة، مما ساهم في اتجاه نمطية الصياغة لعقلية العناصر داخل التنظيمات، وقيد حرية التفكير، وصاغ الأفراد في قوالب جامدة، قلما أتاحت لهم الخروج عن المألوف، وتجاوز الفكر والمواقف التنظيمية في المجالين الفكري والسياسي.

ج - حرية الرأي

لا شك أن من أهم المضامين التي تعبر عن ديمقراطية الفصيل أن يتيح لهيئاته وأعضائه، في مختلف مستوياتهم، حرية التعبير والنقاش الجاد والاختلاف بهدف الوصول إلى قرار في حدود الصلاحيات التي يمنحها النظام لكل هيئة، أو مؤسسة. وأن يتيح للقاعدة حرية الاقتراح والمساهمة في اتخاذ القرار، وتنوير القيادة في ما يتعلق باتجاهات القاعدة، ورغباتها وطموحاتها.

ومن الناحية النظرية، فقد عرفت فصائل الحركة الأسيرة مبدأ النقد الذاتي. فقد جاء ضمن المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها اللائحة الداخلية لحركة «فتح» أن «النقد الذاتي هو الأساس في التنقية والتصحيح في الحركة»،[٣٣٦] وقد أُدرجت مسألة إتاحة الحرية الكاملة في ممارسة النقد والنقد الذاتي والاقتراح والاحتجاج والمناقشة والسؤال ضمن حقوق العضو في حركة «فتح». غير أن ذلك قد تم تقييده ضمن الجلسة التنظيمية للعضو وحدها.[٣٣٧] بل إن لائحة حركة «فتح» قد ذهبت إلى أبعد من ذلك، حين أدرجت ممارسة النقد والنقد الذاتي ضمن واجبات الأعضاء.[٣٣٨]

ومع ذلك، فقد وجدنا نصوصاً أخرى تفرغ النصوص السابقة من أكثر مضمونها، فرغم النص ضمن الأسس التي تقوم عليها اللائحة الداخلية لحركة «فتح» على أن «النقد الذاتي والرأي الحر هما نقطة التطور ودفع العجلة التنظيمية للأفضل والضمان الوحيد لمنع الأعضاء والمراتب من الوقوع في الأخطاء والانحراف».[٣٣٩] غير أن اللائحة قد قيدت عملية النقد الذاتي خلال تناولها للأسس التي تقوم عليها اللائحة، إذ نصت على تشجيع حرية الرأي الملتزم بمواقف وأطروحات الحركة ومبادئها وأهدافها وبرامجها السياسية، وأكدت أنه «لا تجوز مخالفة المواقف والأفكار الحركية والقيادة الفتحاوية بحجة ممارسة حرية الرأي».[٣٤٠]

وعلى نفس النمط، فقد كفلت لوائح الجبهة الشعبية لكل عضو ممارسة حقه في «انتقاد مواقف وسياسات المنظمة، وأيضاً انتقاد أية هيئة حزبية»،[٣٤١]

لكنها حصرت ذلك في الاجتماع الحزبي للفرد، وعبر المجاري التنظيمية الرئيسية.[٣٤٢]

وبالرغم من أن وثائق الجبهة الشعبية قد أعطت للعضو حق توجيه «انتقادات حزبية ذات مضمون سياسي» لجميع المسائل التي يجابهها وفي ما يتعلق بمواقف المنظمة وسياستها،[٣٤٣] كما أعطت للرفيق حق استخدام صحيفة المنظمة للتعبير عن رأيه في موضوعات تم طرحها للنقاش، لكن ذات الوثائق قد قيدت هذا الحق بما «لا يتعارض ومواقف الحزب السياسية والأيديولوجية والخطوط العريضة التي حددتها المنظمة في وثائقها».[٣٤٤]

وبالرغم من تأكيد الجبهة الشعبية رفضها لأية محاولة لمنع النقد، بغض النظر عن الثوب الذي ترتديه، والجهة التي تقف وراءه، فإنها قد أكدت «أن أي نزوع نقدي خارج عن المعنى المعطى والمنطلقات المحددة، نقد غير مبدئي، لا يستهدف سوى تحقيق مآرب ذاتية».[٣٤٥]

كذلك منعت وثائق الجبهة النقد العلني خارج القنوات التنظيمية لسياسات المنظمة، ومواقفها، وأساليب عملها، ونشاطاتها المختلفة، واعتبرته تشهيراً «يستهدف تحقيق رغبات وصولية، ولا يمت إلى النقد الثوري ومضمونه بأية صلة».[٣٤٦]

كذلك، فإن حركة الجهاد الإسلامي قد أكدت أن حرية الرأي مكفولة لجميع أعضاء الحركة على أن تكون بعيدةً عن النجوى، وتلتزم الطرق الرسمية. لكن اللائحة عادت، وأكدت حظر التنظير لأية مواقف سياسية، أو فكرية، أو اعتقالية، تخالف مواقف الحركة أو التنظيم.[٣٤٧]

لقد أكد السيد دياب اللوح أنه لم تكن هناك سياسة تكميم أفواه، ولم تكن هناك سياسة تمنع أي شخص أن يعبر عن رأيه داخل تنظيمه بشكل حر وديمقراطي، وأن ينتقد، ويرفع شكواه أو رأيه او وجهة نظره في كل الأمور، وأن يخاطب المسئول الأول في التنظيم مباشرة، دون التسلسل التنظيمي. وأكد أن المجتمع الاعتقالي كان مجتمعاً انفتاحياً فيه الكثير من الإيجابية، وأن الفرد كان يُشارك في عملية التقييم الدورية الشاملة التي تجري لمجمل الحياة داخل التنظيم

وداخل المعتقل.[٣٤٨]

لاشك أن الفرد كان يمكنه أن يوصل رأيه واقتراحه ونقده لأية هيئة تنظيمية، وكذلك لقيادة التنظيم بشكل مباشر، حيث المعايشة اليومية، والصلة المفتوحة بين القيادة والقاعدة. غير أن حرية الرأي والنقد قد ظلت مقيدة في ما يتعلق بالاجتهادات التنظيمية، والمواقف الاعتقالية، والمشكلات الداخلية، والشخصية للأفراد. بينما وجدت قيود كثيرة على حرية التعبير، والنقد للمواقف السياسية والفكرية لتنظيمات الحركة الأسيرة.

بقي أن نتعرض هنا لمسألة مهمة تتعلق بموضوع حرية الرأي، وهي تتناول ما عُرف بين الأسرى باسم «وثيقة التعهد».

فعندما وافقت إسرائيل على إطلاق خمسة آلاف سجين فلسطيني طبقاً لاتفاق القاهرة، فقد اشترطت قيام هؤلاء بالتوقيع على وثيقة تعهد، هذا نصها: «إنني أعرف تمام المعرفة أن هذا التوقيع على الوثيقة هو شرط أساسي للإفراج عني، وأعلم أن هذا الإجراء يتم في إطار اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا، والموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، والتي أدعمها شخصياً. وأتعهد كذلك بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف، وأن أحترم القانون.»[٣٤٩] وقد رفض معتقلو المعارضة، في جميع السجون، التوقيع على هذه الوثيقة، واعتبروها نوعاً من الابتزاز السياسي ومصادرة لآرائهم وقناعاتهم السياسية، وأكدوا أن حرية الرأي أغلى عندهم من التحرر من قيود السجن والاعتقال. وقد دفع هذا الموقف الموحد من سجناء المعارضة إسرائيل للموافقة على تعديل صيغة هذا التعهد، حيث قبلت في إطار المفاوضات بالنص التالي: «أعلن أنني أعرف تمام المعرفة أن التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط أساسي للإفراج عني، وأعلم أن هذا الإجراء يتم في إطار مسيرة السلام الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأتعهد بذلك بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف، وباحترام القانون»،[٣٥٠] وقد رفض معتقلو المعارضة في معتقل النقب التوقيع على هذه الصيغة، واعتبروا أن في التوقيع عليها إدانة لنضالاتهم ونضالات الجماهير الفلسطينية عبر الأزمان.[٣٥١] وقد

ثار جدل بليغ داخل الحركة الفلسطينية الأسيرة حول مسألة التوقيع على وثيقة التعهد. وعاش المعتقلون أزمة كبيرة، وترددوا في الموازنة بين المصلحة الشخصية، والإصرار على حقهم في حرية الفكر والرأي والتعبير. وعلى سبيل المثال، فقد وقّع على الوثيقة، في صيغتها المعدّلة في سجن عسقلان، ١٢٨ سجيناً من «حماس»، ولم تفرج إسرائيل سوى عن ٣٨ معتقلاً منهم، بينما رفضت «حماس» في معتقل النقب التوقيع على الوثيقة.[٣٥٢] وأصدر المكتب الإداري لحركة «حماس» في النقب بياناً، تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة المركزية، دعا فيه أبناء الحركة إلى عدم التوقيع على هذه الوثيقة الذليلة والمهينة.[٣٥٣] وقد وصف أحد تقارير «حماس» مشهد عودة أفراد المعارضة من الاختبار الذي تعرض فيه إدارة المعتقل عليهم وثيقة التوقيع، حيث أشار إلى الاحتشاد من جماهير المعتقلين للتصفيق والتصفير للمناضل العائد بشرفه مفضلاً العودة للسجن دون أن يوقع على وثيقة الذل والهوان.[٣٥٤]

وقد اشتدت حملات التعبئة على قاعدة تنظيمات المعارضة لشحذ الهمم، ومنع أي اختراق، حيث عقدت حفلات التكريم للعائدين برفض التوقيع من أولئك السجناء الذين قبلوا السجن بإرادتهم، رغم أن السجان خيّرهم، فاختاروا حرية الرأي، حتى لو كان ثمنها السجن والسجان، ووزعت تنظيمات المعارضة شهادات التقدير الفاخرة على الذين رفضوا التوقيع على وثيقة التعهد.[٣٥٥]

ورغم هذا الموقف الذي اتسم بالعزيمة انتصاراً لحرية الرأي، وهو موقف يستحق التقدير، إلا أن تنظيمات المعارضة، في المقابل، قد فرضت هذا الرأي على أفرادها كافة، وعاقبت على مخالفته. وعلى سبيل المثال، فقد عممت حركة «حماس» في قسم (ب) بمعتقل النقب بياناً شديد اللهجة على قاعدتها التنظيمية هددت فيه من يقبلون التوقيع بعقوبة التجميد والحرمان من العضوية داخل المعتقل وخارجه، عدا عن إجراءات الحرمان من الكثير من الامتيازات عن باقي إخوانه.[٣٥٦] وقد علق أحد أعضاء مجلس شورى الحركة في نفس القسم على هذا البيان بقوله: «إن قرار الحركة صلب جداً... في قمع التفكير في التوقيع في هذه الفترة الحرجة. وقد صدر بيان بأن من يخرج بقراره عن

سياسة الحركة، فسيلقى برشه [خشب ينام عليه السجين] خارج خيام حركة المقاومة الإسلامية "حماس"».[٣٥٧]

وقد عاقبت تنظيمات المعارضة على التوقيع على هذه الوثيقة أشد العقاب، رغم أن المسألة من المفروض أنها تندرج في إطار الاستعدادات الشخصية وحريات الأفراد، وإمكاناتهم للأخذ بالرخصة أو العزيمة. فقد تم حمل أبراش الذين أقدموا على التوقيع خلافاً لرأي تنظيماتهم، وألقيت في الساحة، وأصدرت تنظيماتهم قراراً بتجميدهم. حدث هذا من قبل «حماس»، ومن قبل الجبهة الشعبية، وكذلك الجهاد الإسلامي.[٣٥٨] وقد شاعت أجواء صعبة فرضت على المعتقل أن يحسب ألف حساب قبل إقدامه على التوقيع.

لقد جاء موقف فصائل المعارضة من هذا الموضوع ليعبر عن شعارات الرفض لمشروع التسوية السياسية، والتي تمسكت بها قوى المعارضة. لكنه، في رأيي، من جهة أخرى، لم يأخذ بعين الاعتبار استعدادات وظروف الأفراد، كما أنه جاء ليجبرهم على الأخذ بالعزيمة كما رأتها قيادة تنظيمات المعارضة في الحركة الأسيرة، لذلك لم يصمد هذا الموقف، في الوقت الذي أتيحت فيه الفرصة لكسر هذا التوجه. حيث اضطرت هذه القوى لإجراء تعديل على موقفها نظراً للبلبلة التي شاعت في القاعدة، ونظراً لعدم تجاوب توجهها الرافض مع رغبات القاعدة وتطلعات الأفراد للخلاص من الأسر والقيد. إن قرار القيادة إذا لم يكن ملبياً لرغبات الأفراد المشروعة، وإذا لم يكن متجاوباً مع مصالحهم وحاجاتهم المشروعة، فإنه لن يصمد. وسرعان ما تجد القيادة نفسها مضطرة للتغيير الذي يأتي في ظروف غير طبيعية، وينشئ أجواء من البلبلة والإساءة للأفراد وللمجموع. وفي مثل هذه الأحوال، فإن ترك القرار للقاعدة لتحسم، برأيها، في مصيرها ومصالحها خير من أخذها بالشدة في اتجاه يتعارض مع حاجاتها المشروعة، إذ إن اجتماع الناس على الرخصة خير من تفرقهم على العزيمة. والاجتماع لا يكون إلا برضا القاعدة، وقبولها، واستعدادها الطوعي لتحمل تبعات القرار.

تاسعاً: المشاركة القاعدية في القرار

لقد انحصر دور القاعدة التنظيمية في الأحوال الطبيعية في انتخاب القيادة وفق ما تنص عليه اللوائح التنظيمية، ومن ثم تلقي تعليمات هذه القيادة لتنفيذها. وفي أحسن الأحوال، تمكن مناقشتها وتقديم الاقتراحات، بينما استأثرت الهيئات التنفيذية بحق إصدار القرارات التي كانت تعرض أحياناً عندما تكون على درجة من الأهمية على المجلس الثوري لدى «فتح»، أو على مجلس الشورى لدى القوى الإسلامية، أو على المؤتمرات التنظيمية لدى الجبهة الشعبية، أو على الهيئات المناظرة في التنظيمات الأخرى. ولدى صدور هذه القرارات، فإنها تصبح أوامر للتنفيذ، «وعلى الأقلية أن تلتزم بالأغلبية، حتى لو تعارضت هذه القرارات مع قناعتها، بل تكون الأقلية ملزمة بالقرارات والدفاع عنها».[٣٥٩] وفي الحالات التي وجدت فيها أقسام متباعدة كأقسام النقب، وصعوبة في الاتصال، فقد تم اعتماد أحد الأقسام كقسم مركزي يبت في القرارات السريعة، لاسيما تلك التي تتعلق بموقف التنظيم في ما يخص العلاقات الخارجية مع الفصائل، وقرارات النضال ضد الإدارة.[٣٦٠] وقد حددت لوائح بعض فصائل الحركة الأسيرة دور القاعدة في الالتزام «بالسمع والطاعة لقيادات الحركة، ومناقشة أي مشروع يعرض عليها من قبل قيادة الحركة، والاطلاع على مجريات الأمور داخل الحركة، والمعتقل، كل حسب حاجته ووضعه».[٣٦١] إلا أن لائحة الإخوان المسلمين قد منحت القاعدة حق التصويت على اللائحة الداخلية، بعد اعتمادها من مجلس الشورى، وذلك بأغلبية ثلثي الأصوات.[٣٦٢] وهو نفس الحق الذي منحته اللائحة الداخلية للجهاد الإسلامي لقاعدة التنظيم بأغلبية ثلثي الأصوات.[٣٦٣]

لقد أشار الدكتور محمد سعيد الهندي إلى أن مساهمة القاعدة الأساسية في اتخاذ القرار كانت من خلال إفراز من يمثلها عبر الانتخابات، وفي ما سوى ذلك، لم تكن متاحةً للقاعدة إمكانات المحاسبة لقيادتها، وتغييرها، إلا حين تحدث توازنات جديدة من خلال دخول أعداد من المعتقلين الجدد.[٣٦٤]

وقد أشار كل من المهندس إسماعيل أبو شنب،[٣٦٥] والسيد إسماعيل هنية[٣٦٦]

إلى أن القاعدة كانت تشارك في القرار من خلال اختيار قادتها عبر الانتخابات للهيئات القيادية في التنظيم. بينما أشار السيد رأفت النجار إلى أن القاعدة، في الغالب، كانت تشارك في القرارات الصادرة عن الهيئات القيادية، حيث كانت تعرض القرارات أحياناً على القاعدة لإبداء الرأي فيها. وكان يجري في كثير من الأحيان تصحيح لهذه القرارات بناء على استطلاع أو معرفة رأي القاعدة.[٢٦٧]

لقد اهتمت فصائل الحركة الأسيرة بتعبئة القاعدة أكثر من اهتمامها بمشاورتها. وفي الحالات التي تم فيها إشراك القاعدة ووضعها في صورة القرار، فقد جاء ذلك من باب تهيئتها لتحمل تبعاته وأعبائه.

إن من حق القاعدة، التي سوف تتحمل هي تبعات القرار، أن تشترك في صياغته وبلورته، لاسيما حين يمس مصالحها، أو حين يتعلق باستراتيجيات الحركة أو التنظيم. وإنه من الضروري أن ينتهي الوقت الذي تكون فيه مهمة القاعدة السمع والطاعة، من غير أن يكون لها حق النقد والمحاسبة والمشاركة.

إن تربية الأفراد على المشاركة تجعل منها قادة ومبدعين، وتكشف عن مواهبهم وتوظف إمكاناتهم، وتربيهم على الطاعة المبصرة، التي تنمي ملكاتهم واستعداداتهم.

إنه ورغم أن ظروف الأسر قد دفعت قيادات الفصائل الأسيرة إلى العمل بنظام الجندية وأساسه السمع والطاعة، فإنه كان يمكن أن يُترك مجال أرحب للقاعدة لتساهم في أكثر الأمور دون أن يترك ذلك آثاراً سلبية على واقع المعتقلين ونضالاتهم.

كذلك، فقد عرفت فصائل الحركة الأسيرة استطلاعات الرأي في نطاق محدود. وأكثر ما جاءت هذه الاستطلاعات في مجال التهيئة لتحمل أعباء القرارات والتوجهات لدى القيادة أو للخروج من أزمة معينة، أو عندما لا ترغب القيادة في تحمل مسئولية القرار.

وعلى سبيل المثال، فقد أجرت حركة «حماس» في النقب استطلاعاً حول رأي

مجاهديها في جميع الخنادق [الخيام] حول نظام وبرنامج ثقافي محدد، وعللت ذلك في تعميمها على أمراء المربعات بأنه يأتي لتهيئة القاعدة لهذا البرنامج.[٣٦٨]

بينما حاولت حركة «فتح» الخروج من أزمة أثارها أحد القرارات التي اتخذتها القيادة بإجراء استفتاء في قسم (ج) في معتقل غزة حول الاستمرار في مقاطعة صلاة الجمعة وصلاة الجماعة في ساحة النزهة مع الجماعة الإسلامية، حيث جاءت نتيجة هذا الاستفتاء في اتجاه عدم المقاطعة.[٣٦٩]

لقد جاء موقف القاعدة مغايراً لموقف القيادة. ولا شك أنه كان من الأجدر أن تقول القاعدة كلمتها منذ البداية في قضية تمس جمهور الأفراد وعلاقاتهم ورغباتهم، ولا تمس من ناحية أخرى كيان التنظيم. وحيث أتيحت الفرصة للقاعدة –ولو من باب الرغبة في استصدار قرار جديد رغبت به القيادة– فقد جاء موقفها مغايراً لموقف قيادتها السابق.

وعندما حدثت البلبلة حول موضوع وثيقة التعهد في صيغتها المعدّلة، ونظراً لموافقة قيادة «حماس» في سجن عسقلان على السماح لمجاهدي الحركة بالتوقيع على هذه الصيغة، بينما أصدرت قيادة النقب قراراً بمنع التوقيع، فقد وجدت قيادة الحركة في النقب نفسها في موقف صعب، لم تشأ أن تتحمل مسئوليته وحدها، فلجأت إلى وسيلة الاستبانة، حيث تم وضع أسئلة للإجابة عليها بنعم أو لا من قبل القاعدة، وذلك «لتحديد مصير القاعدة بشأن قضية التوقيع، ومدى الالتزام بقرار القيادة».[٣٧٠] ولقد جاءت الاستبانة معبرة عن نمط القاعدة التنظيمية نتيجة التعبئة والتربية داخل المعتقلات باتجاه الطاعة والانضباط. فقد صرح ٨٠ ٪ من أعضاء «حماس» في قسم (ب) بأنهم مستعدون للالتزام بقرار الحركة أياً كان، بينما صرح ١٠ ٪ باستعدادهم للتمرد، وجاء رأي ٧٣ ٪ برغبتهم في أن تسلك الحركة والقيادة طريق الموافقة على التوقيع، فيما رغب ٢٤ ٪ أن تسلك الحركة اتجاه عدم الموافقة على التوقيع.[٣٧١]

لقد جاء هذا الاستطلاع ليحسم قضية مهمة، وذات تأثير مباشر على مستقبل القاعدة التنظيمية. ورغم إيجابية هذه الخطوة، فإنها قد جاءت متأخرة، إذ كان الأصل أن تقول القاعدة كلمتها في مصيرها ومستقبلها منذ البداية. ورغم أن نتيجة الاستبانة قد أشارت إلى أن اتجاه القاعدة كان مخالفاً للقرار الذي كانت قد اتخذته القيادة في السابق، إذ أبدت الأغلبية رأيها مؤيدة سلوك الموافقة، خلافاً لما كانت قد ألزمتها به القيادة. بالرغم من ذلك، فإن تصريح الأغلبية الساحقة عن استعدادها للالتزام بقرار القيادة، أياً كان، يشير إلى نمط التربية التي خضعت لها هذه القاعدة، وهو نمط يدفع باتجاه تضخم حس السمع والطاعة، وضمور حس النقد والمعارضة. ومثل هذا الاستعداد لدى القاعدة للالتزام يستحق أن يكافأ بتوسيع مشاركتها في صياغة قرارها ومستقبلها.

بشكل عام، لقد تغلبت عقلية التعصب الفصائلي والانغلاق الفكري على قاعدة التنظيمات في الحركة الأسيرة، مما تسبب في تضخم حس الاستعداد للتلقي والتنفيذ من خلال عملية شحن وتلقين وتعبئة مستندة إلى مصدر للمعرفة يربي على الطاعة والولاء والتنفيذ أكثر مما ينمي الإبداع والتفكير والحوار.

مفهوم الديمقراطية والشورى

بقي أن نشير، في نهاية هذا الفصل، إلى فهم تنظيمات الحركة الأسيرة لموضوع الديمقراطية، حيث تجدر الإشارة إلى أنه قد شاع الخلاف بين فصائل منظمة التحرير والقوى الإسلامية في ما يتعلق باستخدام المصطلح «الديمقراطية».

وفي ما يتعلق بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أكدت وثائقها الرسمية ولوائحها الداخلية على الالتزام بالمركزية الديمقراطية، أو الديمقراطية المركزية، وقد عرفتها حركة «فتح» بأنها «تركيز الديمقراطية في الأطر التنظيمية».[٢٧٢] وأشارت دراسات حركة «فتح» إلى أن «الديمقراطية في هذه الحالة تتأثر

بالأجواء والمناخات، والظروف السياسية. حيث يصعب في حالات الرجوع للتشاور والحوار والنقاش الجماعي... ويتم تطبيق المركزية المشددة في العمل داخل السجون خاصة سجون العدو المركزية، وذلك انطلاقاً من عدة عوامل تحيط بظروف المعتقلين».[٢٧٣]

وقد أكدت لائحة حركة «فتح» على العمل وفقاً لمبدأ القيادة الجماعية المسئولة، واستناداً لمبدأ الديمقراطية المركزية في العمل التنظيمي والثوري،[٢٧٤] ووضحت اللائحة مفهوم الحركة للديمقراطية كأساس للبحث والنقاش واتخاذ القرارات، حيث تعني «خضوع الأقلية لرأي الأغلبية، وخضوع المراتب الدنيا للمراتب العليا»، مع التقيد التام بمبدأ جماعية العمل التنظيمي.[٢٧٥]

وهي نفس المفاهيم التي كرستها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لوائحها، حيث أكدت هذه اللوائح على المبادئ التنظيمية (المركزية الديمقراطية، النقد والنقد الذاتي، جماعية القيادة)،[٢٧٦] وقد وضحت الجبهة فهمها لمبدأ المركزية الديمقراطية من خلال الخطوط الأساسية التالية:

١- الانضباط الصارم والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية.

٢- التزام الهيئات الحزبية الدنيا بقرارات الهيئات الحزبية العليا.

٣- المناقشة الحرة والجادة والمسئولة لسياسة التنظيم ومواقفه وبرامجه تشكل حقاً لكل عضو لا يجوز المساس به، ومبدأ أساسياً من مبادئ الديمقراطية داخل التنظيم.

٤- الطاعة الواعية غير الميكانيكية.

٥- هيئات الحزب القيادية تتحدد بالانتخاب من القاعدة إلى القمة.[٢٧٧]

وهذا المفهوم هو ذاته الذي نوّه إليه لينين، حيث أكد بأن المركزية الديمقراطية تجسيد لوحدة ناحيتين لا تنفصم عراهما، وهما المركزية والديمقراطية، والجمع العضوي بين الانضباط الأكثر صرامة والديمقراطية الأكثر اتساعاً في الحياة الداخلية للحزب.

وفي تقييمها لمرحلة من عمر منظمة الجبهة الشعبية الأسيرة، أكدت وثائق الجبهة أن ضيق نطاق الديمقراطية الحزبية يؤثر سلباً على تكوين الشخصية الحزبية للمنظمة والعضو، واعتبرت الجبهة أن الديمقراطية الحزبية هي المناخ الأرحب لخلق وتنمية السجايا الحزبية، وأنماط الحس النقدي، والإحساس بالجديد والجرأة والموقف والفعل البناء.[٣٧٨]

من جهتها، فقد اعتبرت القوى الإسلامية أن الشورى منهج إلهي، بينما الديمقراطية تجربة وتراث بشري. واعتقدت أن من غير المناسب الخلط بين المفهومين. واعتقد الإسلاميون أن مفهوم النهضة الإسلامية مفهوم شامل لا يقبل الترقيع من هنا وهناك. ورأوا في الديمقراطية مفهوماً ومصطلحاً وافداً لدى المجتمعات العربية والإسلامية غناءً عن الأخذ به كما هو في النموذج الغربي، وذلك على الرغم من أنه قد ظهرت أفكار عبر عنها في السنوات الأخيرة مجموعة من رموز الحركات الإسلامية باعتبار الديمقراطية تعبر عن جوهر الإسلام، فقد رفض الشيخ راشد الغنوشي القول بأن الديمقراطية مفهوم غريب عن ثقافتنا، وأن هذا المفهوم ملك للغرب فقط، معتبراً أن الديمقراطية هي الإسلام، لأن الحريات لا يمكن أن تكون خطراً على الإسلام.[٣٧٩] كذلك رفض العلامة الشيخ يوسف القرضاوي القول بأن جوهر الديمقراطية – بعيداً عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية – يتنافى مع الإسلام، وأكد أنه لا دليل من محكمات الكتاب والسنة على منافاة جوهر الديمقراطية مع روح الإسلام.[٣٨٠]

إن مشكلة الإسلاميين مع الديمقراطية تتعلق، بشكل كبير، بمسألة ضبط المصطلحات، بالإضافة لجوانب تتعلق بالمضمون، إذ التراث الإسلامي حافل بالمصطلحات الإسلامية التي عبرت في مضمونها عن كثير من المضامين والحقوق التي كفلتها الديمقراطية في دولة المواطنة العصرية في الغرب.

إن الديمقراطية، في جوهرها، تؤكد حق الجماعة في اختيار القائد الذي تريد وإخضاعه للرقابة الشعبية، وحق الأمة في محاسبته ومساءلته، بالإضافة لضمان حق المساواة والحريات لجميع المواطنين، وهذا لا يتنافى في جوهره

مع الشورى التي قررها الإسلام.

لقد حرص الإسلاميون، داخل المعتقلات، في أدبياتهم ووثائقهم التنظيمية على استخدام مصطلح الشورى، وأكدوا أنهم يأخذون بمبدأ إلزامية الشورى على كل المستويات، بمعنى أن نتيجة الشورى تلزم شخص الأمير أو أشخاص المسئولين. وعلى سبيل المثال، فقد أكدت لائحة الإخوان المسلمين أن مسئولية القرار جماعية، وأن «الشورى ملزمة وليست معلمة»، وشرحت ذلك بأن «قرار الأكثرية ملزم للجميع».[٣٨١] كذلك ورد النص على حسم بعض المسائل الثقافية في مجلس شورى المربع (جزء من القسم في معتقل النقب) وذلك عبر «الشورى الملزمة».[٣٨٢] كذلك أكدت حركة الجهاد الإسلامي أن الشورى ملزمة، وليست معلمة. وشرحت ذلك بأن قرار الأكثرية ملزم للأقلية. وعلى الأقلية تبني القرار، والدفاع عنه، رغم عدم قناعتها به. وأشارت الحركة إلى أن مسئولية القرار جماعية وتقع على عاتق الجهة التي تصدره.[٣٨٣]

وحيث اعتقد الإسلاميون أن الشورى لا تتناول بالنقاش المسائل التي يفصل فيها النص الشرعي، فقد شكلوا في بعض السجون، وعلى سبيل المثال النقب، مجلساً للفتوى يضم عدداً من أصحاب العلوم الشرعية، يرشحهم أمراء القلاع (الأقسام) بعد التأكد من أهليتهم للإفتاء، حيث يصدر هذا المجلس فتاواه بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء (٧٥ ٪)، وبحيث تكون فتاوى هذا المجلس بمثابة حكم الله لجميع الأمراء في كل القلاع.[٣٨٤]

ومن جهة أخرى، فقد قبل الإسلاميون التوقيع على وثائق تنظم الجسم الاعتقالي، وتضبط عمل اللجان الوطنية والنضالية، ولم يجدوا مانعاً من التأكيد على سيادة الديمقراطية والشورى، إذ المسائل محل النقاش لا تتعلق في هذا الموضع بطبيعة نظام الحكم والفكر الذي يسود المجتمع، بمقدار علاقتها بإدارة شئون المعتقلين ونضالاتهم.

بشكل عام، فقد ظلت فصائل الحركة الأسيرة، وباختلاف توجهاتها، ملتزمة بالاتجاه الشائع بين القوى والأحزاب التي تعمل في فترات النضال، والقاضي

بضرورة التفريق بين ديمقراطية الثورة بما تتطلبه من ضوابط وقيود تفرضها ظروف النضال، وبين ديمقراطية الأمن والاستقرار. وذلك على الرغم من الآثار والبصمات التي تركتها هذه التجربة على الواقع الفلسطيني، وطبيعة السلطة، والعلاقة بين التنظيمات الفلسطينية، وبينها وبين السلطة بعد الزوال الجزئي للاحتلال.

الفصل الثالث

ديمقراطية الجسم الاعتقالي

ديمقراطية الجسم الاعتقالي

لقد شكل كل فصيل داخل الحركة الأسيرة كياناً مستقلاً قائماً بذاته في ما يتعلق بجميع الشئون السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية. وأدارت الفصائل شئونها اليومية باستقلال كبير.

إلا أنها، وبحكم وحدة القيد والإقامة المشتركة وظروف المواجهة مع إدارة المعتقلات، فقد وجدت ضرورة لتنظيم علاقاتها مع بعضها داخل الجسم الاعتقالي الواحد، فأوجدت مؤسسات وهيئات اعتقالية مثلت جميع المعتقلين أو أكثرهم. ومارست هذه الهيئات صلاحياتها في التحدث باسم المعتقلين، واتخاذ قرارات المواجهة، وإدارة عملية التفاوض مع إدارة المعتقل، وحل الإشكالات التي تنشأ بين فصائل الحركة الأسيرة.

وقد سادت علاقات الفصائل ببعضها روح التنافس والتناحر أحياناً، بينما اتسمت علاقاتها بالتفاعل والحوار أحياناً أخرى، متأثرة في ذلك بعوامل وظروف مختلفة، بالإضافة لخضوعها لروح التعصب الحزبي في فترات كثيرة.

وقد أدارت الحركة الأسيرة بفصائلها، ومن خلال الهيئات الاعتقالية، عملية صراع مرير وطويل النفس مع إدارات سجون الاحتلال، وكانت لها مواقف عظيمة في الصبر والصمود والتضحية. كما تمكنت، وبرغم التنافس بينها، من إيجاد طريقة للتفاهم حول هذه المسألة بالذات، حيث تعارفت فصائل الحركة الأسيرة على آلية لاتخاذ القرارات النضالية في مواجهة إدارات السجون.

يتناول هذا الفصل طبيعة عمل الهيئات الاعتقالية، ويعطي صورة عن العلاقات الفصائلية، ومستوى التفاعل الفكري والاجتماعي بين الفصائل، ويتناول موضوع الصراع بين الحركة الأسيرة وإدارة المعتقلات، وآلية اتخاذ القرار النضالي ومدى مشاركة القاعدة في هذا القرار.

ونظراً لاستقلال فصائل الحركة الأسيرة في أكثر شئونها، فإن هذا الفصل يقدم محاكمة لمدى ديمقراطية الحركة الأسيرة في إطارها العام ومؤسساتها التي أشرفت على ضبط مسارها من خلال المقاييس التالية:

١- وجود اللوائح والمؤسسات الاعتقالية: وذلك لضمان صدور القرار عن مؤسسة، وبمشاركة جماعية، ووفق أسس وصلاحيات وآليات تحددها لوائح عمل الهيئات الاعتقالية.

٢- مدى احتكام العلاقات الفصائلية لمنهج الحوار: إذ إن جوهر الديمقراطية يهدف إلى تنظيم ووضع الأسس التي تنظم مصالح الأفراد ومصالح المجموع في إطار يحكمه الحوار الذي يجنب الفرقاء الاحتكام إلى العنف لحسم خلافاتهم.

٣- مستوى التفاعل الفكري والاجتماعي: إذ يعتبر التفاعل بين الأفراد في مجتمع الأسرى مؤشراً مهماً على سيادة لغة الحوار وسلامة العلاقات الفصائلية ومدى الانفتاح الفكري والاندماج الاجتماعي في مجتمع مغلق كمجتمع السجناء.

٤- مستوى المشاركة الفصائلية في اتخاذ القرار: تشكلت اللجان المسئولة عن إدارة شئون المعتقلين ونضالاتهم من ممثلين عن الفصائل الاعتقالية، في ما يشبه حكومة وحدة وطنية. وحيث إنه قد وجد قصيل أكبر من حيث الحجم، فإن مدى تأثير الفصائل الأخرى في مثل هذه الحالة يعتبر مؤشراً على مستوى المشاركة وإيجابيتها.

٥- مدى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرار النضالي: لقد اتخذت المؤسسات الاعتقالية قرارات هامة وخطيرة، لاسيما في ما يتعلق بإدارة نضالات الأسرى

ضد إدارات السجون. وقد مست هذه القرارات مصالح الأفراد، وفرضت عليهم أحياناً خوض إضرابات عن الطعام عرّضت حياتهم وصحتهم للمخاطر. وفي مثل هذه القرارات، فإن الممارسة الديمقراطية تقتضي أن يكون للقاعدة كلمتها ودورها في صياغة القرار.

أولاً: الهيئات والمؤسسات والقوانين الاعتقالية

لقد تمكنت الحركة الاعتقالية خلال تجربتها الطويلة من تشكيل مؤسساتها وهيئاتها الاعتقالية الوطنية، والتي اعتبرت الإطار القيادي للمعتقلات. وتقف على رأس هذه المؤسسات «اللجنة الوطنية العامة»، أو «اللجنة النضالية العامة»، أو «اللجنة الاعتقالية العامة» على اختلاف في التسمية بين سجن وآخر، مع تساوٍ في الدور والمضمون. وهي لجنة تعمل وفق لائحة متفق عليها بين الفصائل، وتعتبر هذه اللجنة السلطة التنفيذية الاعتقالية، وتتكون من ممثلي الفصائل الموجودة في المعتقل، وتشرف على الاحتفالات العامة، وعلى الاتصال بمواقع الأسر الأخرى في الشئون الاعتقالية العامة، وعلى إصدار البيانات الجماهيرية والبيانات الاعتقالية الجماعية. ويقع ضمن مهماتها البت في الإضرابات والخطوات النضالية الأخرى، كما تشرف على الصندوق المالي عبر لجنة خاصة تابعة لها، وكذلك تنشئ لجنة ثقافية عامة في بعض الأحيان، ولجنة رياضية لتنسيق النشاطات الرياضية الجماعية للمعتقلين، بالإضافة لإشرافها على عمل لجنة الحوار مع إدارة المعتقل، ولجنة الحوار هي اللجنة التي تتولى عملية مفاوضة إدارة السجن والإدارة العامة للمعتقلات، وقد تشكلت غالباً من ثلاثة أعضاء، أحدهم من «فتح»، والآخر من «الشعبية» والثالث من الحركات الإسلامية، وتتولى هذه اللجنة كذلك توجيه عمل ممثل المعتقل الذي يعتبر الناطق الرسمي باسم مجموع الأسرى في المعتقل.[٣٨٥]

وبينما تعارف كل فصيل على التسليم للقيادة في أحد المعتقلات، حيث مركز الثقل لهذا الفصيل، لتشرف على قيادة وإدارة شئون الفصيل في إطارها العام حسب ما تسمح به وسائل الاتصال بين السجون والمعتقلات، فقد تعذر

أن يتعارف المعتقلون على قيادة عامة للحركة الأسيرة في السجون كافة. غير أن التأثير قد انتقل مع مركز الثقل من سجن لآخر. وعلى سبيل المثال، فعندما تم افتتاح سجن جنيد في تموز/يوليو ١٩٨٤، وتم نقل ثمانمائة مناضل إلى هذا السجن من عدة معتقلات، وكان معظمهم من معتقل بئر السبع، فقد أصبح هذا السجن -جنيد- قائداً موضوعياً للحركة الأسيرة بحكم تواجد صفٍ قيادي واسع يحظى بالاحترام.[٣٨٦]

أما حول تركيبة اللجنة الاعتقالية أو الوطنية أو النضالية، فقد ضمت في بداية تشكلها الفصائل الأساسية في منظمة التحرير الفلسطينية، بينما ظلت القوى الإسلامية لفترة طويلة خارج هذه اللجنة. وكذلك حدث خلاف حول مدى أحقية الفصائل التي تحظى بتواجد ضعيف على ساحة المعتقل في الدخول إلى هذه اللجنة. وظلت مسألة تمثيل هذه الفصائل الصغيرة مسألة خلاف في أكثر الأحيان. وقد أعطت وثيقة لجبهة النضال الشعبي صورة عن عدم وجود ضوابط واضحة تحكم تمثيل هذه الفصائل. فقد أشارت الوثيقة إلى سحب التمثيل من منظمة الصاعقة نظراً لغياب مسئولها، وعدم القناعة بوجود شخص كفء ليمثلها في اللجنة الاعتقالية، كما أشارت إلى الخلاف حول تمثيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في اللجنة. وبينما أكدت الجبهة أن أساس فهمها المبدئي أن للقوى السياسية الوطنية كافة داخل المعتقل، والمقتدرة، الحق في المشاركة، ليس في التنفيذ وحسب، وإنما في التخطيط للسياسة الاعتقالية، إلا أنها عبرت عن عدم قناعتها بتمثيل قوات التحرير الشعبية، وبررت ذلك بأنها لم تعد موضوعياً تمثل امتداداً سياسياً وتنظيمياً خارج الأسر، ورأت أنه من الظلم الصارخ إعطاءهم دوراً مقرراً في السياسة الاعتقالية.[٣٨٧]

ومع بروز الخلاف حول حق تمثيل هذه الفصائل، فقد تطور الأمر لوضع ضوابط تتعلق بتمثيلها، بينما ظلت هي تطالب بحق التمثيل دون ضوابط طالما لها امتداد سياسي خارج المعتقل. وعلى سبيل المثال، فقد تم ضبط الموضوع في سجن غزة باشتراط وجود عشرة أعضاء للفصيل المطالب بحق العضوية في اللجنة الاعتقالية. حيث إن هذا العدد يعطي الفصيل حق المطالبة، ولا يعطيه قراراً

أتوماتيكياً بالمشاركة؛ إذ تدرس طلبه لجنة وطنية عامة وتقرر بشأنه.[٣٨٨] وربما كان مثل هذا القيد رغم تحقق العدد المطلوب كحد أدنى مبرراً بدواعي الأمن لأعلى هيئة مخولة بإدارة صراع المعتقلين مع إدارة المعتقل.

وبينما تجاوزت بعض السجون مسألة تمثيل التيارات الإسلامية في اللجنة الوطنية، حيث قبلت حركة «فتح»، بشكل أساسي، وفصائل منظمة التحرير في سجن غزة العمل مع القوى الإسلامية من خلال لجنة اعتقالية واحدة تشكلت من مندوب عن كل فصيل من الفصائل المتواجدة في واقع المعتقل،[٣٨٩] حيث كان معتقل غزة سبّاقاً لمثل هذا التعاطي، وذلك بحكم طبيعة الأشخاص القياديين في هذا المعتقل، بينما حُرمت القوى الإسلامية من المشاركة في اللجنة الوطنية وفي لجان الفرز للقادمين الجدد في معتقلات أخرى مثل معتقل مجدو،[٣٩٠] وحُرمت من المشاركة في اللجنة الوطنية، ولجنة الحوار مع الإدارة في عدة سجون مثل سجن الخليل، وسجن جنيد وسجن نابلس،[٣٩١] وكذلك في معتقل النقب حتى فترة متأخرة من الزمن.

وثمة ملاحظة أخرى ذات علاقة بالموضوع، فقد حرمت القوى الإسلامية لفترة طويلة كذلك من نسبتها في الخروج لمرافق العمل (شواش الأقسام، عمال المخيطة، عمال النظافة، عمال المطبخ، عمال المكتبة)، وهي مرافق كانت توزع على الفصائل حسب نسبتها العددية، واعتبرتها الفصائل مرافق حيوية لتسهيل عملية الاتصال التنظيمي بين الغرف والأقسام. وقد نصت الوثائق الاعتقالية على توزيع العمال في المرافق حسب المعيار النسبي لكل فصيل، وحسب الحاجة التنظيمية.[٣٩٢]

بقي أن نشير إلى ملاحظة تتعلق بطريقة تشكيل اللجنة الوطنية، حيث تمت بتسمية كل فصيل لممثله في هذه اللجنة، وتُرك له تحديد الآلية التي يُنسِّب بها هذا الممثل حسب لوائحه وضوابطه التنظيمية.

لقد أفرز الواقع الاعتقالي مشكلات كثيرة تطلبت تشكيل هيئات، ووضع ضوابط ومواثيق وقوانين تنظم عمل اللجنة الاعتقالية وحياة المعتقلين كمجتمع اعتقالي.

وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه الهيئات والقوانين قد مثّل إشارة مهمة باتجاه النهج الديمقراطي، إلا أن هذه القوانين، ورغم الاستناد إليها كثيراً لحسم الخلافات، إلا أن تجاوزها لم يكن أمراً صعباً أو مستحيلاً، لاسيما في ما يتعلق بمسائل التحويل بين الفصائل، أو تقاسم مرافق العمل، أو غير ذلك.

إنه على أهمية القوانين في تنظيم شئون المعتقلين، فقد أثبتت التجربة أن منظومة العلاقات بين الفصائل الأسيرة كانت لها أهمية أكبر في تفعيل هذه القوانين أو تجاوزها. وقد تحقق مبدأ سيادة القانون بين فصائل الحركة الأسيرة في الأوقات التي سادت فيها العلاقات والأجواء الإيجابية بين الفصائل. ففي هذه الأوقات، جرى الاحتكام للقانون، وكان من السهل حسم أي خلاف أو إشكالات وفق اللوائح، أو على أرضية التراضي.

ثانياً: العلاقات الفصائلية

تراوحت علاقات القوى الفلسطينية خارج السجون بين التعاون والتوتر. ودخلت هذه العلاقات أزمات عديدة، حيث وصل التوتر أحياناً إلى حد استخدام العنف المسلح. لكن هذه القوى سرعان ما كانت تعود للقاء والوفاق شعوراً منها بالخطر الخارجي، وإدراكاً لما يخططه الاحتلال لإغراقها في فتن تشغلها عن مقارعته.

وفي السجون، مرت الفصائل بنفس التجربة، فسادت علاقتها ببعضها مراحل من التعاون والإحساس بوحدة الحال والقيد والمعاناة، ومرت هذه العلاقة بمراحل من التوتر والخلاف، فرضه الاختلاف الفكري والسياسي والتعصب التنظيمي والتنافس بين الفصائل داخل المعتقل، وقد وصل الخلاف والتوتر أحياناً حد العنف، أو راوح حد التعبئة المشحونة والقطيعة والاتهام. لكن الفصائل، سرعان ما كانت تفيء إلى الرغبة في تحقيق مستوى من الاستقرار في واقعها وعلاقاتها، فتستجيب لدعوات الوفاق، ثم تلتحم في مواجهاتها مع إدارات المعتقلات لانتزاع حقوقها وتحسين شروط حياتها ومعيشتها.

إنه ورغم أن القوى والفصائل في الحركة الأسيرة قد تنافرت أحياناً إلى حد استحالة التعايش والسكن في قسم واحد، إلا أنه وفي الظروف الطبيعية، فقد تمكنت الفصائل من العمل معاً، والعيش معاً، وأحياناً في غرف وخيام مشتركة، أطلق عليها اسم «خنادق الوحدة».

لقد نقل المعتقلون معهم روح التعصب العشائري السائد في المجتمع الفلسطيني. فتجمعوا، في البداية، أو اختلفوا على أساس التعصب للبلدة أو القرية أو المخيم أو المجموعة التي اعتقل معها المناضل. وحينما تطور الأمر، ووُجدت الهياكل التنظيمية، حل التعصب الفصائلي محل التعصب العشائري أو القبلي. وقد ظهر التباعد والتنافر بين الفصائل في بعض الفترات نتيجة التثقيف الداخلي المضاد من قبل الفصائل والتنظيمات.[٣٩٣]

ويشير الدكتور عبد الستار قاسم إلى أن المتتبع للعلاقات الفصائلية يرى أنها بدأت في التحسن والانفراج بعد العام ١٩٧٦، عندما بدأ الأسلوب الديمقراطي يغزو الأطر التنظيمية. بينما ارتبط وجود الخلافات والصراعات إلى حد كبير بمرحلة الفردية وعدم الانضباط والعشوائية، حيث تسببت هذه المرحلة بصراعات داخل كل فصيل، انعكست على علاقة الفصائل ببعضها.[٣٩٤]

لا شك أن العلاقات الفصائلية في ظل قيادة جماعية، وأسس ديمقراطية، كانت أفضل منها في ظل القيادة الفردية. فالقيادة الفردية قد يحكمها الهوى، أو المزاج، والقناعات الشخصية تجاه الآخرين، ودورهم ومواقفهم. لذلك مرت علاقات الفصائل بأسوأ مراحلها حين تحكمت في قيادتها شخصيات ذات توجهات سلبية تجاه الآخرين مع عدم وجود أسس سليمة للعمل الجماعي، بينما مرت هذه العلاقات بظروف أفضل في ظل جماعية القيادة وديمقراطية الإفراز.

لقد سيطرت العصبية التنظيمية، وفرضت نفسها بشكل أكبر داخل المعتقلات، وسيطرت على اتجاهات التفكير لدى عناصر الحركة الأسيرة وعلى حركة حياتهم وشئونهم اليومية. وقد دار الخلاف بين الفصائل على مكتسبات وصغائر تسببت أحياناً في القطيعة والاختلاف الذي وصل حد العراك الجسدي.

ونظراً لكون التنظيم داخل السجن يمتلك قوة قادرة على فرض القرارات التنظيمية على الأفراد، فإنه لم يكن هناك ما يمكن تسميته بالمعارضة داخل إطار الفصيل. إذ خضع المجموع لتعليمات القيادات التي غرست فيهم، على الدوام، حس الطاعة والتنفيذ، بينما ظل مجال الاحتكاك بين الفصائل محدوداً، حيث عاش كل فصيل كوحدة مستقلة لولا التقاطع في إدارة الشئون العامة للمعتقلين، لاسيما تلك التي تتعلق بالمواجهة مع إدارة المعتقل. كما ثار الخلاف حول مسائل تتعلق بالاستقطاب والتحريض، وبعض الأمور الحياتية. وعلى سبيل المثال، فكثيراً ما كان يحدث الخلاف حول التركيبة السكنية للغرف والخيام. فقد حدث خلاف حول زوايا الخيام في الخنادق المشتركة، ومن هو الأحق بالسكن في زاوية الخيمة، حيث تكتسب الزاوية أهمية في عملية الرصد؛ وكذلك حول امتلاك الغرف أو الخيام، أو مغادرة الخيام والغرف المشتركة.[٣٩٥] وقد وضع المعتقلون لوائح وموائيق تضبط أكثر هذه التفاصيل،[٣٩٦] كما تم وضع ضوابط للحياة في الغرف المشتركة ولأدق التفاصيل، كتقاسم الأسرة، والنوم على الأرض عند الزيادة، وتحديد أوقات الهدوء، ومشاهدة برامج التلفاز.[٣٩٧] غير أن ذلك لم يمنع من الخلاف حول تفسيرها وتطبيقاتها العملية. وكانت مسائل التحويل والاستقطاب أكثر المسائل التي تسببت في إحداث التوتر بين الفصائل. وعلى سبيل المثال، فقد اندلعت أحداث عنف بين حركتي «فتح» و«حماس» في قسم (أ) من معتقل النقب خلال عام ١٩٨٩ على خلفية التحويل،[٣٩٨] وتسبب ذلك في وقوع عدة إصابات. كما حدثت مشكلة خلفت أكثر من عشر إصابات في مربع (٨) من قسم (ب) في معتقل النقب بين حركة «فتح» والجبهة الشعبية انتهت بالصلح في ١٩٩٤/٤/٢٤.[٣٩٩] وذلك أيضاً على خلفية التحويل. وكما حدثت مشكلات نتيجة رغبة بعض العناصر في التحويل من فصائلها إلى فصائل أخرى، فقد حدثت خلافات حادة نتيجة محاولات التنظير والاستقطاب. وعلى سبيل المثال، فقد أشار الدكتور محمد سعيد الهندي إلى أنه قد تم الاعتداء على الدكتور فتحي الشقاقي بالضرب في عام ١٩٨٦ داخل السجن على خلفية اتهامه بتحريض شباب من حركة «فتح» لترك تنظيمهم والالتحاق بالجماعة الإسلامية.[٤٠٠] وتجاوزاً لحدوث

انفلاشات، أو سوء تفاهم بين هذا التنظيم أو ذاك، وحفاظاً على أريحية العلاقة النضالية بين التنظيمات، وحرصاً على الابتعاد عن كل ما من شأنه أن يشحن الأجواء، ويوتر العلاقات بين الفصائل والقوى، فقد اتفقت الفصائل داخل السجون على منع الانتقال في العضوية داخل المعتقلات.[٤٠١]

وقد أثار الخلاف حول عدد من عناصر «فتح» الراغبين في التحويل للجماعة الإسلامية والذين قدموا من سجن بئر السبع إلى معتقل عسقلان أزمة بين فصائل منظمة التحرير والجماعة الإسلامية، وتسبب ذلك في تدهور العلاقات بين الطرفين، الأمر الذي دعا تنظيم «فتح» إلى توسيع رقعة المقاطعة الاجتماعية لتتجاوز الأشخاص القادمين من بئر السبع لتشمل جميع أعضاء الجماعة الإسلامية.[٤٠٢]

كذلك نشب الخلاف حول الموقف من بعض الخطوات النضالية ضد إدارات السجون، حيث وجدت بعض الفصائل أحياناً أن الموقف يتخذ خلاف رأيها، أو دون مشورتها ومشاركتها الفاعلة. وعلى سبيل المثال، فقد حدث احتكاك بين حركتي «فتح» و«حماس» بسبب الاختلاف حول خطوة نضالية ضد إدارة المعتقل، وقد تسبب الاشتباك في إصابة عدد من المعتقلين.[٤٠٣]

كذلك حدث خلاف في معتقل عسقلان حول مسألة تتعلق برفض الوقوف حين قدوم الشرطة لإجراء عملية العد اليومي، وقد تم تبني موقف اعتقالي برفض الوقوف على العدد بموافقة «فتح» والجماعة الإسلامية وجبهة التحرير العربية فقط، مما تسبب في خلاف عميق، أدى في نهاية الأمر إلى حل اللجنة الاعتقالية.[٤٠٤]

وفي العادة، كانت ترافق تلك الأحداث حملات من التعبئة السلبية، وبيانات الاتهام، ووقف الحوارات الجارية ونشاطات التفاعل المشترك بين الأطراف، بل إن الأحداث كانت تتجاوز الطرفين المتشاحنين لتؤثر على مجمل الجسم الاعتقالي والحركة الأسيرة. وفي داخل الجماعة الإسلامية نفسها نشأ خلاف، بالإضافة لمسائل التركيبة السكنية، والتحويل والاستقطاب أحياناً، حول طريقة

تشكيل الهيئات القيادية في الجماعة. وعلى سبيل المثال، فقد حدث خلاف بين حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي في سجن الخليل على خلفية اشتراط الجهاد الإسلامي اعتماد التساوي في العدد في تشكيل مجلس شورى الجماعة، حيث تشبثت حركة «حماس» بالتمثيل النسبي للفصيلين داخل مجلس الشورى. وتسبب هذا الخلاف بانفضاض إطار الجماعة الإسلامية كإطار يضم التنظيمين لفترة من الزمن.[٤٠٥]

ومع حدوث مثل هذه التوترات، إلا أن الفصائل كانت قادرة على تجاوزها. وكانت تفيء إلى الصلح، وتتدارك الأمر بتدخل المسئولين فيها لفض الإشكالات التي كانت كثيراً ما تحدث بقرار ميداني، رغم أنها، في أحيان أخرى، جاءت بتخطيط مركزي. حيث كانت التنظيمات تشكل لجاناً وطنية لمتابعة ذيول الحدث، وإعادة الأجواء الصحية للعلاقات الوطنية. وعلى سبيل المثال، فقد تم تشكيل لجنة وطنية بمشاركة جميع الفصائل («فتح»، و«حماس»، و«الشعبية»، و«الديمقراطية»، والجهاد الإسلامي) وذلك للتحقيق في خلاف حدث بين «فتح» و«حماس»، وتمكنت اللجنة من إشاعة أجواء الوفاق من جديد.[٤٠٦]

لقد تمكنت الفصائل في أحلك الظروف التي شهدت توتراً في علاقاتها من الاحتكام للحوار والنقاش للبحث عن الحلول. ومع مرور الوقت، أخذت تتلاشى ملامح العنف بين الفصائل الأسيرة،[٤٠٧] هذا فضلاً عن أن روح التعاون والمودة، وتقديم الخدمة في مجالات التعليم، ومحو الأمية، وغير ذلك، قد شاعت بين المعتقلين في فترات كثيرة، بغض النظر عن تنظيماتهم.[٤٠٨]

لا شك أن وجود الاحتلال، بشكل مباشر، ممثلاً في إدارة السجن، وكذلك أزمة الاعتقال والمعاناة اليومية، ووجود مسائل كثيرة تجمع التنظيمات الأسيرة، كل ذلك قد جعل من الطبيعي أن يدور النقاش حول الهموم المشتركة. كما أن معيشة المعتقلين معاً، على مدار أربع وعشرين ساعة، أوجد ضرورة للتفاهم والحوار، بالإضافة للأثر الإيجابي الذي تركته العلاقات الخاصة بين المسئولين في الفصائل خلال فترات من الزمن.[٤٠٩] كل ذلك، ساهم في تطور علاقات الفصائل نحو الأفضل مع الزمن، ومكنّها من بناء جسور من الثقة والتفاهم،

فطورت من رغبتها في التفاعل الإيجابي والاعتراف بالآخر، وتعارفت على حل مشكلاتها عبر الحوار.

لا شك أن العلاقات الفصائلية، ورغم مرورها في أزمات بين الفينة والأخرى، قد حافظت على مستوى من التفاهم، ظل معه الحوار هو الوسيلة الأهم التي تحكم علاقات التنظيمات الأسيرة. وقد شهدت مسيرة العلاقة بين الفصائل تطوراً مطرداً نحو الأفضل، ساهم فيه عدد من قيادات الحركة الأسيرة الذين آمنوا أن الحوار، لا غيره، هو اللغة الملائمة للعلاقات الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن جميع الفصائل قد ثَبّتت في لوائحها، وكذلك في اللوائح الاعتقالية العامة، تأكيدها على الرغبة في إرساء وتوطيد أسس حياةٍ وطنية ديمقراطية مشتركة، وحياة خالية من مظاهر التوتر والإرهاب الفكري والنفسي بين منظمات الفصائل والمناضلين كافة.[٤١٠] كما أكدت اعتمادها مبدأ الحوار الديمقراطي، أسلوباً وطنياً وثورياً، كمبدأ وحيد لفض الإشكالات وحل الخلافات التي قد تنشأ بين منظمات الفصائل الأسيرة،[٤١١] وأكدت رفضها استخدام العنف، أو التلويح به كمنطق لحل الخلافات بين الفصائل في المعتقل.[٤١٢] كما أكدت مشاريع اللوائح الاعتقالية إدانتها للعنف بين الفصائل والاتجاهات، سواء أكان فردياً، أم جماعياً، مهما كانت أسبابه. ودعت لمحاسبة كل من يرتكب ذلك اعتقالياً، وأكدت ضرورة اعتماد لغة الحوار كأسلوب وحيد لحل جميع الإشكالات التي تحدث داخل الواقع الاعتقالي.[٤١٣]

ومن الناحية العملية، فإن العلاقة الحالية بين فصائل الحركة الأسيرة قد تجاوزت أكثر سلبيات الماضي، وأصبحت علاقة ممتازة. إذ تلاشت كثير من الحدود الفاصلة بين التنظيم والتنظيم. وتمكن المعتقلون من تجسيد الوحدة الاعتقالية في مواجهة إدارات السجون وسياساتها.[٤١٤]

إن التجربة الرائعة التي تستحق التسجيل بفخر هي تجربة الفصائل الأسيرة في قسم العزل بسجن الرملة. فقد استطاع المجاهدون والمناضلون، من مختلف الفصائل، أن يجسدوا تجربة اعتقالية رائدة على مستوى العلاقات الفصائلية. فرغم وجود سجناء من معظم الفصائل، إلا أن المجموع الاعتقالي

بدا جسماً واحداً متماسكاً. ولقد وُضعت وثيقة اعتقالية تضبط علاقات الفصائل، وتنظمها، وتحدد صلاحيات ومهام اللجنة الاعتقالية التي تشرف على إقرار المشاريع الخاصة بمواجهة الإدارة. وقد مُثل في هذه اللجنة جميع الفصائل، كما أُقر الصندوق المالي العام، حيث صُرف للمعتقلين مبلغ موحد دون تمييز، بغض النظر عما يدفعه كل فصيل أو فرد، وأُقر نظام المكتبة العامة التي يستفيد منها المعتقلون على قدم المساواة.[٤١٥]

والأهم من ذلك كله، أنه قد سادت بين المعتقلين في هذا القسم روح المحبة والأخوة والمشاعر الصادقة والتفاعل الفكري والاجتماعي في ظل ضوابط فصائلية أقل حدة بكثير من تلك التي سادت في السجون والمعتقلات الأخرى.

إن لقاء الاتجاهات التي يجمعها هدف الكفاح من أجل تحرير الوطن لا ينفي طبيعة الاختلاف حول الأفكار والمواقف والطموحات والوسائل والغايات. وإنه مما ينافي السلوك الاجتماعي أن يتصور حزب أو فصيل أنه يمكن أن ينفرد بقيادة الجماهير، أو أن يستأثر بها دون غيره. إذ التعددية ثمرة طبيعية لاختلاف العقول والقدرات والمصالح بين البشر. وإن الإقرار بنسبية الخطأ والصواب يؤدي إلى نتيجة مهمة، وهي الإقرار بأن وجود الآخرين هو مسألة طبيعية. وفي ظل هذا الفهم، فإن الحوار بين الفرقاء هو الوسيلة لتنظيم هذا الاختلاف.

إن التعددية في الساحة الوطنية تعني الخلاف والتصارع داخل الحركة الوطنية وفصائلها في مواقعها المختلفة. لكن هذا التصارع لا يغلق الباب أمام اللقاء على المشترك الذي تتسع دوائره كلما التقت هذه القوى لمواجهة المشكلات التي تدهمها جميعاً فتواجهها بمستوى من التجمع والوحدة. واللقاء لا يلغي التعدد الفكري أو الخلاف السياسي. لذلك، كثيراً ما كانت الفصائل الاعتقالية تُحوِّل المشكلات التي تطرأ بينها إلى الخارج، فتفتعل مشكلة واحتكاكاً مع إدارة السجن لتهدئة الأجواء المشحونة بين تنظيمات الحركة الأسيرة.

إن تنظيم الخلاف يوجد مناخاً أرحب للتفاعل الذي يُضيِّق مساحة المختلف عليه، ويحدد مسائل الخلاف على أساس الموضوعية، لا الاتهام، وعلى أساس الاستعداد للتعامل مع الفرقاء، لا شطبهم أو نفي وجودهم.

وفي هذا السياق، يجدر إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة التي سادت بين الجماعة الإسلامية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. فحين نشأت الجماعة الإسلامية في سجن عسقلان، لم يكن لـ«فتح» أو الجبهة الشعبية أو الجبهة الديمقراطية بناء قوي.. كان هناك تسيب، وكان هناك عمال يعملون في مرافق السجن التي يعود نتاجها للاحتلال، ولم ينشأ التيار الإسلامي بشكل منظم لمواجهة التيارات الأخرى داخل المعتقل.[٤١٦]

غير أنه، ومع الزمن، فقد أصبح هؤلاء الأفراد الذين تجمعوا من التنظيمات تياراً. واصبح لهم وزن وقدرة على المنافسة. وفي الوقت نفسه، كانت الفصائل قد تجاوزت فترة النشأة، وتمكنت من ضبط الوضع التنظيمي وإحداث مستوى لا بأس به من التماسك داخل قاعدتها وأطرها التنظيمية.

ونظراً لكونها قد تشكلت في البداية من عناصر التنظيمات الفلسطينية، فقد ووجهت الجماعة الإسلامية بمقاومة شديدة وبعدم اعتراف وتجاهل، وبعدم منحها أي حق من الحقوق لأنها لم تكن تابعة لتنظيمات موجودة في الخارج.[٤١٧] كما أن الفصائل لم تتعامل مع التيار الديني كجسم اعتقالي شرعي، ولم تعترف به في البداية، واعتبرته تجمعاً دينياً لا شرعياً. وبالتالي، لم تقبله في اللجان التنسيقية المختلفة.[٤١٨]

وحين أصبحت الجماعة الإسلامية قوة داخل عدد من السجون، فقد فرضت الضرورة التي أملتها ظروف المواجهة مع إدارات السجون إيجاد طريقة للتفاهم مع الجماعة الإسلامية لتحقيق جماعية القرار والموقف الاعتقالي. لكن هذا التنسيق لم يرق لفترة طويلة إلى مستوى الاعتراف بشرعية هذا التيار. وقد أشار إلى هذه السياسة السيد عبد الحق شحادة إشارة واضحة بقوله: «إن العلاقة مع تجمع الجماعة الإسلامية، ومنذ بروز هذه الجماعة، أخذت شكل المصلحة والحاجة، وذلك عند الرغبة في تنسيق ومناقشة أي موضوع أو موقف معها، فهذا التجمع يختلف عن الفصائل الوطنية من حيث كيفية إفراز عناصره، وكذلك عدم صحة وجواز هذا الإفراز اعتقالياً».[٤١٩]

وقد ووجه هذا التيار بحملة شديدة من التشهير في بداية نشأته، وتم نعته بمختلف التهم، بما في ذلك عدم الوطنية، والعمالة، وغير ذلك.[٤٢٠] وبالإضافة لذلك، فقد تمت مواجهته عملياً. فقد أشارت أدبيات الجبهة الشعبية، في السبعينات، أن هذا التيار قد «خلق أزمة مؤثرة في السجون، إلى أن تم تشذيبه وقصقصة أجنحته دون المساس بالحرية الدينية وحق العبادة والاعتقاد الديني للأفراد المؤمنين».[٤٢١]

وفي نفس السياق، أشار السيد عبد الحق شحادة إلى أن «ممارسة هذا التيار لعمليات الاستقطاب والتحريض باسم الدين، وبروز بعض التطورات، استدعت، في يوم من الأيام من هذه المرحلة، اتخاذ موقف من هذا التجمع وأعضائه». ففي سنة ١٩٨٣، وفي شهر تموز على وجه التقريب، «تم الاتفاق مع الإدارة على إخراج أعضاء الجماعة الإسلامية إلى ساحة النزهة بمفردهم».[٤٢٢]

وقد اقترنت أحياناً في أدبيات التنظيمات مواجهة التيار الديني بمواجهة إدارة المعتقل وعملائها داخل الحركة الأسيرة. فقد ورد في هذه الأدبيات أن الوطنيين في السجون «قد تضاعف تحديهم لسلطات القمع والجلادين، إلى حد يفوق ما توقعه الاحتلال مرات عديدة. وقد حاصروا التيار الديني، وضيقوا الخناق على أقسام العار».[٤٢٣]

ونظراً لهذا التوتر في العلاقة بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وتجمع الجماعة الإسلامية، فقد حُرمت الجماعة من المشاركة في اللجنة الوطنية ولجان الفرز والحوار، كما حرمت من المشاركة بأفرادها في مرافق العمل. فقد أشار الدكتور محمد سعيد الهندي إلى أنه على الرغم من أن اللوائح الاعتقالية تبدو في نصوصها ديمقراطية، إلا أنه قد ظهر في الممارسة كثير من الخلافات. وعلى سبيل المثال، فإن التخيير في فترة سابقة لم يكن لغير فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كما أن خروج العمال في المرافق كان مقصوراً على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.[٤٢٤]

كذلك أشار السيد إسماعيل هنية إلى الرفض غير المبرر من وجهة نظر «حماس»

لأن تكون الحركة جزءاً من المؤسسات الاعتقالية على مستوى صناعة القرار بين القوى والفصائل. الأمر الذي كان محصوراً في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى حرمانها من بعض الامتيازات الموجودة في مرافق العمل. حيث اعتبرت «حماس» هذا الطرح مجافياً للصواب، على اعتبار أن الحركة الأسيرة تعيش واقعاً مشتركاً بعيداً عن الخلاف السياسي خارج السجون.[٤٢٥]

وقد بررت حركة «فتح»، وهي بمثابة حكومة المعتقل من حيث كونها الفصيل الأكثر عدداً والأكبر تأثيراً والمخولة بإفراز ممثل المعتقل وقيادة اللجنة الاعتقالية. بررت «فتح» حرمان الحركات الإسلامية من التمثيل في اللجان الاعتقالية بأن إطار اللجنة الوطنية هو إطار تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأنه ليس من حق القوى التي تعمل خارج إطار المنظمة دخول هذا الإطار،[٤٢٦] وذلك على الرغم من أن اللجنة الوطنية كانت مخولة، حسب لوائحها، بإدارة الشئون الاعتقالية للأسرى كافة، بمن فيهم أسرى الجماعات الإسلامية. وقد استمرت هذه السياسة، على الرغم من صدور تعليمات بإنهائها، وذلك في رسالة خاصة، وجهها السيد ياسر عرفات - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية - إلى كل من «فتح» و«حماس» في السجون الإسرائيلية، بإنهاء خلافاتهم، والتعامل مع «حماس» كأي فصيل وطني آخر.[٤٢٧]

إنه يمكن رصد جملة من الأسباب التي ساهمت في سيادة أجواء مشحونة وغير طبيعية بين تجمع فصائل منظمة التحرير، وبين تجمع الجماعة الإسلامية، وبالتالي تسببت في حرمان القوى الإسلامية من المشاركة في المؤسسات واللجان الاعتقالية، وفي مرافق العمل. وربما كانت الأسباب التالية من أهم هذه الأسباب:

أولاً: لقد جاء بروز الجماعة الإسلامية في السجون سابقاً لدخول أفراد إسلاميين مرتبطين بتنظيمات إسلامية في الخارج. ونظراً لتشكلها من أفراد خرجوا من تنظيماتهم، فقد نظرت الفصائل لهم على أساس أنهم ليسوا فصائل أو تابعين لفصائل، وأطلقت عليهم مصطلح «المنفلشون»، لذلك قاومت

التنظيمات هذه التجربة الجديدة.[٤٢٨]

وهو سبب مهم أشار إليه السيد طلال خلف، فقد ذكر أن الإشكال يكمن في أن المعتقلين الذين ذهبوا للاتجاه الإسلامي في بداية الاعتقال كانوا أصلاً قد دخلوا السجن وهم من اتجاهات أخرى. وتحولهم كان سبباً لما تعرضوا له من هموم. إذ لم يكونوا يمثلون اتجاهاً على الساحة دخلوا السجن من خلاله.[٤٢٩] وفي الوقت الذي لم تكن هذه الجماعة تعلن انتماءها لتيار خارج السجون كالإخوان المسلمين مثلاً، كما أنها لم تدخل السجن من خلاله، فإن الفصائل قد رفضت تمثيلها في مرافق العمل واللجان الاعتقالية، حيث بررت هذا الرفض بكونها خارج إطار منظمة التحرير.[٤٣٠]

ثانياً: «من الناحية الأخرى، وفي بداية التجربة الإسلامية، كانت هناك أخطاء. فقد غالى بعض الأخوة في التفكير والتكفير، وذلك نتيجة ضعف الوعي والتجربة لدى بعض هؤلاء. كما أن غياب القوانين الصارمة داخل الجماعة، وبحكم طبيعة المعاملة الأخوية داخل هذا التيار، كان سبباً في اتهامه بالتسيب».[٤٣١]

لا شك أن من أسباب هذه الأزمة أن قيادة الجماعة الإسلامية قد تشكلت هي الأخرى، شأن أغلبية القاعدة، من أشخاص خرجوا من تنظيماتهم على خلفيات فكرية، وضمن ملابسات رافقها خلاف التنظيمات مع هؤلاء، واتهامهم بالانفلاش، والإساءة إليهم أحياناً. وكردة فعل غير صحيحة، فقد نظر هؤلاء بسلبية شديدة لتنظيماتهم وصلت حد الاتهام بالكفر والانحراف الديني، مما ساهم في عملية الشد والتنافر بين قيادة الجماعة التي نظرت إليها الفصائل على أنها قيادة منفلشة، وبين قيادات التنظيمات داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي، فإن سوء العلاقات الشخصية، كان كفيلاً بشيوع أجواء الاتهام والتنافر.

ثالثاً: الموقف السياسي لفصائل منظمة التحرير من الاتجاه الإسلامي دفع قيادة التنظيمات للتعامل مع الجماعة الإسلامية باعتبارها منافساً سياسياً غير شرعي نظراً لكونها خارج إطار منظمة التحرير، وقد تلبس هذا الموقف

بالتعصب الحزبي الذي شاع في صفوف الحركة الأسيرة في المراحل الأولى، مما عزز من حالة التنافر.

رابعاً: بعد مرحلة الاعتكاف والبناء الذاتي، دخلت الجماعة الإسلامية مرحلة الدعوة التي اختلط فيها أفراد الجماعة بالسجناء من التنظيمات الأخرى، ومارسوا فيها دعوتهم، ومارسوا الاستقطاب، وربما التحريض. الأمر الذي كان ممنوعاً بحكم الأعراف الاعتقالية. وقد استطاعوا التأثير على عدد من المناضلين. مما أدى إلى خلق مشاكل فصائلية، وتنافر بين الفصائل والتيار الديني الذي شعرت الفصائل أنه قد بات يستهدف أفرادها وينافسها داخل المعتقلات.[٤٣٢]

لهذه الأسباب، وربما لأسباب أخرى غيرها، نشأت حالة الشد بين التجمعين الإسلامي والوطني داخل المعتقلات في فترة النشأة للحركة الأسيرة، وأعيدت العلاقة ما بين الجماعة الإسلامية والجسم الاعتقالي لفصائل منظمة التحرير أثناء التحضير للإضراب المفتوح عام ١٩٧٦.[٤٣٣] غير أن إعادة العلاقة في هذا التاريخ ظلت تعني التنسيق في المواقف النضالية دون أن تتجه لأبعد من ذلك بالسماح للجماعة الإسلامية بالمشاركة في اللجان الاعتقالية، ولعناصرها بالمشاركة في مرافق العمل. غير أن هذه المسألة قد وجدت حلها في سجن غزة قبل السجون الأخرى. حيث أصبحت العلاقة مستقرة، وحصلت الجماعة الإسلامية على حق التمثيل والمشاركة في الخروج لمرافق العمل.[٤٣٤] وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقات الشخصية بين مسئولي حركة «فتح» والجماعة الإسلامية. وبشكل تدريجي، بدأ هذا الاستقرار في العلاقة ينتقل من سجن لآخر، إلى أن انتهى هذا الوضع غير الطبيعي في العام ١٩٩٢، حيث تشكلت اللجان الاعتقالية بمشاركة جميع الفصائل، ووزعت مرافق العمل حسب النسبة العددية، ولم يعد هناك أي انتقاص من حق أي فصيل.[٤٣٥]

ويعتقد الإسلاميون أن فصائلهم قد حصلت على حقها انتزاعاً بعد تغير موازين القوى، وذلك نتيجة الحضور الواسع للحركات الإسلامية داخل المعتقلات بعد اعتقال عناصر إسلامية كثيرة. ويرون أنه كان من الأفضل أن

تحصل على حقوقها بالوسائل الديمقراطية بدلاً من انتزاعها بنتيجة اختلال التركيبة العددية داخل السجون.[٤٣٦] ويشيرون إلى أن الحركات الإسلامية، في فترة النشأة، ولفترة طويلة، عانت من غياب الديمقراطية والمساس بحقوقها، إلى أن تغيرت التركيبة الاعتقالية.[٤٣٧]

وبالإضافة لذلك، يشير السيد طلال خلف إلى أن الفعل النضالي للتيار الإسلامي خارج المعتقلات قد ساعد في حل مشكلة التمثيل للجماعة الإسلامية التي أصبحت تضم عناصر منظمة من الخارج، بحيث لم يعد يمكن اتهام عناصرها بأنهم منفلشون من التنظيمات،[٤٣٨] غير أنه من المؤكد أنه ورغم أهمية مسألة التوازن العددي التي فرضت بمنطقية مسألة التمثيل للحركات الإسلامية والمشاركة في مرافق العمل، فإن العلاقات الشخصية التي اتجهت لكثير من الإيجابية بين العناصر القيادية في التيارات الإسلامية وكذلك في فصائل منظمة التحرير، قد ساهمت بشكل كبير في تجاوز سلبيات العلاقة السابقة وحالة التنافر والحرمان من حقوق التمثيل ومرافق العمل، بدليل أن تجاوز هذه الأزمة لم يأت من خلال قرار مركزي في جميع السجون، بل جاء في سجون أسبق من أخرى، وذلك حسب طبيعة ومستوى العلاقة بين العناصر القيادية في التيارين الإسلامي والوطني في هذا السجن أو ذاك. وعلى سبيل المثال، فإن هذه المسألة قد وجدت حلها المبكر في سجن غزة، حيث أقرت القوى الإسلامية بوحدانية التمثيل الاعتقالي، وتم تمثيلها في اللجنة الوطنية في سجن غزة.[٤٣٩] بينما تأخرت مثل هذه الخطوة في معتقل النقب حيث حاولت حركة «فتح» إيجاد صيغة للإقرار بحق القوى الإسلامية في المشاركة في إدارة الشئون الاعتقالية، مع عدم المشاركة الرسمية في اللجنة النضالية العامة التي اعتبرتها «فتح» امتداداً طبيعياً لمؤسسات م. ت. ف.، وبالتالي اعتبرت عضويتها «حكراً على الفصائل الوطنية التي تفي بالثوابت الفلسطينية، وتفي بشروط العضوية في مؤسسات م. ت. ف».[٤٤٠]

إلا أن التاريخ قد تجاوز مثل هذه الفكرة، وتم تمثيل القوى الإسلامية في جميع اللجان على قدم المساواة، وذلك بعد تعاظم عددها، حيث غدت القوة

الثانية داخل المعتقلات، ثم أصبحت القوة الأولى بعد الإفراجات التي تمت في إطار عملية التسوية مع إسرائيل.

لقد مثل هذا الاستبعاد للفصائل الإسلامية، ومهما كان المبرر لممارسته، حرماناً من حق المشاركة في إدارة واقع الاعتقال، وهو مخالفة لمضمون الديمقراطية، مهما قيل في أسبابه. إذ من غير المنطقي حرمان مجموعة من الأشخاص في واقع الأسر من حق يعطى لغيرهم على خلفية موقفهم السياسي أو التنظيمي خارج أسوار المعتقلات أو داخلها.

ومع سلبية هذه الفترة، وما سادها من مخالفات لأصول العمل الديمقراطي في ما يتعلق بالتمثيل الاعتقالي، ومرافق العمل، فإن الفصائل قد تمكنت من صياغة طريقة لإدارة النضال ضد إدارات السجون بمشاركة جميع الفصائل، بعيداً عن الاختلاف حول الحقوق، وحول مسائل التمثيل في اللجان الاعتقالية الرسمية.

ثالثاً: التفاعل الفكري والاجتماعي

على الرغم من أنه من المفترض أن وجود التعددية السياسية ينتج مناخاً من الحرية في التعبير والفكر والاختلاف، فإن هذا الهامش لم يتوفر في ظروف الأسر مع وجود التعددية. فبينما وجد المعتقلون هامشاً واسعاً في التعبير عن آرائهم وأفكارهم في مواجهة إدارة المعتقل وضد الاحتلال، وقاوموا محاولات إدارات السجون لكبت حرياتهم، ومنعهم من ممارسة نشاطاتهم الفكرية والسياسية والتنظيمية داخل المعتقل، إلا أن هذا الهامش قد ضاق إلى أبعد حد في ما يتعلق بحرية الفكر والتنظير والانتماء والحوار الفكري والسياسي لاسيما بين الفصائل والتنظيمات، فإذا كانت هناك فرصة لعملية النقد والنقد الذاتي في إطار محدود داخل كل فصيل، فإن هذا قد اعتبر من الممنوعات بين المعتقلين خارج الإطار التنظيمي، سواء على المستوى العام في خطب الجمعة والاحتفالات العامة، أو على المستوى الخاص من خلال التنظير والنقاش

الفكري والسياسي. وقد أثارت محاولات التنظير، أو التعبير عن الموقف السياسي في خطب الجمعة حفيظة بعض الفصائل. وعلى سبيل المثال، فقد احتجت حركة «فتح» على ما أسمته بالتجاوزات المستمرة في خطبة الجمعة، وأعلنت عدم مشاركتها في الصلاة مع الجماعة الإسلامية. وبررت ذلك بالحرص على الحيلولة دون حدوث احتكاك قد لا تحمد عقباه،[٤٤١] حيث تم قسم ساعة الصلاة في النزهة إلى نصفين لفترة من الزمن، وقد خصصت نصف ساعة لحركة «فتح»، ونصف ساعة للجماعة الإسلامية لإقامة شعائر صلاة الجمعة. وكما هو الحال في خطب الجمعة، فقد برزت نفس المسألة في ما يتعلق بالاحتفالات العامة التي تشارك فيها جميع الفصائل. وعلى سبيل المثال، فقد رأت حركة «فتح» أن «لحركة «حماس» حرية الاشتراك في احتفال أو ندوة أو اجتماع، وحرية إبداء رأيهم بكلمة خاصة بهم»، غير أنها اشترطت «أن يتم الاتفاق عليها مسبقاً، وذلك لضمان عدم مساسها بأي من الفصائل أو الاتجاهات».[٤٤٢]

ومن الناحية العملية، فقد طلبت «فتح» عرض الكلمات التي ستلقيها حركتا «حماس» والجهاد الإسلامي في حفل انطلاقة «فتح» قبل إلقائها، وأشارت «فتح» إلى أن هذا أمرٌ متعارف عليه في مثل هذه الاحتفالات، وأنها لا تمانع في عرض كلماتها هي على اللجنة النضالية العامة كذلك.[٤٤٣] بينما استغربت حركة «حماس» هذا العرف، وأشارت إلى أنها، ورغم عدم ممانعتها من اطلاع الجميع المسبق على كلمات الجميع، فإنها تفضل عدم وجود رقابة على الكلمات.[٤٤٤]

وفي ما يتعلق بالنشاط الفردي، فقد وُضعت قيود على حرية التنظير والنقاش الفكري والسياسي بين المعتقلين من الفصائل المختلفة. وعلى سبيل المثال، فقد أكدت الوثائق الاعتقالية منع التنظير أو الاستقطاب منعاً باتاً، وكذلك منع التحريض بأشكاله الفردية أو الجماعية أو الدعوية أو السياسية أو التنظيمية أو الاجتماعية، كما أكدت هذه الوثائق على ضرورة محاسبة كل من يقدم على ممارسة مثل هذه الأساليب.[٤٤٥] وكذلك وقّع التنظيمان اللذان تشكلت منهما

الجماعة الإسلامية -«حماس» والجهاد الإسلامي- وثيقة أكدت على الطرفين عدم الجدل والخوض في الأمور الخلافية وكل أمر يؤدي إلى سوء فهم، وعدم توافق، يعكران صفو الحياة.[٤٤٦]

ومن الناحية العملية، فقد احتج التنظيمان على ممارسات التنظير المتبادل بين أفراد الحركتين. وعلى سبيل المثال، فقد سجلت حركة الجهاد الإسلامي احتجاجها على عمليات التحريض التي قالت إن عناصر من «حماس» يمارسونها مع عناصر من حركة الجهاد الإسلامي، وأكدت أن الهدف من هذا التحريض هو الاستقطاب المرفوض بين الفصائل الإسلامية.[٤٤٧]

لقد تسببت مسألة التنظير الفكري في تأزم العلاقات إلى درجة المقاطعة. وعلى سبيل المثال، فقد أشار السيد عبد الحق شحادة إلى أن أشكال التحريض ومحاولات الاستقطاب من قبل أعضاء التجمع الديني قد حدا بحركة «فتح» إلى منع المناضلين الجدد من التفاعل الاجتماعي مع أعضاء الجماعة الإسلامية، وذلك قبل أن يمضي على وجودهم ستة شهور في سجن عسقلان، وكذلك منع استعارة كتبهم قبل مضي سنة على وجودهم في السجن. وقد تصاعد هذا التوتر على أثر حادثة تحريض إلى درجة فرض المقاطعة الاجتماعية الشاملة على أعضاء الجماعة الإسلامية.[٤٤٨]

وقد حاولت الفصائل الحد من التوترات بينها باعتماد سياسة تقضي بأن يمتنع كل فصيل عن التنظير لأفكاره ومواقفه السياسية خارج إطاره ومجتمعه التنظيمي. ولا شك أن هذا التوجه ورغم أنه قد قلص من حجم المشكلات بين الفصائل على خلفية التنظير والانتقال بين الفصائل، قد فرض حظراً على حرية الفكر والتفاعل الاجتماعي، وحق الفرد في تشكيل قناعاته الفكرية والسياسية والتعبير كذلك عن هذه القناعات في مناخٍ سليم، وتسبب ذلك في نوع من الانطواء والتعصب وضيق الأفق والفكر في فترات من تاريخ الحركة الأسيرة.

وثمة ملاحظة تجدر الإشارة إليها في هذا المقام، فعلى الرغم من دعوة الدكتور عبد العزيز الرنتيسي (أحد قيادات حركة «حماس» الأسير منذ ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٧، لفترات متقطعة) لتطوير العلاقات بين فصائل الحركة الأسيرة من

خلال وسائل عدة ذكر منها المشاركة في الاحتفالات العامة والمناسبات الدينية والوطنية.[٤٤٩] فإن الاتجاه العام داخل المعتقلات لدى الجماعة الإسلامية لم يقبل بفكرة المشاركة في مناسبات انطلاقة فصائل اليسار الفلسطيني. فبينما شاركت حركة «حماس» في انطلاقة حركة «فتح» حينما دعيت إلى ذلك، لاسيما في فترة استقرار العلاقة بين الحركتين في السنوات المتأخرة، فقد ثار جدال حاد داخل الصف القيادي في الحركة في ما يتعلق بالمشاركة في مناسبات اليسار الفلسطيني. وقد أشارت الرسائل الداخلية لحركة «حماس» إلى مقاطعة الحركة لاحتفالات الجبهة الشعبية على امتداد تاريخ الحركة الأسيرة.[٤٥٠] كذلك أعطت الرسائل المتبادلة بين الصف القيادي للحركة صورة عن النقاش بشأن هذا الموضوع، حيث أشارت إلى أن الاتجاه العام هو نحو عدم المشاركة.[٤٥١] بينما رحب الحزب الشيوعي الفلسطيني بالمشاركة في جميع المناسبات التي دعي الحزب إليها، وربما جاء ذلك شعوراً من الحزب بأهمية ذلك في إثبات وجود الحزب على الساحة الاعتقالية نظراً لقلة عدد أفراده داخل المعتقلات. وعلى سبيل المثال، فقد أعرب الحزب عن موافقته على مشاركة حركة «حماس» الاحتفال بالمولد النبوي بالحضور، وإلقاء كلمة بالمناسبة.[٤٥٢] والرسالة جاءت رداً على رسالة دعوة من حركة «حماس» للمشاركة.

كذلك أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في النقب، في تهنئتها لحركة «حماس» بذكرى المولد النبوي الشريف، أنها سوف تلبي دعوة «حماس» لحضور احتفالها بالمولد النبوي، وسوف تلقي برقية تهنئة مقتضبة في الاحتفال.[٤٥٣]

بقي أن نشير هنا إلى أن المناسبات العامة، كمناسبة العيد، قد شهدت تفاعلاً اجتماعياً بين الفصائل كافة، تمثل في التزاور بين الغرف والخيام والأقسام، وتقديم التهنئة والمجاملات، وكذلك شهدت المناسبات الشخصية لاسيما مناسبات العزاء مشاهد مؤثرة حملت مشاعر المواساة والتفاعل بين جموع المعتقلين على اختلاف فصائلهم وتوجهاتهم، كذلك فقد تضمنت برامج الفصائل نشاطات اجتماعية مع الأطر الأخرى، وعلى سبيل المثال، جاء تأكيد «حماس»

لقاعدتها على ضرورة تخصيص يوم للزيارة والتفاعل مع أبناء التنظيمات الأخرى، وذلك بتنسيق ممثل الحركة النضالي مع الأطر الأخرى، على أن يجري هذا النشاط مرة واحدة في الشهر على الأقل.[٤٥٤]

ولا شك أن التفاعل بين جموع الأسرى، ولو في إطاره الاجتماعي، قد أحدث نوعاً من الثقة النسبية، وكان له دور هام على صعيد ترسيخ فكرة قبول الآخر، وفكرة نسبية الخطأ والصواب في الاجتهادات السياسية، وساهم في اعتدال النظرة تجاه الآخرين. وحدَّ من التفسير التآمري السريع لمواقف الآخرين، ومن التحليلات المندفعة لتصرفاتهم على أسس غير موضوعية. لقد ظل مستوى التفاعل محصوراً في أكثر الفترات في الإطار الاجتماعي، حيث أكدت حركة «فتح» على ضرورة تنمية وتطوير العلاقات الاجتماعية مع أبناء الفصائل الشقيقة. وأكدت، مع ذلك، أنه لا علاقات اجتماعية على حساب المبدأ.[٤٥٥] ومع ذلك، فإنه لا يمكن فصل مسألة التفاعل الفكري عن العلاقات الاجتماعية بين الفصائل والأفراد. لذلك فقد أنتج هذا التفاعل الاجتماعي نوعاً من الفهم لمسألة التفاعل الفكري وتبادل الأفكار والهموم السياسية، فقد أشار المهندس إسماعيل أبو شنب إلى أنه في ما يتعلق بالتفاعل الفكري، فقد بدا الأمر أكثر مرونة بين السجناء في الفترة الأخيرة.[٤٥٦]

رابعاً: مشاركة الفصائل في اتخاذ القرار النضالي

مرت الحركة الفلسطينية الأسيرة في سجون الاحتلال، في نضالاتها لانتزاع حقوقها وتحسين ظروفها على الصعيدين السياسي والحياتي، بعدة مراحل. وقد لخص السيد هشام عبد الرازق (مسئول المعتقلين في السلطة الوطنية، والوزير الحالي لشئون الأسرى، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني) المراحل التي مرت بها الحركة الأسيرة في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة العفوية وفقدان الاتزان من ١٩٦٧ - ١٩٦٩.

المرحلة الثانية: مرحلة التجربة والخطأ من ١٩٦٩ - ١٩٧٤.

المرحلة الثالثة: مرحلة تثبيت الذات من ١٩٧٤ - ١٩٨٤.

المرحلة الرابعة: مرحلة توازن المصالح من ١٩٨٤ - حتى الآن.[٤٥٧]

والمراجعة التاريخية لتطور الحركة الأسيرة ونضالاتها، تشير إلى أن السمة الغالبة لحركتهم كانت النضال السلمي لتحقيق أهدافهم، حيث لا يملك المعتقلون سوى الإرادة لمواجهة مخططات وإمكانات إدارات المعتقلات، وذلك نظراً لمحدودية الوسائل والأدوات التي يملكها الأسرى. ومع ذلك، فقد سجل المعتقلون خلال فترات هذا النضال بعض الأحداث التي خرجوا فيها عن المألوف، فاستخدموا أساليب عنيفة للدفاع عن أنفسهم، لاسيما حينما واجهتهم إدارة المعتقلات بالقمع الجسدي، وتعرضت لهم بالإهانة والتحقير. ومع ذلك، فأكثر هذه الأحداث جاءت ردات فعل، وعلى شكل اندفاعات فردية، ربما انساق وراءها المجموع. وعلى سبيل المثال، فقد خاض المعتقلون في قسم العزل بسجن الرملة مواجهات مع إدارة المعتقل الذي يُعرف باسم سجن «نيتسان» أسموها «معركة نيتسان الصغرى».[٤٥٨]

ومع أن إدارة السجون قد حاولت ألا توصل علاقتها بالسجناء إلى مستوى المواجهة، وحرصت ألا تدفعهم إلى التمرد، غير أن استخدامها للعنف أحياناً لفرض أوامرها قد دفع بالسجناء للانتقام لكرامتهم، مما أنشأ حالات من الشد بين الإدارة والمعتقلين. فعلى سبيل المثال، قامت إدارة سجن عسقلان بتاريخ ١٩٨١/١٢/١١، برش جميع الغرف بالغاز الخانق، وذلك عند بدء الاحتفال بذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ورد السجناء بالطرق على الأبواب والصراخ، وشتم الشرطة ومدير المعتقل، وقد أطلق المعتقلون على هذا الحدث الانتفاضة الاعتقالية الصغرى.[٤٥٩] إلا أن الأحداث قد أثبتت فشل هذه السياسة التي أدخلت إدارة السجون في حالة من التوتر، دفعتها لإعادة تقييم سياستها، والعدول عن سبيل المواجهة مع السجناء. فعقب انتهاء عملية تبادل الأسرى، وفي ١٩٨٥/٥/٢٠، وحين شعرت إدارة السجون أن الغالبية العظمى من قيادات الحركة الأسيرة قد غادرت السجون، حاولت تنفيذ مجموعة من الأوامر بذرائع أمنية، ولم يتجاوب معها المعتقلون، وبدلاً من

التفاوض معهم، قمعتهم إدارة سجن عسقلان بجولات من رش الغرف بالغاز المدمع، وكذلك استخدمت إدارة السجن الهراوات لضرب الأسرى بقسوة، وتابع مدير مصلحة السجون ديفيد بن ميمون سياسته بإعلان عدم الاعتراف بممثلي الأسرى. وقد تسبب ذلك في هيجان شديد في صفوف المعتقلين، مما اضطره للاستقالة، حيث تم تعيين شاؤول ليفي مديراً لمصلحة السجون تحت شعار سياسته الجديدة «عدم إثارة عش الدبابير»، الأمر الذي استوجب إعادة الاعتراف بالتمثيل الاعتقالي، وانتهاج سياسة المفاوضات بدلاً من عنف المواجهة.[٤٦٠]

وفي نضالهم السياسي ضد إدارة المعتقلات، استخدم المعتقلون عدة أساليب ووسائل كان أهمها:

١- رسائل الاحتجاج.

٢- الرسائل المطلبية.

٣- المقابلة والتفاوض والحوار.

٤- الإضراب عن وجبة طعام واحدة، أو وجبة يومية، أو أكثر.

٥- الإضراب عن الطعام ليوم أو أيام.

٦- الإضراب المفتوح عن الطعام.

٧- الإضراب عن زيارة الأهل.

٨- الإضراب عن لقاء المحامين.

٩- الإضراب عن زيارة العيادة الطبية.

١٠- الإضراب عن استلام العلاج.

١١- الإضراب عن مقابلة الصليب الأحمر.

١٢- الإضراب عن الخروج للساحة.

١٣- الإضراب عن الحلاقة.

وقد انحصرت الإضرابات في ثلاثة أنماط:

أ- إضرابات احتجاجية. ب- إضرابات تضامنية. ج - إضرابات مطلبية.

وكمثال للإضرابات الاحتجاجية، فقد احتج الأسرى في معتقل النقب على قيام قوات الاحتلال بفتح النار على المصلين في المسجد الأقصى في مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٠، والذي تسبب في مقتل أربعة وثلاثين شهيداً، وإصابة حوالي مائة جريح، حيث أعلن المعتقلون الإضراب عن ممارسة جميع الألعاب، والإضراب عن الطعام ليوم واحد، وضَمّنوا احتجاجهم في رسالة استنكار وقّعوها باسم «المعتقلون الفلسطينيون في معتقل النقب (أنصار-٣)» ووجهوها «لوزير الحرب» الإسرائيلي موشيه أرنس، وحذروا فيها من أن دماء الشهداء ليست ماء، ولن تذهب هدراً.[٤٦١]

وفي ١٩٧٣/٣/٧، أضرب ٦٧٨ سجيناً في سجن بئر السبع احتجاجاً على إجبارهم من قبل إدارة السجون على العمل لإنتاج شبكات تمويه للجيش الإسرائيلي. واعتبروا أن ذلك يؤدي للنيل من مشاعرهم القومية وكرامتهم، وقد جاء إضرابهم الاحتجاجي عن الحلاقة وعن زيارة ذويهم.[٤٦٢]

ومن أبرز الأمثلة للإضرابات التضامنية، أيام الإضراب عن الطعام التي نظمتها جميع السجون المركزية للتضامن مع أسرى قسم العزل بسجن «نيتسان» - الرملة خلال الفترة من ٨٩/٨/٢٩ (تاريخ افتتاح القسم) وحتى ٨٩/١١/٢٥، حيث خاض المعتقلون في قسم العزل إضرابات عن الخروج للنزهة، وعن زيارة الأهل، ومقابلة المحامين والصليب الأحمر، وكذلك عن تناول الطعام لوجبات أو أيام، وكذلك العلاج أيضاً. واستمر إضرابهم لثلاثة أشهر، فيما تضامنت معهم السجون المركزية بالإضراب عن الطعام لأيام متفرقة.

وأكثر الإضرابات التي خاضها المعتقلون، كانت إضرابات مطلبية هدفت إلى تحسين ظروفهم الحياتية والسياسية.

لقد جاء الإضراب المفتوح عن الطعام كأخطر سلاح امتلكه المعتقلون، وواجهوا به إدارات السجون، رغم ما في استخدام هذا الأسلوب من آثار صعبة وخطيرة

على المضربين، نظراً لما يعانونه من آلام الجوع، وما ينتج عنها من ضعف جسمي وأمراض معوية وهزال عام ومعاناة شديدة تحملها المعتقلون من أجل تحسين ظروفهم وشروط الحياة للأجيال الأسيرة في ما بعد.

لقد مثل الإضراب المفتوح عن الطعام القرار الأخطر والأشد مرارة والأكثر تأثيراً وتعبيراً عن الاستعداد للصبر وقوة الإرادة والتحمل البشري. وفي هذا المقام، ربما تكون مهمة الإشارة إلى أهم وأشهر الإضرابات التي نفذها المعتقلون:

١- إضراب معتقل عسقلان الشهير في ١٩٧٠/٧/٥: وقد استمر الإعداد للإضراب عن الطعام عاماً كاملاً، من حزيران/يونيو ١٩٦٩ إلى تموز/يوليو ١٩٧٠، وفي هذه المعركة، سقط عبد القادر أبو الفحم، أول شهيد لمعركة الأمعاء في المعتقلات الصهيونية، وكان هذا الإضراب هو الأول في سجون الاحتلال.[٤٦٣]

٢- إضراب عسقلان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦: وقد شمل الإضراب أربعمائة وخمسين سجيناً، وامتد من ٧٦/١٢/١٠ إلى ٧٧/١/٢٥ ،[٤٦٤] حيث استمر لمدة خمسة وأربعين يوماً واجه فيها المعتقلون الإهمال الشديد من قبل إدارة المعتقل[٤٦٥] وسوء المعاملة وصعوبة المفاوضة في ظل ظروف الجوع.

٣- إضراب سجن نفحة في ١٩٨٠/٧/١٤: والذي استمر خمسة وثلاثين يوماً، وذلك بسبب ظروف افتتاح هذا السجن الصحراوي الذي شيدته إدارة مصلحة السجون، وافتتحته في ١٩٨٠/٥/٢٠. وقد سقط خلال الإضراب اثنان من شهداء النضال الفلسطيني وحرب الأمعاء، وهما راسم حلاوة وعلي الجعفري، ثم لحقهما إسحق مراغة، حيث انتزع الأسرى في هذا الإضراب، بالإضافة لمجموعة مطالبهم لتحسين شروط الحياة داخل المعتقل، اعترافاً من إدارة السجون بحق التمثيل الاعتقالي بشكل رسمي، وهو اعتراف انتزعته الحركة الأسيرة بالدم والألم والجوع والمعاناة، كما انتزع الأسرى حقهم في الاحتفال بالمناسبات الوطنية.[٤٦٦]

٤- إضراب سجن جنيد في ١٩٨٤/٩/٢٤: وقد حقق المعتقلون في هذا الإضراب كثيراً من مطالبهم، وتمكنوا من تفعيل السجون الأخرى، التي أعلنت التضامن معهم بالإضرابات الجزئية أو المفتوحة عن الطعام.

٥- إضراب سجن عسقلان في ١٩٨٥/٢/٢٢: وقد استمر هذا الإضراب اثنين وأربعين يوماً، وانتهى في صباح ١٩٨٥/٤/٤.

٦- إضراب جنيد في عام ١٩٨٧: لمدة عشرين يوماً.

٧- إضراب نفحة في ١٩٩١/٦/٢٣: لمدة ستة عشر يوماً.

٨- إضراب سجن نابلس القديم: في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩١ لمدة خمسة عشر يوماً.[٤٦٧]

وقد رافقت كل هذه الإضرابات حملات توعية للقاعدة الاعتقالية، وإثارة للرأي العام الفلسطيني للمشاركة بخطوات تضامنية ومسيرات واعتصامات دعماً للأسرى المضربين. حيث تمكن المعتقلون من تفعيل الشارع مع خطواتهم النضالية الاستراتيجية، وتلقوا إسناداً كبيراً من الجماهير الفلسطينية.

لقد خاض المعتقلون الفلسطينيون صراعاً مريراً ومباشراً بدّلوا فيه أدواتهم، وأبدعوا في اختيار الأسلوب الملائم للمواجهة، وواجهوا مؤامرة إسقاطهم واختراقهم،[٤٦٨] وعاشوا معركة طويلة يومية ومتواصلة على كل شيء، وقد تعودوا أن يكونوا متيقظين لحقوقهم حتى لا تضيع، وقد سبب كل مساسٍ بحقوقهم توتراً في القاعدة الاعتقالية، وجرت معركتهم اليومية على كل تفاصيل الحياة من وزن رغيف الخبز حتى مساحة فتحة الشباك، مع إدارة لا ترى للسجناء حقاً في تنفس الهواء.[٤٦٩]

وخلال هذا النضال الطويل، تنقلت القيادة المركزية للسجون من سجن لآخر، بحسب تواجد الرموز الاعتقالية والعناصر التنظيمية الأكثر نشاطاً وتجربةً. ففي كل مرحلة من المراحل، كان يبرز أحد السجون. ففي مرحلة برز سجن عسقلان، وأحياناً نابلس، وأحياناً بئر السبع، وأحياناً أخرى بيت ليد أو جنيد أو نفحة. وعبر هذا النضال الطويل قدّم المعتقلون صورة واضحةً لمطالبهم

العادلة، وتصعيداً إعلامياً، ومخاطبة للرأي العام العالمي من خلال الرسائل التي وقعها المعتقلون، وبعثوا بها للمؤسسات ذات الاهتمام.

لقد اعتمد المعتقلون أسلوب النضال السلمي لتحقيق مطالبهم، وتجرعوا ألم الجوع، وعانوا من الأمراض التي أصابتهم نتيجة لهذه الإضرابات الطويلة وذلك في سبيل تحسين شروط حياتهم.

لقد استغرقت قضية مواجهة (الآخر) جل اهتمام المعتقلين، فمنحوها الأولوية، وغابت بذلك، أو كادت تغيب، قضية مواجهة (الذات). حيث انتعش في أجواء المعركة والمواجهة التي عاشها المعتقلون خلال نضالاتهم «التأكيد والترويج لضرورة تحقيق (الوحدة الوطنية) و(الوقوف بحزم ضد جميع المشككين والعابثين والخارجين عن الصف الوطني) من أجل (رص الصفوف لمواجهة العدو في معركة المصير)»، وغدا «الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي الذاتي ترفاً يمكن تأجيله إلى مرحلة ما بعد الحصول على الحرية والاستقلال».[٤٧٠]

إنه على الرغم من أن إسرائيل واصلت حربها مع الدول العربية دون أن تتجه لتجميد الديمقراطية، فإن الأنظمة العربية قد اتخذت من القضية الفلسطينية في بعدها القومي ذريعة لمواجهة المطالبة بالديمقراطية. وفي أجواء المعركة داخل المعتقلات، لم تأخذ قضية الديمقراطية اهتمامها في ذهنية المعتقلين، ولم تكن مسألة ذات أولوية في أدبيات الحركة الأسيرة. ربما لأن المعتقلين لم يعتادوا على ممارستها خلال فترة النضال ضد الاحتلال، حيث تقدمت الأولوية الوطنية لدى القاعدة كما لدى القيادة، لاسيما وأن أساليب العمل التنظيمي في تنظيمات ذات طابع عسكري/سياسي لم تكن لتتيح نمطاً جيداً من الممارسة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات. ولدى دخول أفواج المعتقلين للسجون، وجدوا أنفسهم يواصلون مشوار الكفاح بوسائل جعلتهم في حالة من عدم الاستقرار، وفي حالة من المواجهة المستمرة مع (الآخر)، جمدتهم عن مواجهة (الذات)، والالتفات إلى التحول الديمقراطي.

إن الذريعة الأكثر تكراراً لظاهرة الاهتمام بتعقيدات المواجهة الخارجية مع

العزوف عن تناول ما يتصل بشئون الحكم أو القيادة هي عدم التمتع بحالة من الاستقرار أو التبلور السياسي، والافتقار إلى معالم واضحة للممارسة السياسية في حقل متكامل إقليمياً، متسق اجتماعياً واقتصادياً لفترة طويلة.[٤٧١]

لقد تعلم المعتقلون في صراعهم مع إدارات السجون فن المراوغة وأسلوب مفاوضة من لا يملك أوراق الضغط مع من يملك القوة والسيطرة. وتعلموا طول النفس، وأسلوب النضال السلمي بدلاً من المواجهة العنيفة، التي كانوا قد ألفوها خلال نضالاتهم قبل الاعتقال. وتمكنوا من صياغة معادلة يحكمها نوع من التوازن حين وصلوا إلى مرحلة من الهدوء النسبي في صراعهم، تحققت معها مصلحتهم في تحسين نمط حياتهم، وتحققت لإدارة السجن مصلحتها في سيادة الهدوء لأوساط المعتقلين.

غير أن التوتر عاد ليسيطر من جديد، حين استيقظ المعتقلون وقد خبت أكثر آمالهم في الحرية بعد توقيع اتفاقية أوسلو وتأجيل قضيتهم. حيث دفعهم شعور الإحباط للنقمة على هذا الإهمال، فراحوا يحاولون بكل طريق أن ينتقموا لكرامتهم كلما اعتدت عليها إدارات السجون، أو راحوا ينظمون إضرابات ذات طابع سياسي لإحياء قضيتهم.

وفي ما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات النضالية، فقد حدد المعتقلون صلاحيات واضحة للجنة الاعتقالية التي أشرفت على اتخاذ القرارات النضالية، وكذلك للجنة الحوار التي شكلتها اللجنة الاعتقالية لمتابعة المفاوضات مع الإدارة، ولممثل المعتقل الذي يتابع الاتصال اليومي مع إدارة المعتقل. وقد أدارت الهيئات الاعتقالية عملها بقرارات جماعية، بينما أعطى ممثل المعتقل حيزاً للمناورة، إذ سمحت له اللوائح الاعتقالية بالتصرف بقرار ميداني فردي سريع بإرجاع وجبة طعام واحدة كحد أقصى، أو ما يعادل هذه الخطوة، على أن يبلغ اللجنة الوطنية لتتابع تقييم الخطوة وتبني عليها.[٤٧٢] وفيما سوى ذلك، فقد عملت اللجنة الاعتقالية، أو لجنة الحوار بمنطق الجماعة، واتخذت قراراتها، في غالب الأحيان، بالإجماع أو التراضي.

ونظراً لما يمكن أن ينشأ من خلاف حول الخطوات النضالية الأكثر ملاءمة،

وحيث إن قرار اللجنة الاعتقالية ملزم لمجموع الأسرى باختلاف فصائلهم، فقد جرت العادة أن يُتخذ القرار داخل اللجنة الاعتقالية من خلال التراضي، ونصت بعض الوثائق على ذلك. وعلى سبيل المثال، فقد ورد النص واضحاً بأن «قرارات اللجنة الاعتقالية تتخذ بالتراضي».[٤٧٣] ونظام التراضي لا يعني بالضرورة الإجماع. فرغم أنه قد كان يعني الإجماع في أكثر الأحيان، إلا أن قرارات قد تم اتخاذها بأغلبية أعضاء اللجنة، مع عدم إصرار الآخرين على المعارضة، وقد جاءت بعض اللوائح لتفرق بين نظام التراضي والإجماع في بعض القرارات فقد ورد تحت عنوان «آلية عمل اللجنة الوطنية العامة» أن اتخاذ القرار داخل اللجنة الوطنية العامة يتم «وفق نظام التراضي باستثناء التقرير بشأن الإضراب المفتوح عن الطعام، حيث يتخذ القرار بشأنه وفق نظام الإجماع».[٤٧٤]

إن اتخاذ القرار داخل اللجنة بالأغلبية كان يمكن أن يعني أن ممثلي أقل من ١٠٪ من مجموع الأسرى يمكنهم فرض قرار على مجموع المعتقلين، إذ إن فصائل لم تحقق نسبة أكثر من ١٪ أو ٢٪ قد مُثّلت في اللجنة الاعتقالية بعضو واحد، كما مثلت حركة «فتح» التي راوح حجمها في معظم الفترات ٥٠٪ بعضو واحد. لذلك فقد اعتمد القرار نظام التراضي خروجاً من مشكلة إمكانية فرض الأقلية قرارات على الأغلبية، في ما لو تم التصويت داخل اللجنة واتخاذ القرار بأغلبية الأصوات، كما أن ذات النظام -التراضي- قد حكم عمل اللجان التنسيقية بين الفصائل. وعلى سبيل المثال، فقد طرحت حركة الجهاد الإسلامي على حركة «حماس» في سجن غزة تشكيل لجنة تنسيقية بين الطرفين بحيث «يتم القرار النهائي بتراضي جميع الأطراف.»[٤٧٥] ومع ذلك، فإن فكرة التمثيل النسبي للفصائل داخل اللجنة الاعتقالية كانت تبرز بين الفترة والأخرى. غير أن مشكلات كثيرة كانت تحول دون ذلك، إذ أن اجتماع عدد كبير غير متيسر ضمن ظروف الاعتقال، كما أن حركة «فتح» لم تكن معنية باستبعاد الفصائل الصغيرة ذات العدد المحدود نظراً لاعتبارات تتعلق بمشاركة هذه الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية.

ولمعالجة هذه المشكلة حاولت بعض مشاريع الوثائق طرح أفكار شبيهة بفكرة التمثيل النسبي، وذلك بإعطاء وزن لممثل الفصيل يوازي نسبة فصيله، مع تساوي التمثيل في عضوية اللجنة. وعلى سبيل المثال، فقد اقترح مشروع وثيقة اعتقالية فكرة اتخاذ القرار بالإجماع أو التراضي أو الأغلبية، وعالج المسألة في حال تعذر ذلك على النحو التالي: «أ- بلورة القرار الاعتقالي في الخطوات التكتيكية يتطلب موافقة ممثلي ٧٠٪ من مناضلي ومجاهدي القاعدة الاعتقالية... ب- بلورة القرار الاعتقالي في الخطوات الاستراتيجية يتطلب موافقة ممثلي ٨٠٪ من مناضلي ومجاهدي القاعدة الاعتقالية.»[٤٧٦]

وقد تجاوزت مثل هذه المشاريع الاقتراح باتخاذ القرار بموافقة ممثلي الأغلبية المطلقة، لأن هذا كان سيعني، في مواقع كثيرة، وفي فترات كثيرة، انفراد حركة «فتح» وحدها، باتخاذ القرار، إذ شكلت في كثير من المواقع والفترات نسبة تزيد عن ٥٠٪ من مجموع الأسرى في السجن الواحد، ولم يكن من الممكن أن تسمح بقية الفصائل بأن تصبح مشاركتها في اللجنة الاعتقالية مشاركة شكلية في حالة اتخاذ القرار بموافقة ممثلي الأغلبية المطلقة. لذلك، فإنه، وحتى في السجون التي نصت فيها اللوائح الاعتقالية على أن «فتح» + تنظيم = قراراً، فقد جرى اتخاذ القرار عملياً من خلال آلية التراضي.[٤٧٧] ونظراً لعدم وجود وسيلة لإلزام الفصائل بالقرار بشكل غير طوعي، لذلك بحث المعتقلون عن آلية لبلورة القرار يتحقق معها رضا أغلبية الفصائل.

كذلك فإن الفصائل الصغيرة كانت تشعر أنه من غير المنطقي أن تقف لتعطيل قرارات يوافق عليها ممثلو الفصائل الكبرى، وفي العادة، كان لابد من موافقة فصيلين من الفصائل الكبرى على الأقل، وربما تطلب الأمر ثلاثة فصائل، وذلك بالإضافة لتأييد بعض الفصائل ذات العدد المحدود.

إن آلية التراضي كانت الأفضل للخروج من إشكالات عدم الالتزام في ظل عدم وجود آلية للإلزام. وعلى سبيل المثال، فقد احتجت حركة «حماس» في قسم (ج) بمعتقل النقب على اتخاذ قرار بموافقة فصيلي «فتح» و«الشعبية» اللذين شكلا ما يزيد عن ٦٠٪ من مجموع المعتقلين، وهددت الحركة بأنها لن

تلتزم بأي موقف يفرض عليها فرضاً دون أن تشارك في صياغته، وأعلنت انها لا تقبل أسلوب التجاهل أو اتخاذ القرار من خلال الفرض والإرغام،[٤٧٨] الأمر الذي وجدت فيه اللجنة النضالية معيقاً عن المضي في هذه الخطوة وتحقيق شروط النجاح في المعركة،[٤٧٩] مما تطلب العودة لاتخاذ القرار في ظل مشاركة «حماس» في اجتماعات اللجنة النضالية،[٤٨٠] أو في ظل مشاركتها من خارج اللجنة النضالية من خلال آلية للتنسيق، حيث عملت «فتح»، التي ترأس ممثلها اللجنة النضالية، على إجراء التنسيق مع حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي في الحالة التي لم تمثل فيها الحركتان في اللجنة النضالية، وذلك من خلال تمرير بريد اللجنة النضالية للحركتين لإبداء رأيهما، ومن ثم بلورة الموقف أو من خلال مراسلة «فتح» للحركتين لاستمزاج رأيهما.[٤٨١]

ومع ذلك، فقد شعرت الحركات الإسلامية أحياناً، أنه رغم النقاشات التي كانت تتم داخل اللجنة النضالية العامة، ومع «حماس» والجهاد الإسلامي، فإن القرارات كانت تتخذ داخل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بغض النظر عن النقاشات التي تمت بين ممثلي «حماس» والجهاد الإسلامي، واللجنة النضالية العامة.[٤٨٢]

إنه ورغم هذه الملاحظة التي أبداها بعض الإسلاميين على آلية اتخاذ القرار، فإن النقاشات التي كانت تجري لتبادل الرأي تشير إلى مستوى لا بأس به من المشاركة من قبل الفصائل في اتخاذ القرار الاعتقالي. وعلى سبيل المثال، فقد تضمنت إحدى الرسائل[٤٨٣] من حركة «فتح» مقترحاً للتضامن مع قسم (ج)، وقد جرى تعميمها على جميع الفصائل لإبداء الراي، وجاءت آراء الفصائل في رسائل مستقلة للرد على المشروع، حيث تم عرض آراء كل فصيل على بقية الفصائل، ومن ثم جرى الخروج بإجمال للتوجه العام، تم تعميمه، والموافقة عليه من قبل جميع الفصائل.

لقد حافظت الحركة الأسيرة، من خلال آلية التراضي، أو الإجماع، على وحدة موقفها والتزامها ومواجهاتها مع إدارات السجون والمعتقلات، إذ مثلت وحدة الموقف الاعتقالي السيف الذي واجهت به الحركة الأسيرة سياسات إدارات

السجون وإجراءاتها، وفي الحالات التي حدث فيها اضطراب على صعيد وحدة الموقف الاعتقالي، فقد أدى ذلك إلى مواجهات داخل جسم الحركة الأسيرة. وعلى سبيل المثال، فقد أدى تجاوز الجبهة الشعبية للتمثيل الاعتقالي في قسم (د) واتخاذ موقف نضالي منفرد ضد الإدارة - بغض النظر عن الأسباب التي دعت إلى ذلك - إلى تصعيد الموقف بين الإدارة ومجموع المعتقلين، مما تسبب في حدوث صدام بين «فتح» والجبهة الشعبية في أحد المربعات.[٤٨٤]

وثمة مشكلة أخرى في ما يتعلق بآلية اتخاذ القرار واجهتها الحركة الأسيرة في المعتقلات المفتوحة كمعتقل النقب نظراً لتباعد الأقسام وعدم سهولة الاتصال والاجتماع. الأمر الذي أفرز اقتراحاً لتنظيم عملية اتخاذ القرارات النضالية على مستوى جميع أقسام المعتقل، حيث دار النقاش حول اعتماد أحد الأقسام مركزية لاتخاذ القرار النضالي.[٤٨٥] وقد جرى اعتماد القسم المركزي مرحلياً حسب التواجد القيادي ومركز الثقل، لاسيما للفصيل الأكبر، وذلك مع تشكيل قيادات ميدانية لإدارة الخطوات النضالية بالتنسيق مع القيادة المركزية في القسم الذي يتم اعتماده.[٤٨٦]

ولدى بلورة موقف اعتقالي في القسم المركزي، تصبح مهمة كل فصيل إقناع امتداده في القلاع الأخرى، ومن ثم يتم الشروع في تنفيذ البرنامج.[٤٨٧] وفي هذه الحالة، فإن كل حركة تتخذ قرارها بموافقة قيادتها في الأقسام المختلفة أو في أغلبية الأقسام، حيث يقوم القسم المركزي بإدارة عملية استخلاص القرار وتعميم النتيجة.[٤٨٨]

وفي أحيان أخرى، كانت عملية الإقناع تتم من خلال مراسلة جماعية بدلاً من المراسلات الفصائلية، وذلك لتسريع عملية اتخاذ القرار، بحيث يتخذ القرار في القلعة المركزية، وتتم مراسلة القلاع الأخرى جماعياً لإقناعها واستمزاج رأيها،[٤٨٩] كما تضمنت بعض البيانات الاعتقالية الموقعة من الفصائل التعبير عن الالتزام بموقف القسم المركزي، وما يضعه من برامج موحدة يتم العمل بها في جميع الأقسام والقلاع.[٤٩٠]

ورغم مثل هذا الاستعداد للالتزام بما يصدر عن القسم المعتمد مركزيةً لاتخاذ القرار، فقد ظهرت بعض التعبيرات عن الضجر من الإلزام بخطوات لم يكن لأحد الأقسام نصيب في مناقشتها أو تقدير عواقبها.[٤٩١]

إنه على الرغم من كون الفصيل الأكبر، الذي مثل حكومة المعتقل، والذي تمثل في حركة «فتح» في الجزء الأكبر من تاريخ الحركة الأسيرة في أكثر مواقع الأسر. على الرغم من كون هذا الفصيل قد تحكم في إدارة شئون المعتقلين العامة، ومارس أحياناً نوعاً من التحكم وفرض المواقف، إلا أن واقع المعتقلين من حيث وجود التعددية السياسية، ومن حيث ظروف الأسر والمواجهة لعدو خارجي تمثل في إدارة المعتقل، وأهمية جماعية الموقف، ووحدة القرار في ظروف المواجهة الخارجية، وعدم وجود آلية للإلزام الإجباري، كل ذلك أثر إيجابياً على عملية اتخاذ القرار النضالي وديمقراطية هذه العملية، إذ فرض كل ذلك إجبارياً على الحركة الأسيرة بفصائلها اعتماد آلية المشاركة لاستصدار القرارات النضالية، بحيث تعذر تفرد جهة واحدة بالتحكم في اتخاذ القرار، حتى لو كانت تملك الأغلبية المطلقة من عدد الأسرى والمعتقلين.

إن التعددية السياسية قد توجد في واقع دولة أو كيان أو مؤسسة، لكن هذه التعددية «قد تكون موجودة، ولكنها غير مؤثرة في عملية اتخاذ القرار السياسي الذي يمكن أن يبقى محتكراً من قبل زعيم كرزمي أو حزب حاكم».[٤٩٢]

وفي المحيط العربي، في أكثر الدول والأحزاب، يصدق هذا التشخيص، حيث تغدو التعددية السياسية مظهراً شكلياً مطلوباً لإضفاء نوع من الشرعية على السلطة أو القيادة صاحبة القرار، بينما لا تتمكن من التأثير في صياغة واقعها السياسي نظراً لاختلال التوازن بين القوى المؤثرة في هذا الواقع.

وإذا كان من أهم الأسس التي قامت عليها الديمقراطية، كما هي في نموذج الدولة العصرية، التعددية السياسية، التعددية المؤثرة والقادرة على طرح برامجها، والتي لها حق المشاركة الفاعلة من موقع المعارضة، فإن الحركة الأسيرة قد ضمت عدداً من العناصر المؤطرة في قوى وأحزاب وتنظيمات سياسية، بحيث مثلت العناصر غير المنتمية الاستثناء لا القاعدة، مما جعلها مضطرة للالتزام في

إطار أحد هذه الفصائل، وهذه التعددية داخل السجون لم تكن في التقييم العام تعددية شكلية غير مؤثرة، فقد تم اتخاذ القرار النضالي في غالب الأحيان كثمرة للتفاعل بين هذه القوى السياسية عبر عملية مساومة للتوصل إلى تراضٍ من خلال حل وسط مقبول لدى غالبية هذه القوى.

إن المشاركة الجماعية لفصائل وتنظيمات الحركة الأسيرة وجدت تعبيراً واضحاً داخل الحركة الأسيرة، إذ لم يكن بإمكان فصيل واحد، حتى لو كان يمتلك من العناصر عدداً يزيد عن نصف الجسم الاعتقالي، أن يقرر وحده في شأن عام للمعتقلين دون أن يتوصل إلى تراضٍ مع الفصائل الأخرى يقنعها من خلاله بالتعاطي مع مشروعه المطروح في إطار النضال الاعتقالي ضد إدارات السجون.

وإذا كانت اللوائح الاعتقالية قد أكدت أن محاولة التنصل أو الانفصال من قواعد اللجنة الوطنية العامة من قبل أي فصيل تقتضي الوقوف بحزم ضدها، بحيث لا يسمح تحت أية ذريعة من الذرائع بحل اللجنة الوطنية أو إلغاء أو تجميد عملها،[٤٩٣] وذلك باعتبارها تمثل مجموع الجسم الاعتقالي، فإن هذه اللجنة قد غدت بمثابة حكومة وحدة وطنية لمجموع الأسرى، وظل يتخذ القرار داخلها كثمرة لتفاعل هذه القوى جميعاً، وإذا كان من الصحيح القول أن حركة «فتح» في معظم التاريخ الاعتقالي، وحتى توقيع اتفاق أوسلو والإفراج عن عدة آلاف من المعتقلين، قد مثلت حكومة السجن بالنسبة للمعتقلين، فإنها لم تكن لتُقْدِم وحدها على خطوة نضالية يمكنها أن تجبر عليها بقية الفصائل ما لم تشارك هذه الفصائل في اتخاذ القرار. وهي مسألة شكلت عنصر توازن حفظ على الجسم الاعتقالي وحدته في أكثر الأحيان، وأصبح هذا التوازن ضابطاً يحكم إيقاع الحركة الأسيرة في أكثر مراحلها. وهي ملاحظة أشار إليها أحد تقارير الجبهة الشعبية، إذ اعتبر العلاقات المميزة بين الجبهة و«فتح» قد مثلت ضابطاً لاتجاه الحركة الوطنية برمتها.[٤٩٤]

ومع تطور الواقع السياسي وبروز القوى الإسلامية كتيار منافس لحركة «فتح» من حيث الثقل، مع تراجع قوى اليسار الفلسطيني، ومع تحقق مستوى من التوازن العددي بين القوى الإسلامية والقوى الوطنية، وجدت هذا القوى نفسها

مدفوعة إلى عملية مصالحة. هذه المصالحة التي وجد معها كل طرف نفسه مستعداً للاعتراف بالآخر، أو التعايش معه. بالإضافة لما فرضته من التفاعل في أكثر المواقع، وذلك بعد القطيعة والانعزال الذي كانت تفضله هذه الفصائل في فترات مبكرة من التجربة الاعتقالية، وذلك على الرغم من تمترس هذه الفصائل كافة حول الجزء الأكبر من شعاراتها. لكن النقلة التي أحدثتها هذه المصالحة كانت في الاستعداد للاعتراف من الناحية العملية بوجود الآخرين، وحقهم في المشاركة، مما أنتج مستوى من القدرة الجماعية على تحديد قواعد الاختلاف، بالإضافة للإقرار بأهمية ومشروعية التعايش والعمل المشترك.

لقد ظل هذا التوازن السمة الأهم التي ضبطت اتجاه الحركة الأسيرة، وحافظت على وحدة جسمها ووحدة مواقفها وقدرتها على المواجهة من خندق واحد، وهي مسألة تفتقدها الساحات السياسية في المنطقة العربية.

إن هذا التوازن، وهذه المشاركة قد أضفت مستوى كبيراً من الشرعية على قيادة الحركة الأسيرة وجمعت القوى السياسية في خندق واحد تحت قيادة معترف بها من جميع الفصائل، وقد تلقت هذه القيادة إسنادها من قناعة الفصائل بضرورة منحها القوة في مواجهة إدارة المعتقل. وبالتالي، أصبحت تقود جمهرة المعتقلين عن رضى وحرص على إنجاح قراراتها وتوجهاتها.
لا شك أن الصورة التي قدمتها الحركة الأسيرة في اتخاذ القرارات النضالية كانت صورة مشرقة وديمقراطية إلى حدٍ لا بأس به، فقد كانت هناك مشاركة فعلية في اتخاذ القرار من ممثلي مجموع الأسرى، هذه المشاركة في النقاش وفي بلورة الموقف الاعتقالي، وفي اتخاذ القرار، كانت مشاركة جادة، وأنتجت قرارات جماعية اكتسبت قوتها من مشاركة الفصائل وموافقتها. وبالتالي، أعطت للقاعدة صورة عن ممارسة ديمقراطية جيدة في اتخاذ قرارات تمس القاعدة وهمومها ومواجهاتها المستمرة.

خامساً: مشاركة القاعدة في القرار النضالي

لقد تولت اللجان الاعتقالية التي تم تشكيلها من ممثلي أكثر التنظيمات التي

تشكلت منها الحركة الأسيرة مهمة اتخاذ القرارات النضالية لمواجهة إدارة المعتقل، حيث أشرفت هذه اللجان على متابعة عمل ممثل المعتقل ولجنة الحوار مع الإدارة. ومن خلال تقديرها للظروف والملابسات، كانت تتخذ القرار بعد إنضاجه داخل الفصائل الممثلة في اللجنة الاعتقالية. وفي حالة قناعة هذه الفصائل كانت اللجنة الوطنية تتخذ قرارها بالخطوات النضالية.

القاعدة التنظيمية كانت تفرز قيادتها بالانتخاب الحر، وهذه القيادة التنفيذية كانت تستشير الهيئات الشورية المنتخبة وتتخذ القرار وفق ما تنص عليه لوائحها، ثم تعكس قرارها في مناقشات اللجنة النضالية. وفي غالبية الخطوات، كانت القاعدة تتلقى قراراً بالمواجهة، وتتعرض لحملات من التعبئة باتجاه الخطوة التي تم إقرارها، حيث توجه قيادة كل فصيل تعليمات بشأن الخطوة، وتعميمات تعبوية لخلاياها وسراياها وغرفها أو خنادقها.[٤٩٥] وكانت التنظيمات تضع قاعدتها في صورة أية تطورات تطرأ على صعيد الخطوة التي تخوضها، سواء في ما يتعلق بالتفاوض مع إدارة المعتقل، أو بالعروض التي تقدمها الإدارة، واللقاءات معها، أو بتقييم الخطوة وتفاعلاتها.[٤٩٦]

ومن جهة أخرى، فقد مارست قيادة الحركة الأسيرة دوراً جماعياً في شحن القاعدة وتهيئتها، وإطلاعها على التطورات المتعلقة بأية خطوة نضالية، إلى جانب الدور التنظيمي من الفصائل. فكانت اللجان الوطنية تعمم على القاعدة الاعتقالية بيانات التعبئة ضد إدارة السجن، تهيئهم بها للإضراب، وتعرض المطالب المقترحة، والنتائج التي تم التوصل إليها. وقد تضمنت هذه البيانات دعوات حارة لتجسيد الوحدة الوطنية بأرقى أشكالها، باعتبارها سبيلاً للنصر والنجاح.[٤٩٧]

لقد أشار السيد طلال خلف إلى أن القاعدة كانت تشارك في اتخاذ القرار في الأوقات العادية، وفي الأوقات الاستثنائية، حينما تعزل إدارة السجن القيادات، تصبح هناك صعوبة في تمرير القرار على القاعدة، وتؤخذ القرارات بشكل طارئ.[٤٩٨]

وأكد السيد رأفت النجار أن القاعدة في ما يتعلق بالإضرابات عن الطعام،

كانت باستمرار في صورة ما يجري بالضبط، وكان يؤخذ برأيها ويعمل به.[٤٩٩]

غير أن السيد سفيان أبو زايدة قد أشار إلى أنه يتم إشراك القاعدة بعد اتفاق الهيئات القيادية، وبعد اتخاذها القرار بشأن خطوة الإضراب المفتوح، حيث كانت القيادة تقرر بشأن الخطوة بعد إجراء نقاش مطول حول الآلية، والمدة الزمنية، والأهداف، والخطوات، ومطالب الحد الأدنى والأقصى، وشروط فك الإضراب، ومن ثم، وبعد اتفاق الهيئات القيادية، يتم إشراك القاعدة.[٥٠٠]

وكما تابعت اللجان الوطنية والقيادات التنظيمية مهمة إعلام القاعدة وتعبئتها، فقد تابعت كذلك مستوى التزامها بكل ما يصدر عن اللجان النضالية من قرارات وإرشادات قبل إعلان الخطوة النضالية، وأثنائها، وبعد انتهائها، وواجهت كل ما تردد في هذه القاعدة من إشاعات وخروقات.[٥٠١]

ورغم أن الوثائق الاعتقالية، في غالبها، لم ترتب حقاً للقاعدة في ما يتعلق بإقرار الخطوات النضالية، فقد شعرت هذه اللجان القيادية بالحاجة للجوء إلى القاعدة، لاسيما في الخطوات الاستراتيجية التي تتطلب أعلى مستوى من تفاعل القاعدة، واستعدادها للتضحية، لاسيما لدى اتخاذ القرار بالإضراب المفتوح عن الطعام، حيث أعطت اللوائح الاعتقالية للجنة الوطنية العامة صلاحيات اللجوء إلى القاعدة الاعتقالية «لاستمزاج آرائها حول قضايا ترى أنه من المجدي عرضها على القاعدة الاعتقالية،»[٥٠٢] وقد استخدمت اللجان الاعتقالية هذه الصلاحية كلما كانت الخطوة بعيدة المدى، وأقرب إلى المواجهة. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر السيد عبد الحق شحادة أنه قد تم إجراء استفتاء للقاعدة الاعتقالية لتحديد شكل إحدى الخطوات النضالية في سجن عسقلان، وقد رأت الأغلبية أن يكون شكل الخطوة إضراباً تضامنياً مفتوحاً.[٥٠٣] كذلك فقد تم عرض خيار المواجهة في سجن جنيد، والقاضي برفض الوقوف على العدد الصباحي على أثر تهديد إدارة المعتقل في ٨٥/١١/١٥ بضرورة الوقوف على العدد الصباحي، واتخاذ اللجنة الوطنية قراراً برفض التجاوب مع هذا التهديد... تم عَرْض القرار على القاعدة، ولقي دعمها.[٥٠٤] وأحياناً، اقتضت متطلبات سرية قرار المواجهة عدم

عرضه على القاعدة لاستمزاج رأيها لكنها كانت تعيش روح القرار وأجواءه من خلال عمليات التعبئة المكثفة باتجاه المواجهة.

إن نجاح المواجهة في خطوة الإضراب المفتوح توقفت أحياناً على الاستعداد الطوعي للمشاركة في هذه الخطوة، حيث تعلم المعتقلون من خلال التجربة التي أُكره فيها البعض على المشاركة في خطوات نضالية قاسية في مراحل الأسر الأولى مع عدم تمكنهم من المواصلة، تعلموا أن ذلك يؤثر سلباً على نجاح الخطوة وجماعية الموقف. تعلم قادة المعتقلين أن خوض معركة الجوع لفترة طويلة لا يمكن أن يكون إلا عبر اختيار طوعي من جميع المعتقلين. وقد أشارت أدبيات السجون إلى أن «إلزام البعض من ذوي النفوس المريضة على دخول معركة الشرف لا يأتي بالكثير، ولن يصمد طويلاً وسرعان ما يتساقطون، الواحد تلو الآخر، الأمر الذي يترك بصماته السلبية على الأخوة الذين يخوضون المعركة البطولية للمرة الأولى».[٥٠٥] وقد تعلم المعتقلون كذلك من دروس الكفاح التي خاضوها ضد إدارات السجون عدم الإساءة للمعتقلين الذين لا يتمكنون من مواصلة الإضراب المفتوح عن الطعام، وذلك بتجنب توجيه عبارات التأنيب أو العقاب، وهو خطأ مارسه المعتقلون في بداية تجربتهم، وكانت له آثار ونتائج سلبية.[٥٠٦]

وإذا كانت الفصائل الفلسطينية خارج المعتقل قد عملت واتخذت قراراتها في أغلب الأحيان دون الاحتكام إلى اتجاهات القاعدة الشعبية، ودون الاهتمام بمطالب هذه القاعدة ورغباتها، إلا أن المسألة قد غدت مختلفة نوعاً ما في ما يتعلق بقاعدة الحركة الأسيرة. إذ القاعدة العريضة داخل المعتقلات هي قاعدة منتمية تنظيمياً. لذلك، فقد تم استمزاج رأيها في الخطوات الاستراتيجية، وذلك من خلال القنوات التنظيمية داخل كل فصيل. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر المهندس إسماعيل أبو شنب أن «حماس» كانت تعمم استبياناً على القاعدة في حالة الإضرابات العامة، ومن خلال الإجابة على الأسئلة التفصيلية في الاستبانة، كان يتم قياس مدى استعداد الفرد، وبالتالي يؤخذ القرار الذي يمثل الأغلبية من السجناء، وكانت القاعدة بذلك تستشار استشارة مباشرة

ميدانية ومتواصلة.[٥٠٧]

إن الأمر المؤكد أنه قد غابت الآليات الواضحة لاستخلاص رأي القاعدة في أغلب الأحيان، وقد ذكر السيد سفيان أبو زايدة أن مدى مشاركة القاعدة في اتخاذ القرار كان يتعلق بطبيعة القاعدة، وطبيعة القرار، وأن القاعدة في السجون المركزية كان يؤخذ رأيها عند خوض الإضرابات المفتوحة، بينما لم يؤخذ رأيها في السجون الفرعية، بحكم كون المعتقلين يفتقرون للتجربة الاعتقالية لكونهم في العادة معتقلين جدداً.[٥٠٨]

كما أنه في الحالات التي تم فيها استطلاع رأي القاعدة، فقد جاء ذلك في اتجاه دفع القاعدة لتبني رأي الهيئات القيادية من خلال عمليات التعبئة التي تسبق استطلاعات الرأي في القاعدة الاعتقالية باتجاه الخطوة النضالية التي تقرر الهيئات الاعتقالية تنفيذها. ولعله من المؤكد أن تأتي نتيجة استطلاع الرأي في القاعدة حين يتم الأخذ بهذا الشكل دائماً مطابقة تماماً لرأي القيادة، وليست مخالفة لقرارها المتخذ بخوض الخطوة النضالية، وذلك نتاج طبيعي لعملية التعبئة المكثفة بنفس الاتجاه.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

إن أي تقييم لتجربة الحركة الفلسطينية الأسيرة سيقف بفخر واعتزاز أمام صمود الأسرى، وروحهم المعنوية، واستعداداتهم العالية للنضال داخل أسوار السجن. لقد سجل الأسرى بتضحياتهم صفحات مشرقة، وقدموا نموذجاً لعمل منظم، وحياة منضبطة، رغم قيود السجن وإجراءات السجان.

وعلى الرغم مما شاب التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة من سلبيات لا يمكن إنكارها، فقد كانت هناك عناصر إيجابية لا يمكن الاستهانة بها، وربما يمكن إجمال التقييم العام لهذه التجربة من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن من أهم ما يميز الحركة الفلسطينية الأسيرة أنها، ورغم كل ما تعرض له المعتقلون من اضطهاد وضغوط من قبل إدارات السجون، قد تمكنت من تشكيل هياكلها التنظيمية ومؤسساتها الاعتقالية، ومن صياغة لوائح تحكم حركة المعتقلين وعلاقاتهم الداخلية في تنظيماتهم، والفصائلية في ما بين القوى، والخارجية مع إدارة المعتقلات. وفي هذا الإطار، قدمت الحركة الأسيرة، في فترة النضوج في السنوات الأخيرة، نموذجاً لا بأس به للعمل المؤسس، وأفرزت تجربة ديمقراطية، وقدمت نموذجاً في تنظيم شئونها داخل المعتقلات لم تعرفه أكبر الحركات الأسيرة في التاريخ.[٥٠٩]

ثانياً: لقد شهدت التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة تطوراً مطرداً، إذ بدأت من الصفر، وتطورت مع الزمن، ويرجع السبب في تعثر البداية إلى قهر السجان من ناحية، وإلى قلة التجربة من ناحية أخرى.[٥١٠]

لكن هذه التجربة، رغم ما مر بها من العثرات، قد سارت في اتجاه التطور الإيجابي وتعزيز الأخذ بالشورى والديمقراطية على صعيد الممارسة التنظيمية، وعلى صعيد الممارسة الاعتقالية العامة.

ثالثاً: إن أهم ما أفرزته تجربة السجون، لاسيما في السنوات الأخيرة التي تحقق فيها مستوى من التوازن العددي بين القوى الإسلامية والقوى المنضوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، هو إحداث عملية مصالحة بين هذه القوى. مصالحة وجد كل طرف نفسه معها مستعداً للاعتراف بالآخر، والتعايش معه. كما أفرزت هذه المصالحة نوعاً من التفاعل في كثير من المواقع داخل المعتقلات بعد القطيعة والانعزال التنظيمي، وذلك على الرغم من تمترس هذه الفصائل حول الجزء الأكبر من الشعارات التي رفعتها، لكن النقلة التي أحدثها هذا الاستعداد للاعتراف بالآخر، والتعايش معه، كانت في القدرة الجماعية على تحديد قواعد الاختلاف، والإقرار بأهمية ومشروعية التعايش والتعاون والتفاعل البناء.

رابعاً: إن أبرز ما يميز قيادة التنظيمات داخل المعتقلات أنها قد اكتسبت قدراً كبيراً من الشرعية في أغلب الفترات والمواقع، وذلك من حيث سلامة العملية الانتخابية ودوريتها واستنادها إلى لوائح ونظم رضيت بها القاعدة، ومن حيث مستوى النزاهة الذي شهدت له أجيال المعتقلين، وذلك على الرغم من كل ما يمكن قوله في التمييز بين المعتقلين من حيث حق الترشيح أو الانتخاب، إلا أن إجراء هذه الانتخابات في مواعيدها المقررة، رغم ظروف عدم الاستقرار، وقدرة القاعدة على تغيير قيادتها من خلال العملية الانتخابية يعتبر مؤشراً مهماً في اتجاه الديمقراطية داخل فصائل الحركة الأسيرة.

خامساً: لقد اكتسبت القيادة الاعتقالية قدراً مهماً من الشرعية كونها مثلت حكومة وحدة وطنية شاركت فيها أكثر الفصائل داخل المعتقل، مما أعطى التعددية السياسية أهميتها من حيث عدم تفرد جهة واحدة بحق اتخاذ القرار واحتكارها قيادة المعتقلين، بحيث يمكن القول بأن القرار الاعتقالي قد اتخذ، في أكثر الفترات، بنتيجة التفاعل بين القوى السياسية من خلال مساومة

للوصول إلى قرار ترتضيه القوى وترى فيه حلاً وسطاً مقبولاً في المسألة المطروحة. إن نظام التراضي كآلية لاتخاذ القرارات النضالية قد جعل للتعددية السياسية معنى وتأثيراً. وفي الغالب، فإن الحركة الأسيرة لم تعرف القيادة الفردية الكرزمية، كما أنها رفضت سياسة التنظيم أو الحزب القائد، مهما امتلك هذا التنظيم من عدد العناصر والأفراد.

إن اتخاذ القرار في الشئون الاعتقالية، لاسيما الاستراتيجية منها، بالمشاركة بين القوى والفصائل المتواجدة داخل جسم الحركة الأسيرة مؤشر مهم في اتجاه ديمقراطية الممارسة. صحيح أن ظروف المواجهة مع إدارة المعتقلات قد فرضت على المعتقلين بلورة مواقف جماعية لإنجاح خططهم ونضالاتهم، ومع ذلك، فإن نجاح الحركة الأسيرة في إفراز قيادة جماعية، وفي بلورة موقف وقرار واحد، يعتبر مؤشراً إيجابياً مُهماً لاسيما وأن نفس الفصائل لم تتمكن خارج المعتقل من العمل معاً في ظروف المواجهة للاحتلال، حتى خلال الانتفاضة. إذ منعها اختلاف الأفكار والمواقف من اللقاء في خندق المقاومة تحت قيادة واحدة، بينما عملت من خلال ما يشبه حكومة الوحدة الوطنية داخل المعتقلات، رغم اختلاف الفكر وتباين المواقف السياسية.

كذلك، فإن قيادة الفصائل والقيادة الاعتقالية غالباً ما عبَّرت عن هموم القاعدة مهما قيل في القيود التي تم فرضها بدواعي الأمن، ذلك أن هذه القيادة قد جاءت لإدارة نضال مرير ضد إدارات المعتقلات. كذلك فإن هذه القيادة لم تكن لها مصالح مغايرة لمصالح القاعدة مهما قيل عن بعض المكتسبات الجزئية في الحياة اليومية.

سادساً: على الرغم مما شاب التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة من شوائب وانتكاسات، إلا أن مستوى ديمقراطية هذه الحركة قد فاق المستوى الذي حققته الفصائل الفلسطينية، سواء في منظمة التحرير الفلسطينية، أو في الإطار الإسلامي. وربما كان تبدل القيادة إشارة مهمة على هذا الصعيد، فالحركة الأسيرة لم تعرف ما اعتادته الفصائل الفلسطينية من ديمومة القيادة، فكثير من القيادات الحركية المسئولة في الخارج تأخرت مواقعها داخل السجون،

وتقدمت عليها في سلم الهرم التنظيمي قيادات شابة. كما أن الهيئات القيادية قد شهدت تبدلاً وتغيراً واسعاً مع كل انتخابات. صحيح أن عنصر عدم الاستقرار ساعد في مثل هذا التغيير، إلا أن قيادات كثيرة قد نزلت عن قمة الهرم في ظروف من الاستقرار نظراً لرغبة القاعدة في عملية التغيير.

سابعاً: إذا كانت بعض النظريات السوسيولوجية التاريخية تربط عملية التحول الديمقراطي بمسألة البنى التاريخية للقوى الطبقية والصراع الطبقي داخل المجتمعات، حيث تعتبر هذه النظريات أن الصراع الطبقي يعطي أهمية لبروز الديمقراطية ورسوخها داخل المجتمعات، فقد برزت الديمقراطية في الممارسة العملية للحركة الأسيرة في حدود لا بأس بها رغم غياب الطبقية عن مجتمع الأسرى، الذين تمكنوا من تحقيق المساواة الاجتماعية بينهم إلى حد بعيد. فقد قبل الأسرى أن يتقاسموا معاً كسرة الخبز وكوب الشاي وبعض الحاجيات المحدودة، وحققوا مبدأ المساواة في ما بينهم، فأعطت بذلك الحركة الأسيرة نموذجاً لمجتمع التكافل الاجتماعي، هذا المجتمع الذي لم يسمح بظهور قيادات تهيمن وتنتفع من مسئوليتها. صحيح أن حدود الانتفاع داخل السجن محصورة في مطالب بسيطة، لكن مجتمع الأسرى لم يكن يسمح بمثل هذا الاستغلال لموقع المسئولية لتحقيق المصالح الشخصية لأفراد النخبة القائدة.

ثامناً: لقد شاع التعصب القبلي في المنطقة العربية بشكل عام، وهذا المرض الاجتماعي انتقل للأحزاب والتنظيمات السياسية، حيث شاع التعصب الشديد للفصيل بديلاً عن القبيلة، وأصبح الفصيل أشبه بالقبيلة المغلقة على أبنائها. وقد انعكس هذا التعصب التنظيمي على الثقافة الاعتقالية، حيث مارست الفصائل داخل المعتقلات تعبئة وتثقيفاً عزز هذه العصبية، وكرس الانغلاق على أبناء الفصيل، وحاصر عملية التفاعل الفكري والسياسي بين أفراد الفصائل والقوى السياسية داخل المعتقلات، فمن ناحية، فقد انصبت ثقافة المعتقلين في أكثر الفترات على موضوع المواجهة مع الاحتلال، وهدفت إلى شحن المناضلين وتلقينهم سبل إدارة المعركة مع الاحتلال وإدارة المعتقل. وفي هذا السياق، لم يشعر الأسرى بأهمية التنظير باتجاه الديمقراطية، ولم

تأخذ هذه المسألة حيزاً كبيراً في التنظير الحزبي للفصائل داخل المعتقلات، وذلك على اعتبار هدف التحرر من الاحتلال أهم ركائز الديمقراطية في ذهنية الأسرى والمناضلين الذين رأوا في الاحتلال العائق الأهم في وجه التطور الديمقراطي على المستوى السياسي.

ومن ناحية أخرى، فقد مارست الفصائل تعبئة حزبية تنظيمية لأفرادها، وأشاعت الثقافة والتربية الفصائلية بين المعتقلين. وقد وصف السيد إبراهيم الحصري (أحد سجناء الجبهة الشعبية خلال الانتفاضة) التربية الفصائلية بأنها «تقوم على نفي الآخر، وعدم الاعتراف به،»[٥١١] ولا شك أن نمط التعبئة والتربية والتثقيف داخل المعتقلات قد عزز روح الحزبية التنظيمية وأثر على تحجيم الحالة الثقافية داخل المعتقلات، وبينما يعتقد السيد عبد اللطيف غيث (أحد سجناء الجبهة الشعبية، وعضو سابق في حركة القوميين العرب) أن من دخل السجن يعد أفضل حالاً في وعيه السياسي وثقافته من الآخرين،[٥١٢] فإن القيود التي وضعها السجناء على حرية الفكر والانتماء والتفاعل والاطلاع بدوافع أمنية أو بدوافع الحرص على الأفراد ومنع استقطابهم فكرياً وتنظيمياً، إن هذه القيود قد أثرت ولا شك سلباً على الحركة الثقافية للمعتقلين إلى الدرجة التي جعلت السيد عدنان الصباح (سجين لمدة ثماني سنوات) يؤكد أنه نتيجة التحزب الأعمى الذي ساد في أوساط المعتقلين فإنه يصعب على معتقل من فصيل كذا أن يعطي صورة عن الصحافة الاعتقالية إلا صحافة فصيله أو حزبه بالذات.[٥١٣]

لقد أثر هذا الانغلاق الفكري والتقوقع التنظيمي على علاقات السجناء ومستوى ممارستهم الديمقراطية، ورغم أن الفصائل قد تمكنت، مع الزمن، من تحقيق مستوى أكبر من الانفتاح والتفاعل، ولو في المجال الاجتماعي، فإنه لا يمكن القول بأن ثقافة المعتقلين باختلاف فصائلهم أو أن تربيتهم كانت ديمقراطية في التقييم العام لهذا الجانب.

تاسعاً: وثمة ملاحظة هامة أخرى تتعلق بتأثر المعتقلين في ممارستهم الديمقراطية داخل المعتقلات بالتقاليد التنظيمية التي اعتادوها في الخارج،

فقد عاش هؤلاء المناضلون وتربوا ومارسوا العمل التنظيمي داخل أحزاب وفصائل سرية، والتنظيمات السرية في الغالب تفتقر لسلامة الممارسة الديمقراطية، إذ يتعذر مع السرية انكشاف القيادة على الأفراد، وانكشاف الأفراد على بعضهم، ومع تعذر هذا الانكشاف تفقد الانتخابات جوهرها، وتنعدم طرائق المحاسبة والتقويم، ويؤدي ذلك في الغالب إلى ديمومة القيادة وتضخم حس الطاعة، ويضمر جانب الإبداع والابتكار والجرأة على النقد الذاتي الذي يصحح المسيرة، ويعزز مستوى الأداء الديمقراطي، وقد عملت التنظيمات الأسيرة لفترة طويلة متأثرة بالتجربة السرية، فلم تكشف القيادة عن نفسها للقاعدة التي أفرزتها، لكن معايشة الأفراد لبعضهم قد أسهمت في سلامة الإفراز، كما أن التجربة قد اتجهت مع الزمن لعلنية أكثر،إذ أصبحت نتائج الانتخابات تعلن على القاعدة، وأصبح بإمكان الفرد أن يتصل مباشرة بالقيادة، وأن يحاورها ويناقشها ويقوّم أداءها.

عاشراً: إن من أبرز السلبيات التي اتسمت بها التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة التضييق على بعض الحقوق والحريات العامة التي كفلتها الشرائع والقوانين للإنسان بوصفه إنساناً. ومن ذلك، التضييق على حرية الانتماء والتنظيم، وحرية التعبير، وحرية الفكر والاطلاع. فعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن يكون مجتمع المعتقلين – وهم أسرى الدفاع عن الحرية والانعتاق من الاحتلال – مجتمعاً يكرس حرية الاختيار والانتماء والفكر والتعبير، إلا أن الأسرى وجدوا أنفسهم ضمن ظروف الاستهداف والمواجهة مندفعين لوضع القيود والضوابط التي مست بالحقوق الشخصية للأفراد، لاسيما تلك المتعلقة بحرية الفكر والانتماء والتنظيم.

حادي عشر: وثمة تجربة أخرى مريرة يتوجب التركيز عليها عند تناول السلبيات، وهي تلك المتعلقة بالتجربة الأمنية للمعتقلين، وكل ما يتعلق بهذا الجانب من ملابسات. حيث قدمت أجهزة الأمن في تنظيمات الحركة الأسيرة في فترات كثيرة صورة تتنافى مع حقوق الإنسان ومع الأسس التي قامت عليها الديمقراطية، سواء في ما يتعلق بقواعد التعامل مع المشبوهين، أو أساليب

التحقيق معهم أو الأحكام التي صدرت بحقهم أو طريقة معاملتهم.

لقد خلفت هذه القضية آثاراً غاية في السلبية على نفسيات المعتقلين، ومست بخطورة بحقوقهم الشخصية، وبالتجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة بمجموعها.

ثاني عشر: في التقييم العام لتجربة الحركة الأسيرة، يمكن التأكيد، دون تردد، أن هذه التجربة قد جاءت متقدمة بمستوى كبير عن التجربة الديمقراطية خارج السجون، بعد تبلور كيان وسلطة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية.

فقد أكد المهندس إسماعيل أبو شنب أن الممارسة الديمقراطية كانت كاملة داخل التنظيم في السجن، ومنضبطة ولا تتخلف ولو ليوم عن موعدها، وأن ما يحدث على هذا الصعيد [الانتخابات] يوازي ما يحدث في أرقى الديمقراطيات. وأكد، في تقييمه، أن الممارسة الديمقراطية، بشكل عام، كانت مثالية إلى أبعد الغايات، وأن التجربة في مجملها كانت إيجابية.[٥١٤] وأشار إلى توفر المساواة بين جميع الأفراد السجناء، وكذلك توفر حرية التعبير عن الرأي. وقد أكد المهندس أبو شنب أن التجربة الديمقراطية للمعتقلين كانت راقية، بينما لا توجد ديمقراطية خارج السجن.[٥١٥]

كذلك أكد السيد سفيان أبو زايدة أنه لا يوجد وجه للشبه بين الديمقراطية داخل السجن وخارجه، حيث الظروف مختلفة. لكنه أكد أن الممارسة داخل السجن كانت ديمقراطية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، واستشهد لذلك بدورية العملية الانتخابية، الأمر الذي لا يتوفر داخل التنظيمات خارج السجون، ووصف التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة بأنها تجربة إيجابية وغنية، وتمنى أن يمارس الشعب الفلسطيني هذه التجربة خارج إطار السجن، واستشهد لمستوى الديمقراطية داخل الحركة الأسيرة بمستوى العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية داخل جدران السجون.[٥١٦]

من جهته، أكد الدكتور محمد سعيد الهندي أن التجربة الاعتقالية، ولو من

الناحية المظهرية، أفضل بمراحل كثيرة من الوضع في خارج السجن، حتى قبل وصول السلطة. ذلك أن الفصائل كانت تعمل بشكل سري، والشكل السري يفتقر إلى أي شكل من أشكال الديمقراطية. وأكد أن هناك تجربة ديمقراطية إلى حد ما داخل السجون، حيث هناك لوائح، وهناك انتخابات، وهناك شورى، ومداولة للرأي، ومؤسسات، ولجان نضالية تمثل فيها كل الفصائل، وهناك نوع من الأخذ والرد للوصول إلى تفاهم. بينما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية اليوم في الواقع خارج السجون، سواء في ما يتعلق بنزاهة الانتخابات، أو دوريتها، أو إجرائها في مواعيدها – الانتخابات البلدية – أو في ما يتعلق باتخاذ القرارات داخل المجالس المختصة، ولو من الناحية الشكلية.[٥١٧]

وأكد السيد رأفت النجار أن الديمقراطية في السجون كانت أفضل بكثير، وأنه لا مجال للمقارنة مع ما هو سائد اليوم. وأشار إلى أنه لا توجد في الوضع الحالي ديمقراطية، وإنما يافطات ديمقراطية.[٥١٨]

كذلك فقد أكد السيد طلال خلف أن التجربة الديمقراطية في السجون خلال السنوات العشر الأخيرة قد وصلت إلى مستوى جيد، ربما كان أفضل من الخارج. وعلل ذلك بشعور المعتقلين بالحاجة للتلاحم نظراً للاستهداف والصراع مع إدارة السجون في ما يخضع الواقع في الخارج لتأثيرات وقيود خارجية تؤثر على الأداء الديمقراطي العام.[٥١٩] بينما علل السيد محمد الكتري إيجابية الوضع الديمقراطي داخل الحركة الأسيرة بالتراكمية. حيث وصلت الحركة الأسيرة إلى مستوى جيد في أدائها الديمقراطي بعد فترة طويلة.[٥٢٠]

لا شك أن التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة هي تجربة إيجابية في التقييم العام، وهي أفضل بمراحل من التجربة السائدة اليوم خارج السجون، سواء داخل الفصائل والتنظيمات، أو داخل مؤسسات السلطة والمؤسسات الفلسطينية العامة.

ثالث عشر: إن تجربة الحركة الأسيرة على مستوى الأداء الديمقراطي تستوعب نقاشاً أعمق، وإن هذا البحث يفتح المجال لمزيد من الدراسة، إذ يمكن أن يستوعب كل عنوان من العناوين التي أتت عليها الدراسة بحثاً خاصاً.

رابع عشر: إن التأريخ للحركة الأسيرة ونضالاتها يجب أن يحظى باهتمام خاص، لاسيما مع تزايد الاهتمام بالدعوة لكتابة التاريخ الشفوي الفلسطيني. وإن التأريخ لهذه الحركة يغطي جزءاً من تاريخ الكفاح الفلسطيني على مدى سنوات طويلة، إذ تحتفظ ذاكرة السجناء بأحداث مهمة تغطي جانباً كبيراً من نشاط المناضلين وتنظيماتهم.

خامس عشر: لقد أنتج المعتقلون الفلسطينيون تراثاً ثقافياً وفكرياً عبَّر عن أنماط تفكيرهم وألوان ثقافتهم، وإن الاهتمام بالحركة الأسيرة، ودراسة الحركة الثقافية التي أنتجتها، يقتضي دعم فكرة إنشاء مكتبة خاصة تعنى بالحركة الأسيرة وتراثها الفكري والثقافي.

سادس عشر: وأخيراً، فقد كان للأسيرات الفلسطينيات تجربة خاصة انحصرت في سجون محددة، ولم يتعرض أحد لهذه التجربة، وهي حرية باهتمام الباحثين، إذ كان للمرأة الفلسطينية دورها في النضال شأن الرجل، وكان لها نضالها داخل الأسوار، وكانت لها تجربة اعتقالية تستحق أن تحظى باهتمام خاص.

الهوامش

المقدمة

(١) **الميلاد**، مجلة تصدر عن الأمانة العامة للمؤسسات الوطنية، السنة الثالثة، العدد ٣٦، آذار/ مارس ١٩٩٩.

(٢) وزارة الإعلام الفلسطينية. كتاب رقم (٩)، **هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام**، ط (١)، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(٣) **القدس**، ١٩٩٣/٨/٢٦.

(٤) منظمة العفو الدولية. **تقرير حول إسرائيل والأراضي المحتلة**، ص (٦٩)، نقلاً عن **هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام**، مصدر سبق ذكره، ص (٧٣).

(٥) جميل هلال، **النظام السياسي بعد اوسلو دراسة تحليلية** (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨، بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت) ص (٣٥).

(٦) جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦)، ص (٩٨).

الفصل الأول

(٧) علي الجرباوي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين** (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩).

(٨) محمد حمزة وآخرون، **ابو جهاد اسرار بداياته وأسباب اغتياله**، (مكان النشر وسنة النشر غير معروفين) ص (٣٣٥) مقتبس من سمر شاكر شاهين، «معالجة الصحافة الفلسطينية لقضية الأسرى، دراسة تحليلية مقارنة،» انظر أيضاً عبد الستار قاسم، وطلبته، **التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، (بيروت: دار الأمة للنشر، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص (٢٠٥).

(٩) مقابلة شخصية خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(١٠) **شئون فلسطينية**، العدد ٦٧، حزيران/يونيو ١٩٧٧، والعدد ٨٨/٨٧، شباط/فبراير - آذار/ مارس ١٩٧٩.

(١١) حركة «حماس». كراس غير منشور من كراريس الحركة في السجون، بعنوان **الحركة الأسيرة**.

(١٢) حركة «حماس» في معتقل النقب. تقرير بعنوان **نبذة عن وضع السجون خلال الانتفاضة**، غير محدد التاريخ.

(١٣) مقابلة شخصية، بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٧.

(١٤) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(١٥) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (١١٥-١١٩).

(١٦) مقابلة شخصية خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(١٧) عبد الحي سليم الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(١٨) مقابلة شخصية، بتاريخ ١٩٩٨/١٠/١.

(١٩) **الراي**، السنة الثانية، العدد العشرون، سبتمبر (أيلول/سبتمبر) ١٩٩٨.

(٢٠) عبد الستار قاسم، وطلبته. مصدر سبق ذكره، ص (١١٥-١١٩).

(٢١) أحمد عبيد، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) محمد القيسي (إعداد)، **الهواء المقنع ابو علي شاهين: خمسة عشر عاما من الاعتقال الصهيوني**، كتاب اللوتس، ص (١٠٢).

(٢٣) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) **الميلاد**، مجلة تصدر عن الأمانة العامة للمؤسسات الوطنية، مصدر سبق ذكره.

(٢٥) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٢٦) **الميلاد**، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) حركة «حماس». كراس غير منشور من كراريس الحركة في معتقل النقب بعنوان **ورقة عمل اللجنة الثقافية**.

(٢٨) أحمد عبيد، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٣٠) عبد الحق شحادة، **التجربة النضالية لمعتقل عسقلان**، ص (٧).

(٣١) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (١١٩).

(٣٢) أحمد عبيد، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) مقابلة شخصية خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٣٤) عبد المنعم دعنا (إعداد)، **شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية** (الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٩٤)

(٣٥) سفيان أبو زايدة، مصدر سبق ذكره.

(٣٦) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٢٠٦).

(٣٧) عبد الحي الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) رياض الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(٣٩) مقابلة شخصية خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٤٠) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٢٠٥).

(٤١) محمد القيسي (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص (١٠٠).

(٤٢) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٣) مقابلة شخصية، خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٤٤) مقابلة شخصية، خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٤٥) مقابلة شخصية، خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٤٦) مقابلة شخصية، خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٤٧) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٢٠٨).

(٤٨) نفس المصدر.

(٤٩) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(٥٠) عبد الستار قاسم، وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٢٠٥).

(٥١) نفس المصدر، ص (٢٠٧).

(٥٢) عبد الحي الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(٥٣) أحمد عبيد، مصدر سبق ذكره.

(٥٤) زهير الرنتيسي، مصدر سبق ذكره.

(٥٥) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٢٠٧).

(٥٦) رافت النجار، مصدر سبق ذكره.

(٥٧) مقابلة شخصية بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٧.

(٥٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥٩) عبد الحي الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(٦٠) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٢٠٧).

(٦١) محمد الكتري، مصدر سبق ذكره.

(٦٢) رياض الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(٦٣) عبد الستار قاسم وطلبته. مصدر سبق ذكره، ص (٢١٠-٢١٢).

(٦٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. من أدبيات الجبهة خلال السبعينات، بعنوان **فلسفة المواجهة وراء القضبان**، ص (٢١٢).

(٦٥) عبد الستار قاسم وطلبته. مصدر سبق ذكره، ص (٢١٨).

(٦٦) نفس المصدر.

(٦٧) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع. وثيقة من وثائق الجبهة، بعنوان **تقرير ق. م. لمؤتمر منظمتنا في بئر السبع**، غير محددة التاريخ، غير أنها قبل عام ١٩٨٤.

(٦٨) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٦٩) عبد الستار قاسم وطلبته. مصدر سبق ذكره، ص (٢٣٩).

(٧٠) مقابلة شخصية خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٧١) رافت النجار. مصدر سبق ذكره.

(٧٢) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٧٣) **الجماعة الإسلامية في سجن غزة المركزي. اللائحة الداخلية.**

(٧٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٧٥) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٧٦) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٧٧) محمد سعيد الهندي، مصدر سبق ذكره.

(٧٨) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) محمد سعيد الهندي، مصدر سبق ذكره.

(٨٠) محمدالكتري، مصدر سبق ذكره.

(٨١) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٨٢) سفيان أبو زايدة، مصدر سبق ذكره.

(٨٣) مقابلة شخصية خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(٨٤) محمدالكتري، مصدر سبق ذكره.

(٨٥) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٨٦) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٢١٥).

(٨٧) محمد الكتري، مصدر سبق ذكره.

(٨٨) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٨٩) نفس المصدر.

(٩٠) حركة «حماس» الأسيرة في قسم العزل بسجن الرملة، كراس بعنوان **قسم العزل ورحلة العذاب**.

(٩١) رياض الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(٩٢) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون)، **التقرير السنوي لجمعية القانون حول خروقات حقوق الإنسان في فلسطين للعام ١٩٩٧**.(القدس، ١٩٩٨)

(٩٣) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، **حقوق الناس**، العدد الثامن، السنة الأولى، تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٩٤) **شئون فلسطينية**، العدد ٨٨/٨٧، مصدر سبق ذكره، ص (١٨٩-١٩٣).

(٩٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** لعام ١٩٦٨، ط (١)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١) ص (٥٢٩-٥٣١).

(٩٦) **حقوق الناس**، مصدر سبق ذكره.

(٩٧) الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون)، **التقرير السنوي لجمعية القانون حول خروقات حقوق الإنسان في فلسطين للعام ١٩٩٦** (القدس، ١٩٩٧)

(٩٨) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة بالمعتقلين بعنوان **الاسرى**، العدد الأول، بتاريخ ٢٧ نيسان/مايو ١٩٩٧.

(٩٩) **شئون فلسطينية**، العدد ٨٨/٨٧، مصدر سبق ذكره، ص (١٨٣-٢٠٠).

(١٠٠) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره.

(١٠١) **شئون فلسطينية**، العدد ٨٨/٨٧، مصدر سبق ذكره، ص (١٨٣-٢٠٠).

(١٠٢) عبد الحق شحادة، مصدر سبق ذكره، ص (٨٣).

(١٠٣) الحركة الفلسطينية الأسيرة، وثيقة اعتقالية في سجن غزة المركزي بعنوان **وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية العامة في معتقل غزة (قلعة الساحل)**.

(١٠٤) وثيقة اتفاق حول تركب ومهام اللجنة الوطنية العامة في معتقل غزة، مصدر سبق ذكره.

(١٠٥) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(١٠٦) محمد سعيد الهندي، مصدر سبق ذكره.

(١٠٧) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(١٠٨) نفس المصدر.

(١٠٩) كراس **قسم العزل ورحلة العذاب**، مصدر سبق ذكره.

(١١٠) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة المركزي، تقرير تنظيمي بعنوان **التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة الشعبية في سجن غزة المركزي**.

(١١١) مقابلة شخصية خلال شهر ١٩٩٩/٥.

(١١٢) **فلسفة المواجهة وراء القضبان**، مصدر سبق ذكره، ص (٢١٤-٢١٥).

(١١٣) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(١١٤) الحركة الفلسطينية الأسيرة، معتقل النقب، **بيان اعتقالي عام حول ظاهرة العملاء**، تم تعميمه على القاعدة الاعتقالية في معتقل النقب، غير محدد التاريخ.

(١١٥) **فلسفة المواجهة وراء القضبان**، مصدر سبق ذكره، ص (٢١٤- ٢١٥).

(١١٦) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**.

(١١٧) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، وثيقة تنظيمية بعنوان **سياستنا الاعتقالية**.

(١١٨) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١١٩) نفس المصدر.

(١٢٠) نفس المصدر.

(١٢١) نفس المصدر.

(١٢٢) نفس المصدر.

(١٢٣) نفس المصدر.

(١٢٤) **فلسفة المواجهة وراء القضبان**، مصدر سبق ذكره، ص (٢١٢).

(١٢٥) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٢٦) نفس المصدر.

(١٢٧) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بمعتقل عسقلان، **اللائحة الداخلية** لعام ١٩٩٩.

(١٢٨) قيادة المنظمة الحزبية للجبهة الشعبية في سجن غزة في فترة طوارئ، **بيان تنظيمي**، ٢٩/٩/ ١٩٨٦.

(١٢٩) نفس المصدر.

(١٣٠) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، **بيان اللجنة الثورية** التي قادت منظمة الجبهة في فترة طوارئ غير محدد التاريخ.

(١٣١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. **التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة في سجن غزة المركزي**، مصدر سبق ذكره.

(١٣٢) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٣٣) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، **بيان تنظيمي صادر عن قيادة المنظمة الحزبية**، ٢٧/٨/١٩٩٢.

(١٣٤) المنظمة الحزبية للجبهة الشعبية في سجن غزة، **تعميم تنظيمي**، مصدر سبق ذكره.

(١٣٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **اللائحة التنظيمية المقرة من المؤتمر السادس**، الدورة الاعتيادية الأولى، أيار/مايو ١٩٩٢.

(١٣٦) حركة «حماس» في معتقل النقب، دراسة أمنية بعنوان **الرصد والتحقيق**.

(١٣٧) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٣٨) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(١٣٩) نفس المصدر.

(١٤٠) نفس المصدر.

(١٤١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة المركزي، تعميم تنظيمي بعنوان **تعميم من ق. م... غيفارا غزة**، ١٩٩٢/٨/٢٧.

(١٤٢) نفس المصدر.

(١٤٣) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، **اللائحة الداخلية**، سجن عسقلان، مصدر سبق ذكره.

(١٤٤) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، وثيقة بعنوان **سياستنا الاعتقالية**، مصدر سبق ذكره.

(١٤٥) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(١٤٦) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، **اللائحة الداخلية**، سجن عسقلان، مصدر سبق ذكره.

(١٤٧) دراسة أمنية لحركة «حماس» في النقب بعنوان **الرصد والتحقيق**، مصدر سبق ذكره.

(١٤٨) **فلسفة المواجهة وراء القضبان**، مصدر سبق ذكره، ص (٢٠٧).

(١٤٩) مقابلة شخصية ، مصدر سبق ذكره .

(١٥٠) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، وثيقة بعنوان **سياستنا الاعتقالية**، مصدر سبق ذكره.

(١٥١) دراسة أمنية لحركة «حماس» في النقب بعنوان **الرصد والتحقيق**، مصدر سبق ذكره.

(١٥٢) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٥٣) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٥٤) قدروة فارس، **هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام**، مصدر سبق ذكره .

(١٥٥) محمد القيسي (إعداد)، مصدر سبق ذكره، ص (١٠٤).

(١٥٦) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٥٧) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٥٨) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، وثيقة بعنوان **سياستنا الاعتقالية**، مصدر سبق ذكره.

(١٥٩) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(١٦٠) حركة «فتح» في سجن غزة الساحل، **رسالة إلى الجماعة الإسلامية**، ١٩٩٠/٥/٢٢.

(١٦١) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(١٦٢) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٦٣) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٦٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٦٥) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٦٦) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٦٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٦٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

الفصل الثاني

(١٦٩) حركة «حماس» في معتقل النقب، وثيقة تنظيمية بعنوان **دوّارة حول المنهج الثقافي لحركة «حماس»**، غير محددة التاريخ.

(١٧٠) الأزعر، محمد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**(رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦) ص (٤٦).

(١٧١) علي الجرباوي، مصدر سبق ذكره .

(١٧٢) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(١٧٣) الجماعة الإسلامية في سجن غزة المركزي، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٧٤) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**.

(١٧٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة في سجن غزة المركزي**، مصدر سبق ذكره.

(١٧٦) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، **اللائحة الإدارية الصادرة عن قيادة المنظمة الحزبية**، نيسان/ابريل ١٩٩٢.

(١٧٧) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، **لائحة المؤتمر المقرة من المؤتمر السادس للجبهة**، الدورة الاعتيادية الأولى، أيار/مايو ١٩٩٢.

(١٧٨) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٧٩) عضو مجلس شورى حركة «حماس» في قسم (ب)، معتقل النقب، مذكرات شخصية غير

منشورة.

(١٨٠) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**.

(١٨١) حركة «حماس»، رسالة من قيادة الحركة في سجن عسقلان، لقيادة الحركة في سجن غزة المركزي ١٩٩١/٥/٨.

(١٨٢) الجبهة الشعبية، لائحة المؤتمر، مصدر سبق ذكره.

(١٨٣) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٨٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٨٥) رافت النجار، مصدر سبق ذكره.

(١٨٦) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٨٧) الجبهة الشعبية، **لائحة المؤتمر**، مصدر سبق ذكره.

(١٨٨) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(١٨٩) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(١٩٠) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**.

(١٩١) نفس المصدر.

(١٩٢) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٩٣) عضو مجلس شورى «حماس»، مذكرات شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٩٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٩٥) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٩٦) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٩٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٩٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(١٩٩) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٠) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٠١) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٢) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٣) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين - سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٤) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **لائحة عمل قيادة الرابطة**، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٥) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٦) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **لائحة عمل قيادة الرابطة**، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٨) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٠٩) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢١٠) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين - سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢١١) الجبهة الشعبية في سجن غزة. **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(٢١٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، **لائحة عمل قيادة الرابطة**، مصدر سبق ذكره.

(٢١٣) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، **بيان استثنائي لقيادة المنظمة الحزبية** (ق. م. ح.)، ١٩٨٦/١/١.

(٢١٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة في سجن غزة المركزي**، مصدر سبق ذكره.

(٢١٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة في سجن غزة المركزي**، مصدر سبق ذكره.

(٢١٦) حركة الجهاد الإسلامي في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢١٧) عبد المجيد حمدان، **الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة شهادات حية**، القدس ١٩٩٥، ص (١٣)

(٢١٨) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢١٩) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٠) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢١) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٢) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٣) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٥) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل. **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٦) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٢٩) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٣٠) نفس المصدر.

(٢٣١) حركة «حماس» في معتقل النقب، **تقرير دوري نصف شهري من تقارير امير قسم (د) في الحركة**، موجه لأعضاء مجلس الشورى بتاريخ ١٩٩١/٢/١٦.

(٢٣٢) حركة «حماس» في معتقل النقب. **تقرير داخلي للحركة حول قمع احد مجاهديها في قسم (د) بمعتقل النقب**، خلال شهر ١٩٩٠/٢.

(٢٣٣) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٣٤) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٣٥) نفس المصدر.

(٢٣٦) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٣٧) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٣٨) محمدالقيسي، مصدر سبق ذكره، ص (١١٥).

(٢٣٩) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(٢٤٠) إسماعيل أبو شنب، مصدر سبق ذكره.

(٢٤١) عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص (٧٦).

(٢٤٢) ابن خلدون، **المقدمة**، ط(٤)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص (١٤٧).

(٢٤٣) عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص (٧٩).

(٢٤٤) حركة «فتح» في معتقل النقب، **بيان على القاعدة التنظيمية في جميع اقسام معتقل النقب**

خلال شهر ١٩٩٠/٨.

(٢٤٥) حركة «حماس» في معتقل النقب، رسالة من الحركة جاءت ردًا على مقترح وثيقة من حركة «فتح» بشأن عمليات التحقيق والإعدام، ١٩٩٠/٨/١٢.

(٢٤٦) حركة «حماس» في معتقل النقب، ورقة من أوراق لجنة الفتوى التابعة للحركة.

(٢٤٧) **شئون فلسطينية**، العدد ٨٨/٨٧، مصدر سبق ذكره، نقلاً عن **فلسطين الثورة** ١٩٧٦/١/١.

(٢٤٨) حركة «فتح» في معتقل النقب، رسالة لجميع الفصائل، ١٩٩٠/١٠/٣٠.

(٢٤٩) حركة «فتح»، مجلة أمنية بعنوان **امن الثورة من امن «فتح»**، قلعة شهداء حمام الشط، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

(٢٥٠) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٢٥١) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(٢٥٢) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٥٣) نفس المصدر.

(٢٥٤) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٥٥) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة داخلية من قيادة الحركة إلى قيادة «حماس» في قسم (أ)، معتقل النقب، خلال شهر ١٩٩٠/٧.

(٢٥٦) حركة «حماس» في قسم (ج) بمعتقل النقب، رسالة داخلية من قيادة الحركة إلى قيادة «حماس» في قسم (ب)، خلال شهر ١٩٩٠/٧.

(٢٥٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٥٨) حركة «حماس» في معتقل النقب، كراس أمني من كراريس الحركة بعنوان **التجربة**.

(٢٥٩) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٦٠) حركة «فتح» في معتقل النقب، رسالة لقيادات الفصائل، ١٩٩٠/٧/٣٠.

(٢٦١) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة إلى حركة «حماس» في نفس القسم، ١٩٩٧/٨/١٠.

(٢٦٢) محمد سعيد الهندي، مصدر سبق ذكره.

(٢٦٣) عبد الستار قاسم وطلبته، مصدر سبق ذكره، ص (٣٩٥).

(٢٦٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٦٥) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٦٦) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٦٧) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة في سجن غزة المركزي**، مصدر سبق ذكره.

(٢٦٨) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية للجبهة**، الصادرة عن قيادة المنظمة الحزبية في أواسط نيسان/أبريل ١٩٩٢، مصدر سبق ذكره.

(٢٦٩) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة. وثيقة بعنوان **وثيقة تنظيمية**، والمقتبس تحت عنوان **تكتيك الاجتماع الحزبي**.

(٢٧٠) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، **تقرير لأحد اعضاء مجلس شورى الحركة**، غير محدد التاريخ، والأرجح أن يكون خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠.

(٢٧١) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٧٢) سعد الدين إبراهيم، **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧)، مقدمة الكتاب.

(٢٧٣) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٧٤) نفس المصدر.

(٢٧٥) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٢٧٦) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٧٧) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع. وثيقة بعنوان **سياستنا الاعتقالية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٧٨) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٧٩) نفس المصدر.

(٢٨٠) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة المركزي، **وثيقة التنسيب المقرة من المؤتمر السادس**، الدورة الأولى أيار/مايو ١٩٩٢.

(٢٨١) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٢) الجماعة الإسلامية في سجن غزة، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٣) نفس المصدر.

(٢٨٤) جماعة الإخوان المسلمين في سجن غزة، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٥) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين - سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٦) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٧) نفس المصدر.

(٢٨٨) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، وثيقة داخلية بعنوان **سياستنا الاعتقالية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٨٩) حركة «فتح» في قسم (د) في النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة إلى حركة «حماس»، ١٠/٨/١٩٩٠.

(٢٩٠) إسماعيل أبو شنب، مصدر سبق ذكره.

(٢٩١) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٢٩٢) نفس المصدر.

(٢٩٣) إسماعيل أبو شنب، مصدر سبق ذكره.

(٢٩٤) نفس المصدر.

(٢٩٥) نفس المصدر.

(٢٩٦) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(٢٩٧) نفس المصدر.

(٢٩٨) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، وثيقة داخلية بعنوان **سياستنا الاعتقالية**، مصدر سبق ذكره.

(٢٩٩) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة إلى حركة «حماس»، ١٠/٨/١٩٩٠.

(٣٠٠) نفس المصدر.

(٣٠١) إسماعيل أبو شنب، مصدر سبق ذكره.

(٣٠٢) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٣٠٣) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٣٠٤) عبد الحق شحادة، مصدر سبق ذكره، ص (٤٢).

(٣٠٥) عبد الستار قاسم وطلبته. مصدر سبق ذكره، ص (٣٠٠).

(٣٠٦) عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص (٧٢. ٧٣).

(٣٠٧) نفس المصدر.

(٣٠٨) حركة «حماس» في النقب، تقرير بعنوان **نبذة عن وضع السجون خلال الانتفاضة**، غير محدد التاريخ.

(٣٠٩) حركة «حماس» في سجن عسقلان، رسالة من قيادة الحركة إلى قيادة «حماس» في سجن غزة، ١٩٩١/٥/٨.

(٣١٠) حركة «حماس» في مستشفى سجن الرملة، رسالة من أحد عناصر الحركة إلى قيادة الحركة في سجن عسقلان، ١٩٩٠/١٢/١٧.

(٣١١) حركة «فتح» قسم (د) – معتقل النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة من الحركة لحركة «حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٣١٢) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، وثيقة داخلية بعنوان **سياستنا الاعتقالية**، مصدر سبق ذكره.

(٣١٣) عبد المجيد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص (٧١).

(٣١٤) حركة «حماس» في سجن غزة. تقرير حول بعض الأحداث في شهر ١٩٩١/٥.

(٣١٥) حركة «حماس» في معتقل النقب، تقرير حول نسبة وجود الإسلاميين والفصائل الأخرى في المعتقلات، غير محدد التاريخ.

(٣١٦) مقابلة شخصية ، مصدر سبق ذكره.

(٣١٧) حركة «حماس» في قسم (ب) بمعتقل النقب، مذكرات شخصية لأحد أعضاء مجلس شورى الحركة، مصدر سبق ذكره.

(٣١٨) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة من ممثل النضالية إلى مسئول حركة «حماس»، نيسان/أبريل ١٩٩٠.

(٣١٩) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة من مسئول الحركة إلى ممثل نضالية حركة «فتح»، ١٩٩٠/٤/٧.

(٣٢٠) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة من مسئول النضالية إلى مسئول حركة «حماس»، ١٩٩٠/٤/٧.

(٣٢١) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة إلى حركة «فتح»، ١٩٩٠/١١/١٤.

(٣٢٢) رسائل متبادلة بين حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٦. ٣١/٥/ ١٩٩٠، وأيضاً ١٩٩٠/٨/٢٨.

(٣٢٣) حركة «حماس» في قسم (ب)، معتقل النقب، مذكرات شخصية لأحد أعضاء مجلس شورى الحركة، مصدر سبق ذكره.

(٣٢٤) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٢٥) نفس المصدر.

(٣٢٦) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره

(٣٢٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٣٢٨) حمدان، عبد المجيد. مصدر سبق ذكره.

(٣٢٩) حركة «حماس» في سجن عسقلان، رسالة إلى حركة «حماس» في سجن غزة، ١٩٩١/٥/٨.

(٣٣٠) نفس المصدر، ١٩٩٠/١٢/١٢.

(٣٣١) حركة «حماس» في سجن غزة المركزي، رسالة من رسائل الحركة المتبادلة بين أقسام سجن غزة، غير محددة التاريخ.

(٣٣٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة المركزي، التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة، مصدر سبق ذكره.

(٣٣٣) الجماعة الإسلامية في سجن غزة المركزي، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٣٤) نفس المصدر.

(٣٣٥) حسن عبد الله، **صحافة تحدت القيد**، ط (١) (رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٦) ص (٣١).

(٣٣٦) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٣٧) نفس المصدر.

(٣٣٨) نفس المصدر.

(٣٣٩) نفس المصدر.

(٣٤٠) نفس المصدر.

(٣٤١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سجن غزة، وثيقة تنظيمية بعنوان **الترجمة الحية لمبدأ المركزية الديمقراطية في واقع منظمتنا الأسيرة**.

(٣٤٢) نفس المصدر.

(٣٤٣) نفس المصدر.

(٣٤٤) نفس المصدر.

(٣٤٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وثيقة تنظيمية للجبهة حول كيفية التعاطي مع مبدأ النقد والنقد الذاتي.

(٣٤٦) نفس المصدر.

(٣٤٧) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٤٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٣٤٩) **القدس**، ١ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

(٣٥٠) الحركة الأسيرة في معتقل النقب، تقرير اعتقالي حول اللقاءات بين ممثلي المعتقلين ولجنة الارتباط الفلسطينية.

(٣٥١) نفس المصدر.

(٣٥٢) حركة «حماس» في قسم (ب)، معتقل النقب. مذكرات شخصية لأحد أعضاء مجلس شورى الحركة، مصدر سبق ذكره.

(٣٥٣) حركة «حماس» في معتقل النقب، تقرير حول التعهد الذي اشترطت إسرائيل توقيع معتقلي المعارضة عليه، ١٩٩٤/٥/١١.

(٣٥٤) نفس المصدر.

(٣٥٥) نفس المصدر.

(٣٥٦) حركة «حماس» في قسم (ب)، معتقل النقب، **بيان داخلي**، ١٩٩٤/٦.

(٣٥٧) حركة «حماس» في قسم (ب) بمعتقل النقب، مذكرات شخصية لأحد أعضاء مجلس شورى الحركة، مصدر سبق ذكره.

(٣٥٨) حركة «حماس» في قسم (ب) بمعتقل النقب، مذكرات شخصية لأحد أعضاء مجلس شورى الحركة، مصدر سبق ذكره.

(٣٥٩) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٦٠) حركة «حماس» في قسم (ب) بمعتقل النقب، رسالة داخلية إلى قيادة «حماس» في قسم (د)، ١٩٩٠/٨/١١.

(٣٦١) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٦٢) نفس المصدر.

(٣٦٣) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٦٤) مقابلة شخصية ، مصدر سبق ذكره.

(٣٦٥) مقابلة شخصية ، مصدر سبق ذكره.

(٣٦٦) مقابلة شخصية ، مصدر سبق ذكره.

(٣٦٧) مقابلة شخصية ، مصدر سبق ذكره.

(٣٦٨) حركة «حماس» في معتقل النقب، **دوّارة حول المنهج الثقافي**، غير محددة التاريخ.

(٣٦٩) حركة «حماس» في سجن غزة المركزي، رسالة داخلية، غير محددة التاريخ.

(٣٧٠) حركة «حماس» في قسم (ب) بمعتقل النقب، مذكرات شخصية لأحد أعضاء مجلس شورى الحركة، مصدر سبق ذكره.

(٣٧١) نفس المصدر.

(٣٧٢) حركة «فتح» في السجون، دراسة بعنوان **الموجز الحركي**.

(٣٧٣) نفس المصدر.

(٣٧٤) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٧٥) نفس المصدر.

(٣٧٦) الجبهة الشعبية في سجن غزة المركزي، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٧٧) الجبهة الشعبية في المعتقلات، وثيقة داخلية بعنوان **الترجمة الحسية لمبدا المركزية الديمقراطية في واقع منظمتنا الأسيرة**.

(٣٧٨) الجبهة الشعبية في المعتقلات، دراسة بعنوان **منظمات الجبهة الشعبية في المعتقلات الصهيونية خلال ١٩٨٥-١٩٨٦**.

(٣٧٩) محمود الزهار. **إشكاليات الخطاب الإسلامي المعاصر** (الخليل: دار المستقبل، ١٩٩٨) ص (٥٣).

(٣٨٠) **فتاوى إسلامية معاصرة**، ج (٢)، ص (٦٣٨).

(٣٨١) جماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٨٢) حركة «حماس» في النقب، **دوّارة حول المنهج الثقافي**، غير محددة التاريخ، مصدر سبق ذكره.

(٣٨٣) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين – سجن عسقلان، **اللائحة الداخلية**، مصدر سبق ذكره.

(٣٨٤) حركة «حماس» في معتقل النقب، **اللائحة الداخلية لمجلس الفتوى التابع للحركة والمعتمدة في ١٩٩٠/١١/٢٦**.

الفصل الثالث

(٣٨٥) حركة «فتح» في سجن غزة، رسالة موجهة لحركة «حماس» تتضمن مقترحًا لمشروع لائحة تنظم العلاقات بين الفصائل الاعتقالية، مصدر سبق ذكره.

(٣٨٦) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٣٨٧) جبهة النضال الشعبي في سجن بئر السبع، قبل عام ١٩٨٤، تقرير بعنوان **تقرير ق. م. لمؤتمر منظمتنا في معتقل بئر السبع**.

(٣٨٨) الحركة الأسيرة في معتقل غزة، وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية العامة في معتقل غزة (قلعة الساحل).

(٣٨٩) حركة «فتح» في سجن غزة، رسالة إلى حركة «حماس» تقترح مشروعاً للائحة تنظم العلاقة بين الفصائل الاعتقالية.

(٣٩٠) حركة «حماس» في قسم (ج) بمعتقل النقب، رسالة داخلية إلى قسم (د) بمعتقل النقب، من رسائل الحركة المتبادلة بين الأقسام، ١٩٩٠/٧/١٧.

(٣٩١) حركة «حماس» في سجن الخليل المركزي، رسالة داخلية إلى حركة «حماس» في سجن غزة المركزي، ١٩٩٠/١١/٢٦.

(٣٩٢) الحركة الأسيرة في سجن غزة، وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية العامة في معتقل غزة، مصدر سبق ذكره.

(٣٩٣) رأفت النجار، مصدر سبق ذكره.

(٣٩٤) عبد الستار قاسم، **التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، مصدر سبق ذكره، ص (٢٢٣).

(٣٩٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة إلى حركة «حماس» في قسم (د)، ١٩٩٠/١١/٧.

(٣٩٦) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة إلى اللجنة النضالية العامة، ١٩٩٠/٨/٧.

(٣٩٧) الجماعة الإسلامية في سجن غزة المركزي، وثيقة تفاهم بين «حماس» والجهاد الإسلامي، ١٩٩١/٦/١١.

(٣٩٨) حركة «حماس» في قسم (أ) بمعتقل النقب، تقرير، غير محدد التاريخ.

(٣٩٩) الحركة الأسيرة في معتقل النقب، تقرير من التقارير الاعتقالية، غير محدد التاريخ.

(٤٠٠) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٠١) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(٤٠٢) عبد الحق شحادة، مصدر سبق ذكره، ص (١٦).

(٤٠٣) حركة «حماس» في قسم (ب) بمعتقل النقب، تقرير، ١٩٩٠/٦/٢٤.

(٤٠٤) عبد الحق شحادة. مصدر سبق ذكره، ص (٣٣).

(٤٠٥) حركة «حماس» في سجن الخليل، رسالة إلى «حماس» في سجن غزة، ١٩٩٠/١١/٢٦.

(٤٠٦) الحركة الأسيرة في قسم (ب) بمعتقل النقب، بيان اعتقالي تم تعميمه على القاعدة الاعتقالية، ١٩٩٠/٥/١٧.

(٤٠٧) رافت النجار، مصدر سبق ذكره.

(٤٠٨) نفس المصدر.

(٤٠٩) محمد سعيد الهندي، مصدر سبق ذكره.

(٤١٠) الجبهة الشعبية في سجن غزة، **اللائحة التنظيمية**، مصدر سبق ذكره.

(٤١١) نفس المصدر.

(٤١٢) نفس المصدر.

(٤١٣) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة من حركة «فتح» لحركة «حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٤١٤) إسماعيل أبو شنب، مصدر سبق ذكره.

(٤١٥) حركة «حماس» في قسم العزل بسجن الرملة، كراس بعنوان **قسم العزل ورحلة العذاب**، مصدر سبق ذكره.

(٤١٦) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٤١٧) سفيان أبو زايدة، مصدر سبق ذكره.

(٤١٨) عبد الستار قاسم، مصدر سبق ذكره، ص (٢٤٠).

(٤١٩) **التجربة النضالية لمعتقل عسقلان**، مصدر سبق ذكره، ص (١٣ ، ١٤).

(٤٢٠) **فلسفة المواجهة وراء القضبان**، مصدر سبق ذكره، ص (٢١٠).

(٤٢١) نفس المصدر.

(٤٢٢) **التجربة النضالية لمعتقل عسقلان**، مصدر سبق ذكره، ص (١٤).

(٤٢٣) **فلسفة المواجهة وراء القضبان**، مصدر سبق ذكره، ص (٢١٥).

(٤٢٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٢٥) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٢٦) حركة «حماس» في معتقل النقب، تقرير بعنوان **نبذة عن وضع السجون خلال الانتفاضة**، مصدر سبق ذكره.

(٤٢٧) نفس المصدر.

(٤٢٨) سفيان أبو زايدة، مصدر سبق ذكره.

(٤٢٩) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٠) محمد الكتري، مصدر سبق ذكره.

(٤٣١) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٢) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٣) رافت النجار، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٤) سفيان أبو زايدة، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٥) إسماعيل أبو شنب، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٦) محمد سعيد الهندي، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٧) إسماعيل هنية، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٣٩) حركة «حماس» في سجن عسقلان، رسالة إلى «حماس» في سجن غزة المركزي، ١٩٩٠/١٢/١٢.

(٤٤٠) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة إلى حركة «حماس»، ١٩٩٠/٨/١٠، مصدر سبق ذكره.

(٤٤١) حركة «فتح» في سجن غزة، رسالة احتجاج إلى الجماعة الإسلامية في سجن غزة، ١٩٩٠/٢/١٨.

(٤٤٢) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة إلى حركة «حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٤٤٣) الحركة الأسيرة في قسم (د) بمعتقل النقب. رسالة من اللجنة النضالية العامة إلى حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي ١٩٩٠/٨/٥.

(٤٤٤) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة موجهة إلى اللجنة النضالية، ١٩٩٠/٨/٥.

(٤٤٥) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة إلى حركة «حماس»، مصدر سبق ذكره.

(٤٤٦) الجماعة الإسلامية في سجن غزة، وثيقة تفاهم بين حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي، مصدر سبق ذكره.

(٤٤٧) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في سجن غزة، رسالة موجهة إلى حركة «حماس»، ٢٦/ ١٩٩٠/١١.

(٤٤٨) التجربة النضالية لمعتقل عسقلان، مصدر سبق ذكره، ص (١٨).

(٤٤٩) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مجلة اعتقالية للجبهة باسم الثورة مستمرة، ١٩٨٩/١٠/٣١.

(٤٥٠) حركة «حماس» في سجن غزة، رسالة من رسائل الحركة الداخلية المتبادلة بين الأقسام، ٣/ ١٩٨٩/١١.

(٤٥١) حركة «حماس» في سجن غزة، رسائل داخلية متبادلة بين أقسام السجن، ٨٩/١٠/٢٦ (ثلاث رسائل)، ٨٩/١٠/٢٧ (رسالتان)، ٨٩/١٠/٢٩، ٨٩/١٠/٣١، ٨٩/١١/٣.

(٤٥٢) الحزب الشيوعي الفلسطيني في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة لحركة «حماس»، ١٩٩٠/٩/٢٥.

(٤٥٣) الجبهة الشعبية في قسم (د) بمعتقل النقب. رسالة لحركة «حماس»، ١٩٩٠/٩/٢٥.

(٤٥٤) حركة «حماس» في معتقل النقب. دوّارة حول المنهج الثقافي، مصدر سبق ذكره.

(٤٥٥) حركة «فتح» في معتقل غزة الساحل. اللائحة الداخلية، مصدر سبق ذكره.

(٤٥٦) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٥٧) مقابلة شخصية، عن بحث تخرج غير منشور بعنوان «معالجة الصحافة الفلسطينية لقضية الأسرى، دراسة تحليلية مقارنة ١٩٩٧م-١٤١٨هـ» للطالبة/سمر شاكر شاهين.

(٤٥٨) كراس قسم العزل ورحلة العذاب، مصدر سبق ذكره.

(٤٥٩) عبد الحق شحادة، مصدر سبق ذكره، ص (٦).

(٤٦٠) الرأي، السنة الثانية، العدد العشرون، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

(٤٦١) الحركة الأسيرة في معتقل النقب، رسالة اعتقالية، ١٩٩٠/١٠/٩.

(٤٦٢) شئون فلسطينية، العدد ٨٨/٨٧، مصدر سبق ذكره.

(٤٦٣) رياض الخطيب، مصدر سبق ذكره.

(٤٦٤) **شئون فلسطينية**، العدد ٧٦، مصدر سبق ذكره.

(٤٦٥) محمد القيسي، مصدر سبق ذكره، ص (١٣١ - ١٣٥).

(٤٦٦) **الراي**، العدد العشرون، مصدر سبق ذكره.

(٤٦٧) نفس المصدر.

(٤٦٨) دياب اللوح، مصدر سبق ذكره.

(٤٦٩) إسماعيل أبو شنب، مصدر سبق ذكره.

(٤٧٠) علي الجرباوي، مصدر سبق ذكره.

(٤٧١) محمد خالد الأزعر، مصدر سبق ذكره.

(٤٧٢) الحركة الأسيرة في معتقل غزة، وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية العامة، مصدر سبق ذكره.

(٤٧٣) حركة «فتح» في سجن غزة، رسالة إلى حركة «حماس» تقدم مشروعًا للائحة تنظم العلاقة بين الفصائل الاعتقالية، مصدر سبق ذكره.

(٤٧٤) الحركة الأسيرة في معتقل غزة، وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية العامة، مصدر سبق ذكره.

(٤٧٥) حركة (الجهاد الإسلامي) في سجن غزة، رسالة موجهة إلى حركة «حماس»، ١٩٩٠/٢/١٨.

(٤٧٦) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، مشروع الوثيقة الاعتقالية المقدمة إلى حركة «حماس»، ١٩٩٠/٨/١٠م، مصدر سبق ذكره.

(٤٧٧) سفيان أبو زايدة، مصدر سبق ذكره.

(٤٧٨) حركة «حماس» في قسم (ج) بمعتقل النقب، رسالة إلى ممثل اللجنة النضالية العامة، ٩/٢٦/ ١٩٩٠.

(٤٧٩) الحركة الأسيرة في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة من ممثل اللجنة النضالية العليا إلى ممثل «حماس»، ١٩٩٠/٩/٢٦.

(٤٨٠) حركة «حماس» في قسم (ج) بمعتقل النقب، رسالة من قيادة الحركة إلى قيادة «حماس» في قسم (د)، ١٩٩٠/١٠/٥.

(٤٨١) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة إلى حركة «حماس»، ١٩٩٠/٩/٢٧.

(٤٨٢) محمد سعيد الهندي، مصدر سبق ذكره.

(٤٨٣) حركة «فتح» في قسم (ب) بمعتقل النقب، رسالة موجهة للفصائل في قسم (د)، ١٩٩٠/٩/٢٨.

(٤٨٤) الحركة الأسيرة، تقرير اعتقالي، ١٩٩٣/١٢/١٩.

(٤٨٥) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة إلى حركة «فتح»، ١٩٩٠/٩/٢٧.

(٤٨٦) الحركة الأسيرة في قسم (ب) بمعتقل النقب، برنامج نضالي تم طرحه بتوقيع كل من حركة «فتح» والجبهة الشعبية والحزب الشيوعي وجبهة التحرير العربية و«حماس» والجهاد الإسلامي على قيادات الأقسام الأخرى، ١٩٩٠/٨/٤.

(٤٨٧) حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة من ممثل الحركة إلى حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي، ١٩٩٠/٩/٢٨.

(٤٨٨) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة من قيادة الحركة إلى قيادة الحركة في اقسام (أ) و(ب) و(ج)، ١٩٩٠/٩/٢٧.

(٤٨٩) الحركة الأسيرة في قسم (ب) بمعتقل النقب، رسالة موقعة من ممثلي كل من «فتح» والحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي و«حماس»، وموجهة لممثلي الأطر في قسمي (أ) و(د)، ١٩٩٠/٩/٢٨.

(٤٩٠) الحركة الأسيرة في قسم (أ) بمعتقل النقب، تعميم على القاعدة الاعتقالية موقع من جميع الفصائل، ١٩٩٠/١٠/٨.

(٤٩١) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة من الحركة إلى ممثل النضالية العامة، ١٩٩٠/٩/٢٦.

(٤٩٢) علي الجرباوي، مصدر سبق ذكره، ص (١١).

(٤٩٣) الحركة الأسيرة في معتقل غزة، وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية العامة، مصدر سبق ذكره.

(٤٩٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، دراسة للجبهة بعنوان **منظمات الجبهة الشعبية في المعتقلات الصهيونية خلال ١٩٨٥-١٩٨٦**، مصدر سبق ذكره.

(٤٩٥) حركة «حماس» في قسم (د) بمعتقل النقب، رسالة داخلية من قيادة الحركة إلى أمراء المربعات بشأن إضراب تضامني مع قسم (ج)، ١٩٩٠/٩/٢٨.

(٤٩٦) حركة «حماس»، تعميم من قيادة الحركة على قاعدتها في النقب حول نتائج اللقاء مع مدير معتقل النقب (شالتئيل) تضمن تقييماً لنتائج هذا اللقاء ١٩٩٠/٩/٣١.

(٤٩٧) الحركة الأسيرة في معتقل النقب، بيان اعتقالي على جميع الأسرى في المعتقل، موقع بتوقيع «إخوانكم ورفاقكم في الحركة الوطنية الأسيرة في معتقل النقب»، ١٩٩٠/١٠/١.

(٤٩٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٤٩٩) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥٠٠) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥٠١) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٥٠٢) الحركة الأسيرة في معتقل غزة، وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية العامة، مصدر سبق ذكره.

(٥٠٣) التجربة النضالية لمعتقل عسقلان، مصدر سبق ذكره، ص (٢٨).

(٥٠٤) كراس **الحركة الأسيرة**، مصدر سبق ذكره.

(٥٠٥) نفس المصدر.

(٥٠٦) نفس المصدر.

(٥٠٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥٠٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

الفصل الرابع

(٥٠٩) سفيان أبو زايدة، مصدر سبق ذكره.

(٥١٠) طلال خلف، مصدر سبق ذكره.

(٥١١) الميلاد، مصدر سبق ذكره.

(٥١٢) نفس المصدر.

(٥١٣) حسن عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص (١٠٩).

(٥١٤) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥١٥) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥١٦) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥١٧) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥١٨) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥١٩) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

(٥٢٠) مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره.

قائمة المراجع

المقابلات الشخصية

أبو حشيش، سعدي.

أبو زايدة، سفيان.

أبو شنب، إسماعيل.

الخطيب، رياض.

الخطيب، عبد الحي.

خلف، طلال.

الرنتيسي، زهير.

عبد الرازق، هشام. عن بحث تخرج غير منشور بعنوان : «معالجة الصحافة الفلسطينية لقضية الأسرى، دراسة تحليلية مقارنة ١٩٩٧م – ١٤١٨هـ»، للطالبة سمر شاكر شاهين .

عبيد، أحمد.

الكتري، محمد.

اللوح، دياب.

النجار، رأفت.

الهندي، محمد سعيد.

هنية، إسماعيل.

الوثائق المنشورة

الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والبيئة (القانون). التقرير السنوي لجمعية (القانون) حول خروقات حقوق الإنسان في فلسطين للعام ١٩٩٧.القدس، ١٩٩٨ .

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **الأسرى**، العدد الأول، ٢٧ مايو ١٩٩٧.

منظمة العفو الدولية. **تقرير حول اسرائيل والأراضي المحتلة**، نقلاً عن **هموم الحركة الأسيرة في ظل السلام**.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ط (١)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩١.

الكتب

إبراهيم، سعد الدين. **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

الأزعر، محمد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

الجرباوي، علي. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

حمدان، عبد المجيد. **الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة، شهادات حية**، القدس، ١٩٩٥. (بدون دار نشر)

حمزة، محمد، وآخرون. **ابو جهاد أسرار بداياته وأسباب اغتياله**، عن بحث غير منشور.

ابن خلدون. **المقدمة**، ط (٤)، بيروت، دار إحياء التراث العربي. (بدون سنة نشر)

دعنا، عبد المنعم (إعداد). **شهداء الحركة الوطنية الأسيرة في السجون الإسرائيلية**، الخليل: رابطة الجامعيين، ١٩٩٤.

الزهار، محمود. **إشكاليات الخطاب الإسلامي المعاصر**، الخليل: دار المستقبل، ١٩٩٨.

شحادة، عبد الحق. **التجربة النضالية لمعتقل عسقلان**، ط (٢) غزة، ١٩٩٩. (بدون دار نشر)

عبد الله، حسن. **صحافة تحدت القيد**، ط (١)، رام الله: مركز المشرق للدراسات، ١٩٩٦.

قاسم ، عبد الستار وطلبته. **التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية**، بيروت: دار الأمة للنشر، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.

القرضاوي، يوسف. **فتاوى إسلامية معاصرة**، ج (٢)، ط (١)، المنصورة: دار الوفاء للنشر والطبع والتوزيع، ١٩٩٣م ١٤١٣هـ.

القيسي، محمد (إعداد). **الهواء المقنع ابو علي شاهين: خمسة عشر عامًا من الاعتقال الصهيوني**. كتاب اللوتس. (بدون سنة نشر)

هلال، جميل. **النظام السياسي بعد اوسلو دراسة تحليلية نقدية**. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨ .(بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية)،

الدوريات

الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة. **حقوق الناس**. العدد الثامن، السنة الأولى، تشرين اول/أكتوبر ١٩٩٧.

الراي، السنة الثانية، العدد العشرون، أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، مجلة شهرية تصدر عن مركز الراي للإعلان والنشر، غزة – فلسطين.

شئون فلسطينية، العدد (٦٧)، حزيران/يونيو ١٩٧٧.

———، العدد ٨٨/٨٧، شباط/فبراير – اذار/مارس ١٩٧٧.

القدس، بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣.

———، بتاريخ ١ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

الميلاد، مجلة تصدر عن الأمانة العامة للمؤسسات الوطنية، السنة الثالثة، العدد ٣٦، اذار/مارس ١٩٩٩.

وثائق غير منشورة

جماعة الإخوان المسلمين

اللائحة الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين في سجن عسقلان.

الجماعة الإسلامية

اللائحة الداخلية للجماعة الإسلامية في سجن غزة المركزي.

وثيقة تفاهم بين «حماس» والجهاد الإسلامي بسجن غزة المركزي، ١٩٩١/٦/١١.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بيان تنظيمي استثنائي لقيادة المنظمة الحزبية (ق. م. ح.)، ١٩٨٦/١/١.

بيان تنظيمي صادر عن قيادة المنظمة الحزبية في سجن غزة في فترة طوارئ، ١٩٨٦/٩/٢٩.

مجلة اعتقالية للجبهة باسم **الثورة مستمرة**، ١٩٨٩/١٠/٣١.

رسالة من الجبهة في قسم (د) بمعتقل النقب موجهة إلى حركة «حماس»، ١٩٩٠/٩/٢٥.

رسالة من الجبهة في قسم (د) بمعتقل النقب إلى حركة «حماس»، ١٩٩٠/١١/٧.

اللائحة الإدارية الصادرة عن قيادة المنظمة الحزبية في سجن غزة، في أواسط نيسان/أبريل ١٩٩٢.

لائحة المؤتمر المقرة من المؤتمر السادس للجبهة، الدورة الاعتيادية الأولى، أيار/مايو ١٩٩٢.

وثيقة التنسيب المقرة في المؤتمر السادس للجبهة في سجن غزة المركزي، الدورة الأولى، أيار/مايو ١٩٩٢.

تعميم تنظيمي بعنوان **تعميم من ق. م.. غيفارا غزة**، ١٩٩٢/٨/٢٧.

بيان تنظيمي صادر عن قيادة اللجنة الثورية التي قادت المنظمة في فترة طوارئ، بدون تاريخ.

الترجمة الحية لمبدا المركزية الديمقراطية في واقع منظمتنا الاسيرة، من وثائق الجبهة في سجن غزة.

تعميم تنظيمي صادر عن قيادة المنظمة الحزبية في سجن غزة المركزي.

التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر السادس للجبهة الشعبية، سجن غزة المركزي.

دراسة من دراسات الجبهة في السجون بعنوان **منظمات الجبهة الشعبية في المعتقلات الصهيونية خلال ١٩٨٥-١٩٨٦**.

فلسفة المواجهة من وراء القضبان، من أدبيات الجبهة خلال السبعينات.

اللائحة التنظيمية للجبهة الشعبية في سجن غزة المركزي.

لائحة عمل قيادة الرابطة في سجن غزة المركزي.

من وثائق الجبهة في سجن غزة بعنوان **وثيقة تنظيمية**.

جبهة النضال الشعبي

تقرير ق. م. [القيادة المركزية] لمؤتمر منظمتنا في بئر السبع، بدون تاريخ، غير أنها قبل عام ١٩٨٤.

سياستنا الاعتقالية، وثيقة تنظيمية للجبهة في سجن بئر السبع، بدون تاريخ.

الحركة الأسيرة

بيان اعتقالي تم تعميمه على القاعدة الاعتقالية في قسم (ب) بمعتقل النقب، ١٩٩٠/٥/١٧.

رسالة من اللجنة النضالية العامة في قسم (د) بمعتقل النقب موجهة إلى حركتي «حماس» والجهاد الإسلامي، ١٩٩٠/٨/٥.

رسالة من رسائل قسم (ب) بمعتقل النقب موقعة من ممثلي كل من «فتح» والحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي و«حماس» موجهة لممثلي الأطر في قسمي (أ) و

(د)، ١٩٩٠/٩/٢٨.

بيان اعتقالي على جميع الأسرى في معتقل النقب بتوقيع «إخوانكم ورفاقكم في الحركة الوطنية الأسيرة في معتقل النقب» ١٩٩٠/١٠/١.

تعميم على القاعدة الاعتقالية موقع من جميع الفصائل، ١٩٩٠/١٠/٨.

رسالة اعتقالية، ١٩٩٠/١٠/٩.

بيان اعتقالي عام حول ظاهرة العملاء تم تعميمه على القاعدة الاعتقالية في معتقل النقب، بدون تاريخ.

تقرير اعتقالي حول اللقاءات بين ممثلي المعتقلين ولجنة الارتباط الفلسطينية، بدون تاريخ.

تقرير اعتقالي من تقارير معتقل النقب، بدون تاريخ.

وثيقة اتفاق حول تركيب ومهام اللجنة الوطنية في معتقل غزة «قلعة الساحل».

حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»

مشروع وثيقة اعتقالية مقدمة من حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب إلى حركة «حماس»، ١٠/ ١٩٩٧/٨.

مجلة أمنية بعنوان **امن الثورة من امن «فتح»**، قلعة شهداء حمام الشط، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

رسالة من الحركة في سجن غزة موجهة للجماعة الإسلامية، ١٩٩٠/٢/١٨.

بيان من مسئول نضالية حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب إلى مسئول حركة «حماس»، ٤/٧/ ١٩٩٠.

رسالة من ممثل نضالية حركة «فتح» في قسم (د) بمعتقل النقب إلى مسئول حركة «حماس»، نيسان/أبريل ١٩٩٠م.

رسالة من الحركة في سجن غزة إلى الجماعة الإسلامية في سجن غزة، ١٩٩٠/٥/٢٢.

رسالة لقيادات الفصائل في معتقل النقب، ١٩٩٠/٧/٣٠.

بيان للحركة في معتقل النقب على القاعدة التنظيمية في جميع الأقسام، ١٩٩٠/٨.

رسالة من الحركة في معتقل النقب موجهة إلى جميع الفصائل، ١٩٩٠/١٠/٣٠.

رسالة موجهة لحركة «حماس» تتضمن مقترحاً لمشروع لائحة تنظم العلاقات بين الفصائل الاعتقالية.

اللائحة الداخلية لحركة «فتح» في معتقل غزة الساحل.

الموجز الحركي، دراسة من دراسات الحركة في السجون الإسرائيلية.

حركة الجهاد الإسلامي

رسالة من الحركة في سجن غزة إلى حركة «حماس» في سجن غزة، ١٨/٥/١٩٩٠.

———، ٢١/٥/١٩٩٠.

———، ٢٦/٥/١٩٩٠.

———، ٣١/٥/١٩٩٠.

رسالة من الحركة في سجن غزة إلى أحد مجاهديها الراغبين في التحويل لحركة «حماس»، ٢٨/٨/١٩٩٠.

رسالة موجهة من الحركة إلى حركة «حماس»، ٢٦/١١/١٩٩٠.

اللائحة الداخلية في سجن عسقلان للعام ١٩٩٩.

حركة المقاومة الإسلامية «حماس»

رسالة من رسائل الحركة الداخلية المتبادلة بين اقسام سجن غزة المركزي، بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٩.

———، ٢٦/١٠/١٩٨٩.

———، ٢٦/١٠/١٩٨٩.

———، ٢٧/١٠/١٩٨٩.

———، ٢٧/١٠/١٩٨٩.

———، ٢٩/١٠/١٩٨٩.

———، ٣١/١٠/١٩٨٩.

———، ٣/١١/١٩٨٩.

تقرير داخلي حول قمع أحد مجاهدي الحركة في قسم (د) بمعتقل النقب، ٢/١٩٩٠.

رسالة من الحركة الى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في سجن غزة، ١٧/٥/١٩٩٠.

———، ١٩/٥/١٩٩٠.

———، ٢٦/٥/١٩٩٠.

تقرير من تقارير الحركة في قسم (ب) بمعتقل النقب، بتاريخ ٢٤/٦/١٩٩٠.

تقرير لأحد أعضاء مجلس الشورى في قسم (د) بمعتقل النقب، بدون تاريخ، والأرجح انه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠.

رسالة داخلية من الحركة في قسم (ج) بمعتقل النقب الى الحركة في قسم (أ)، ١٩٩٠/٧/١٧.

رسالة داخلية من قيادة الحركة في قسم (د) إلى قيادة الحركة في قسم (أ) بمعتقل النقب، ١٩٩٠/٧.

رسالة داخلية من قيادة الحركة في قسم (ج) إلى قيادة الحركة في قسم (ب) بمعتقل النقب، ١٩٩٠/٧.

رسالة من الحركة موجهة للجنة النضالية في قسم (د) بمعتقل النقب، ١٩٩٠/٨/٥.

رسالة من الحركة في قسم (د) بمعتقل النقب إلى اللجنة النضالية العامة، ١٩٩٠/٨/٧.

رسالة داخلية من الحركة في قسم (ب) إلى قيادة الحركة في قسم (د) بمعتقل النقب، ١٩٩٠/٨/١١.

رسالة من الحركة في النقب إلى حركة «فتح» رداً على مقترح وثيقة بشأن عمليات التحقيق والإعدام، ١٩٩٠/٨/١٢.

رسالة من قيادة الحركة في قسم (د) بمعتقل النقب إلى أمراء المربعات، ١٩٩٠/٩/٢٨.

تعميم تنظيمي على قاعدة الحركة حول نتائج اللقاء مع مدير معتقل النقب، ١٩٩٠/٩/٣١.

رسالة من الحركة في قسم (د) بمعتقل النقب إلى ممثل النضالية العامة، ١٩٩٠/١٠/٨.

اللائحة الداخلية لمجلس الفتوى التابع للحركة، معتمدة في ١٩٩٠/١١/٢٦.

رسالة من الحركة في سجن الخليل المركزي إلى الحركة في سجن غزة المركزي، ١٩٩٠/١١/٢٦.

رسالة من الحركة في سجن الخليل إلى الحركة في سجن غزة، ١٩٩٠/١١/٢٦.

رسالة من الحركة في سجن عسقلان إلى الحركة في سجن غزة المركزي، ١٩٩٠/١٢/١٢.

رسالة من قيادة الحركة في مستشفى سجن الرملة إلى قيادة الحركة في سجن عسقلان، ١٩٩٠/١٢/١٧.

تقرير دوري نصف شهري من تقارير أمير قسم (د) بمعتقل النقب موجه لأعضاء مجلس الشورى، ١٩٩١/٢/١٦.

رسالة من قيادة الحركة في سجن عسقلان الى قيادة الحركة في سجن غزة المركزي، ١٩٩١/٥/٨.

رسالة داخلية من الحركة في سجن عسقلان الى الحركة في سجن غزة، ١٩٩١/٥/٨.

تقرير من تقارير الحركة في سجن غزة حول بعض الأحداث في شهر ١٩٩١/٥.

رسالة داخلية من الحركة في سجن عسقلان الى الحركة في سجن غزة، ١٩٩١/١٢/٢.

بيان داخلي على القاعدة في قسم (ب) بمعتقل النقب، ١٩٩٤/٦.

تقرير حول التعهد الذي اشترطت اسرائيل توقيع معتقلي المعارضة عليه، ١٩٩٥/٥/١١.

التجربة، كراس امني من كراريس الحركة في معتقل النقب.

تقرير من تقارير الحركة في قسم (أ) بمعتقل النقب، بدون تاريخ.

تقرير من تقارير الحركة في معتقل النقب حول نسبة وجود الإسلاميين والفصائل الأخرى في المعتقلات، بدون تاريخ.

الحركة الأسيرة، كراس من كراريس الحركة في السجون.

دوارة حول المنهج الثقافي لحركة «حماس»، من وثائق الحركة في معتقل النقب، بدون تاريخ.

رسالة داخلية من رسائل الحركة في سجن غزة المركزي، بدون تاريخ.

رسالة من رسائل الحركة المتبادلة بين اقسام سجن غزة، بدون تاريخ.

الرصد والتحقيق، دراسة امنية من دراسات الحركة في معتقل النقب.

عضو مجلس شورى مركزي في الحركة في قسم (ب) بمعتقل النقب، مذكرات شخصية.

قسم العزل ورحلة العذاب، كراس من كراريس الحركة في قسم العزل بسجن الرملة.

نبذة عن وضع السجون خلال الانتفاضة، تقرير داخلي، بدون تاريخ.

ورقة عمل اللجنة الثقافية، كراس من كراريس الحركة في معتقل النقب.

ورقة من أوراق لجنة الفتوى التابعة للحركة في معتقل النقب.

الحزب الشيوعي الفلسطيني

رسالة من الحزب في قسم (د) بمعتقل النقب موجهة إلى حركة «حماس»، ١٩٩٠/٩/٢٥.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

١. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**

بقلم: برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

٢. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**

بقلم: عزمي بشارة

٣. **بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**

بقلم: ساري حنفي

٤. **العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي**

بقلم: محمد حافظ يعقوب

٥. **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**

وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير– ٣ مارس، ١٩٩٦

٦. **التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث**

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧–٨ تشرين ثاني، ١٩٩٧

٧. **المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي**

بقلم: رجا بهلول

٩. ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة.

تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لونغ (باللغة الإنجليزية)

١٠. ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢-٢٣ تشرين أول، ١٩٩٨

١١. النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

بقلم: نادر عزت سعيد

١٢ - الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية

بقلم: عماد غياضة

١٣ - دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

بقلم: رجا بهلول

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

١. الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي

٢. المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة

بقلم: عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

٣. الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية

بقلم: موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

٤. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

تأليف: زياد ابو عمرو مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة

٥. الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١١/٢٤/ ١٩٩٥

٦. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى**

بقلم: عزمي بشارة

٧. **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية.**

بقلم: علي جرادات

٨- **المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين**

بقلم: وليد سالم

سلسلة أوراق بحثية:

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**

بقلم: محمد خالد الازعر

٢. **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**

بقلم: علي الجرباوي

٠٣ **المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين**

بقلم: خولة شخشير صبري

٠٤ **التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة**

بقلم: خالد الهندي

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**

٢. فاتح عزام، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**

٣. أسامة حلبي، **سيادة القانون**

٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**

٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة**

٦. رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية**

٧. رزق شقير، **حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ**

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، **إعداد**: نبيل الصالح

رسومات: خليل ابو عرفة، **استشارة تربوية**: ماهر حشوة

١. **ما هي المواطنة؟**
٢. **فصل السلطات.**
٣. **سيادة القانون.**
٤. **مبدا الانتخابات.**
٥. **حرية التعبير.**
٦. **عملية التشريع.**
٧. **المحاسبة والمساءلة**
٨. **الحريات المدنية.**
٩. **التعددية والتسامح.**
١٠. **الثقافة السياسية.**
١١. **العمل النقابي.**
١٢. **الاعلام والديمقراطية**

إصدارات قادمة

١. طالب عوض: **التحولات الديمقراطية في الأردن، (١٩٨٩-١٩٩٩)**
٢. **الحركة النسائية الفلسطينية: اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية**، وقائع مؤتمر مواطن الخامس المنعقد في رام الله، ١٧-١٨ كانون اول ١٩٩٩.
٣. مجدي المالكي (محرر): **الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء**

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى إلقاء الضوء على التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، ويقدم وصفاً وتقييماً لمدى ديمقراطية الحركة الفلسطينية في السجون الإسرائيلية سواء في ممارسة الفصائل التي تشكلت منها الحركة الأسيرة أو في ممارسة الجسم الاعتقالي بشكل عام، ويكشف الكتاب عن ايجابيات وسلبيات وخصوصيات هذه التجربة والمؤثرات التي أثرت فيها، وهو بهذا يقدم إسهاماً جديداً في موضوع لم يطرق من قبل، وبذلك يفتح الباب أمام المزيد من البحث حول الحركة الفلسطينية الأسيرة وتجربتها.

خالد الهندي

- يعمل في الجامعة الإسلامية بغزة.
- من مؤسسي الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية.
- رئيس أو عضو مجلس طلاب الجامعة الإسلامية بغزة خلال السنوات ٨٠ - ١٩٨٥.
- نشر العديد من المقالات والأبحاث.
- اعتقل لمدة خمس سنوات ٨٨ - ١٩٩٣م في السجون الإسرائيلية، حيث كان نشيطاً سياسياً خلال فترة الانتفاضة.